ملامح النزاع فى دارفور:
الأزمة والأفق المستقبلى

ملامح النزاع في دار فور:
الأزمة والأفق المستقبلي

أ.د / إجلال رأفت

أ / هانيء رسلان

عراقى الشربينى — جمال عبد السلام

حسام بهجت — حورية مجاهد

سمير حسنى — هبة رءوف

هيام الببلاوى

تحرير

أ.د / نادية محمود مصطفى

الأراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر المؤلفين
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى 2004

تليفون : ٥٦٨٠٩٩٨ - ٥٦٧٦٩٥١ فاكس : ٥٦٨٠٩٩٨ - ٥٧٠٣٧٦٩
٥٦٧٦٤٨٦ - ٥٦٧٦٤٩١
E-mail: cprs@cics.feps.eun.eg
info@cprs - Egypt.org
Website:www.cprs - Egypt.org

المحتويات

مقدمة :

يتضـــمن هذا الكتاب أعمال حلقة نقاش نظمها المركز، كما يتضمن دراسة تم إعدادها بعد انتهاء اعمال الندوة استكمالاً للموضوع. فلقد نظم مركز البحوث والدراسات السياسية حلقة نقاش فى ٢٠/٦/٢٠٠٤ تحت عنوان ملامح النزاع فى دارفور الأزمة والأفق المستقبلى. ولقد أعــدت أ.د. إجــلال رأفت دراسة حول أسباب وتطورات الأزمة، وترسم هذه الدراسة بعمق ووضوح خريطة القوى السياسية السودانية أطراف النزاع، وتشرح بالتفصيل الأسباب الهيكلية الداخلــية الــتى أفــرزت مشــكلة دارفور، كما تعرض للبيئة الإقليمية والعالمية التى أحاطت بالانفجــار الراهن للأزمة. ومن ثم فإن هذه الدراسة تمثل ضرورة مسبقة لأى نقاش حول هذه القضية، وبالفعل كانت القاعدة التى دارت حولها أعمال حلقة النقاش.

ولقــد بدأ الإعداد للحلقة قبل شهر من انعقادها، وذلك فى وقت أخذت تتجه فيه الأنظار لغــرب السودان حيث كانت تجرى مأساة إنسانية نتيجة موجات نزوح مئات الآلاف من غرب الســودان تحت وطأة العمليات العسكرية التى اندلعت فى الإقليم.أى إذا كانت التسوية السياسية حــول جنوب السودان قد جذبت الاهتمام فى نفس الفترة إلا أن غرب السودان – هذه المرة – قد جذب الاهتمام لأسباب مناقضة ولكنها مرتبطة .

ولقــد جــرت اســتعدادات تنظيم حلقة النقاش كما انعقدت الحلقة فى ظل **مناخ عربى وإقلــيمى ودولــى اتســم بعدة ملامح: من ناحية** تصاعد الاتهامات الدولية لحكومة الخرطوم والميليشيات الموالية لها بانتهاك حقوق الإنسان بل وبارتكاب مجازر " إبادة جماعية " فى وقت ارتفع سؤال عن حقيقة ما حدث ويحدث بين عرب وأفارقة دارفور، **ومن ناحية أخرى:** اتسام الموقــف العربى بنوع من الصمت وعدم المبادرة أو " الحياد" نظراً لاتجاه النظر إلى بؤرتي الانفجار الملتهبتين: العراق المحتل، وفلسطين فى ظل المخطط الشارونى.، **ومن ناحية ثالثة:** تصــاعدت الــتهديدات الخارجية وخاصة الأمريكية – بالتدخل الدولى فى دارفور لاعتبارات إنســانية، **ومــن ناحية رابعة:** ثارت التساؤلات حول الدور، وكيف تدرك الوضع فى السودان برمــته وبــتداخلات العلاقــات بين أزمات جنوبه وغربه وما الدلالة بالنسبة للأمن المصرى والأمــن العــربى وكيفيه حمايتهما فضلاً عن حماية أمن ووحدة السودان ؟ فى وقت تتصاعد الــتحذيرات من مخاطر استحكام حلقات حصار مصر وتقييد دورها، كما تتصاعد التحذيرات

من مخاطر سيناريو تفكيك الدول العربية الكبرى والتدخل الخارجي العسكرى فى شئونها ... فهـل حــان آوان السودان بعد أن تراجع وقت سوريا (ولو مؤقتاً) وما زال الوقت الإيرانى محل جذب وشد؟

ولقـد ألقت دراسة د.إجلال رأفت الضوء على جذور الأزمة الراهنة ومسار تطورها ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية حتى وقت انعقاد الندوة.

ولقد تبلور عن الشحذ الذهنى خلال مداخلات الأساتذة المشاركين فى الحلقة **<u>مجموعــة من القضايا</u>** التى تفرعت اتجاهات المناقشة حولها، **<u>وهذه القضايا هى :</u>**

١-أســباب انفجار الأزمة الراهنة بين الجذور المحلية (التاريخية والمعاصرة) وبين آثار كــل مــن الســياق الإقلــيمى والعــالمى الراهن، فى ظل تسويات جنوب السودان وفى ظل الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية وفى ظل أزمة النظام العربى.

٢-إشكاليات إدارة الأزمة، **<u>أولاً:</u>** من جانب الحكومة السودانية ومدى مسئولية سلوكها عن معضــلة العلاقــة بيــن الحفــاظ على وحدة السودان وإنهاء التمرد وبين الحفاظ على حقوق الإنســان. <u>ثانياً</u>: من جانب النظام العربى والدول العربية المجاورة ومدى مسئوليتها عن توفير الــبديل للتدخل الخارجى من خلال آليات فاعلة، **<u>ثالثاً:</u>** من جانب القوى الخارجية وعلى رأسها الولايــات المتحدة والاتحاد الأوربى والأمم المتحدة وهى القوى التى تمارس ضغطاً دولياً قوياً على حكومة السودان وهى التى تؤثر على المفاوضات بين الأطراف المتصارعة.

٣-مســتقبل الســودان : وحــدة أم تفكــيكاً فى ظل إشكالية الاختلاف العرقى العربى – الإفــريقى (فى الغرب) ودلالة هذا الاختلاف (إلى جانب بعد الاختلاف الإسلامى المسيحى فى الجــنوب) وآفاق تسويته بالنسبة ليس لمستقبل السودان فقط ، ولكن مستقبل ومصير العلاقات سواء مع المسلمين أو غيرهم .

٤-السياســة المصــرية تجاه السودان، وبدائل الحركة المصرية تجاه السيناريوهات عن احــتمالات تطور الوضع فى السودان: وحدة أم تفكيكاً، إدارة وطنية وعربية للأزمة أم بتدخل خارجى ؟

ومن ثم – وبالنظر إلى هذه القضايا الكبرى وما تفرع حولها من اتجاهات للمناقشة – فنجد أن أعمال حلقة النقاش قد قدمت إجابات متنوعة عن الأسئلة المثارة حول الوضع واحتمالاته. ولقد مثلت هذه الإجابات – فى لحظة انعقاد الندوة – زخماً فكرياً وعملياً ساهم فى فهم ما حدث وتقديم رؤى وتصورات عما يمكن أن يحدث من تدخلات أجنبية وما يجب أن تتأسس عليه السياسة المصرية بصفة خاصة.

وتلخصت اتجاهات المناقشة حول كل قضية من هذه القضايا على النحو التالى:

القضية الأولى: أسباب انفجار الوضع: بين الأسباب الداخلية وآثار السياق الإقليمى والعالمى.

مع اعتراف المشاركين فى الحلقة بعدم إمكانية الفصل بين الأسباب الداخلية والخارجية عند تفسير الأحداث الكبرى، إلا أن المناقشات فى الحلقة انقسمت حول تقدير مدى مسئولية كل من الداخلى والخارجى عن ما يحدث فى دارفور، بين ثلاثة اتجاهات كبرى :

الاتجاه الأول: يبرز الطبيعة السياسية الاقتصادية الاجتماعية للمشكلة نتيجة عدم المساواة فى توزيع السلطة والحقوق السياسية والثروة وحرمان دارفور من نصيبها منها لصالح الشمال، ومن ثم يلقى هذا الاتجاه بالمسئولية على ممارسات الحكومة فى الخرطوم التىأدت إلى تهميش غرب السودان لحساب المثلث، وعلى استعلاء العنصر العربى على العنصر الإفريقى مما يفسح مكاناً – لدى هذا الاتجاه– لمسئولية الاختلاف العرقى أيضاً وليس للأسباب الهيكلية السياسية والاقتصادية فقط عند تفسير ما يحدث فى دارفور، ناهيك عن آثار الهيكل الاجتماعى أى القبلية على حساب الانتماء القومى، ولا يهمل هذا الاتجاه تأثير القوى الخارجية ولكن ينطلق من أن التدخلات الخارجية إنما تستفيد من طبيعة الوضع الداخلى.

والاتجاه الثانى : مع اعترافه باختلاف قضية دارفور – كقضية عرقية – بالمقارنة بغيرها من القضايا التى يثور على صعيدها هذا البعد أيضاً ، ومع اعترافه بالأبعاد السياسية والاقتصادية الداخلية للأزمة، إلا انه يرى عدم صحة النظر إلى قضية دارفور منفصلة عن السياق الإقليمى والدولى الراهن، فهما اللذان يفسران أسباب الانفجار الراهن للأزمة. ولذا

يــرى هذا الاتجاه النظر الى دارفور فى إطار أشمل وهو إطار قضية السودان برمته: شماله وجنوبه وغربه ووضع هذه القضية فى سياق استراتيجية إعادة تشكيل المنطقة العربية ودولها الكــبرى، ويرى هذا الاتجاه أن السودان تمر بمرحلة مخاض سياسي يعيد تشكيل السودان فى ظــل بــروز مطالب الجميع. ولذا يلقى هذا الاتجاه بالمسئولية على تدخل جون جارنج ليخلق وضــعاً ضــاغطاً على حكومة الخرطوم خلال مفاوضات التسوية السياسية مع حركة تحرير جــنوب الســودان ولينفذ مخططاً للسيطرة على السودان بأكمله لصالح العنصر الإفريقى، كما يلقى بالمسئولية على تدخلات إسرائيل، ناهيك بالطبع عن آثار استراتيجية التدخلات الخارجية وخاصــة الأمريكية ومن أهم أهدافها: تقسيم السودان، السيطرة على البترول السودانى كجزء مــن البــترول الإفــريقى، إعادة تشكيل توازن القوى الخارجية حول إفريقيا فى ظل تنافس الأدوار الأوربــية (وخاصة الفرنسية) والأمريكية. ومن ثم فإن هذا الاتجاه، الذى يبرز تأثير العوامــل الخارجــية قــد طرح أيضاً – كما سنرى لاحقاً – خطورة التركيز فقط على مدخل انتهاك الخرطوم لحقوق الإنسان فى دارفور، وضرورة وضع قضية حقوق الإنسان وتداعياتها بالنسبة لوحدة واستقلال السودان فى إطار رؤية استراتيجية كلية تستدعى أيضاً مخاطر التدخل الخــارجى وآلــياته المختلفة، ومن أهمها آلية انتهاك حقوق الإنسان ومن ثم ضرورة التدخل لحمايتها. تحت دعاوى "الإبادة الجماعية" والاغتصاب الجماعى.

<u>الاتجــاه الثالــث :</u> يــرفض إلقاء المسئولية على تدخل قوى جنوب السودان أو القوى الخارجــية أساساً كما يعترف بخصوصية الجذور التاريخية والمعاصرة للمشكلة، ولكن يعتبر أن المرحلة الراهنة من مشكلة دارفور – وهى مشكلة قديمة – تمثل نقلة نوعية فى تطور هذه المشــكلة نتــيجة نجاح حركة تحرير جنوب السودان فى الوصول بعد تمردها العسكرى إلى دائــرة المفاوضات مع الخرطوم، ومن ثم فبعد الاعتماد على المعارضة السياسية فقط اتجهت قــوى دارفور المعارضة إلى السلاح. ولذا قررت الحكومة السودانية ضرب التمرد العسكرى فى دارفور فى نفس الوقت الذى كانت تجرى فيه المفاوضات مع قوى الجنوب.

القضية الثانية: إدارة الأزمة: الآليات والمستويات

تجــرى إدارة الأزمــة علــى مستويات ثلاثة متشابكة ومتداخلة، المستوى السودانى، المســتوى العــربى والأفــريقى والمستوى الخارجى: الأمم المتحدة والقوى الكبرى وخاصة

الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى. ولقد بينت المناقشات مجموعة من الاشكاليات التى تحيط بتلك العملية المعقدة لإدارة الأزمة، وتبين هذه الاشكاليات فى مجموعها كيف أن أخطاء الداخل والفــراغ الــذى لا يملأه النظام العربى والاتحاد الأفريقى يتم توظيفه من جانب قوى التدخل الخــارجى تحــت مسمى التدخل لاعتبارات إنسانية،وتتلخص الإشكاليات الخاصة بكل مستوى كالآتى:

أ-إشكالية إدارة السودان للأزمة :

علــى رأســها إشــكالية التناقض القائم بين احتياجات الدفاع عن وحدة السودان – من وجهــة نظر الخرطوم – وبين احتياجات قمع التمرد وقوى المعارضة عسكرياً وما ارتبط به مــن اتهامــات لحكومــة الســودان بانتهاك حقوق الإنسان بل وأحياناً الاتهام بممارسة الإبادة الجماعية بمساعدة الميليشيات الموالية لها.

ومــع اتفــاق جمــيع المشــاركين على ضرورة حماية حقوق الإنسان وحماية حقوق المعارضــة، إلا أن البعض قد ركز على منع انتهاكات حقوق الإنسان أساساً واعتبارها مبرراً كافــياً للتدخل الخارجى طالما لا تستطيع الحكومة السودانية منع هذه الانتهاكات. وفى المقابل نــبه اتجــاه ثان إلى خطورة الأهداف الاستراتيجية للتدخلات الخارجية وكيفية توظيفها لقضية الانــتهاكات تحقيقاً لهذه الأهداف، ولذا طالب هذا الاتجاه بالأخذ فى الاعتبار هذه الأهداف قبل الإســراع بالتأكــيد علــى أولويــة منع الانتهاكات وتقديم الإغاثة المطلوبة، وخاصة فى ظل محدوديــة موارد السودان وإحجام الدول العربية، ناهيك عن الأفريقية عن تقديم هذه الإغاثة. وطالــب اتجاه ثالث بضرورة العمل على تطوير رؤى مركبة تؤكد على حماية وحدة وسيادة الــدول فــى مواجهة التدخلات الخارجية كما تدين فى نفس الوقت كل انتهاك لحقوق الإنسان، آخذيــن فى الاعتبار أن حكومة السودان إنما تحركت فى مواجهة قوى المعارضة التى لجأت للسلاح، كما أن حكومة السودان تعمل تحت ضغوط خارجية قوية خلال عملية المفاوضات مع جــبهة تحريــر جــنوب السودان مما يهدد وحدة واستقلال السودان.ولكن كل هذا لا يبرر من وجهة نظر هذا الاتجاه أن نلعب نحن أيضاً بالمعايير المزدوجة مثل الولايات المتحدة.

وإذا كانــت الإشــكالية الســابقة تتناول التناقض بين مسألتى الحفاظ على وحدة الدولة وســيادتها من ناحية، وبين حماية حقوق الإنسان والمواطنة مهما كانت الاختلافات العرقية أو

الاثنية أو القومية من ناحية أخرى، وهى إشكالية أساسية تركزت عليها المناقشات فإن هناك إشكاليات أخرى وهى إشكالية مدى قدرة الحكومة السودانية على السيطرة على الميليشيات المسلحة وذلك استجابة للضغط الخارجى، ومدى قدرتها أيضاً على تحسين أوضاع المعيشة للاجئين. فى نفس الوقت استمرار العمل للسيطرة على قوى التمرد العسكرية، وكذلك إشكالية مدى قدرة تنظيمات قوى المعارضة فى غرب السودان (سواء العربية أو الإفريقية) على تفعيل حركتها ودعم صفوفها والتغلب على اختلافاتها (الفكرية والسياسية) لخوض عملية التفاوض مع السودان التى تضغط القوى الخارجية لعقدها.

ب-إشكاليات دور الجامعة العربية والإغاثة

أجمع المشاركون على خطورة الغياب المصرى والعربى الكامل سواء من حيث الإغاثة أو من حيث الرؤية الكلية عن كيفية إدارة الأزمة. ورأى البعض أن هذا غياب مقصود. وحين تحركت الجامعة العربية واجهتها مشاكل عدة منها محدودية الموارد فبالرغم من مناشدة الجامعة العربية حكومات الدول بتقديم المساعدة إلا أنه لم تقدم أى منها المساعدة الحقيقية بحيث ظل صندوق السودان خاوياً.

كما رأى اتجاه آخر أن الإغاثة الإنسانية العربية والإسلامية التى تقدمها منظمات المجتمع المدنى إنما تتسم أيضاً بالمحدودية وعدم توافر المعلومات الكافية لديها عن الساحة السودانية، مقارنة بالدور الملموس الذى تقوم به مؤسسات الإغاثة الأجنبية.

ج-إشكاليات إدارة القوى الخارجية للأزمة

لم ينل هذا الجانب قدراً أساسياً من المناقشات المباشرة إلا أنه مثل الحاضر الغائب طوال الحلقة ابتداء من التساؤل عن أسباب الانفجار الراهن للأزمة، وخلال تناول الضغوط الخارجية التى تتعرض لها السودان، وعند المقارنة بين الإغاثة الإنسانية العربية الإسلامية ونظائرها الأجنبية، وعند التحذير من مغبة عدم التحرك العربى والمصرى الفاعل خيفة أن يفتح الباب أمام تدخلات خارجية بالقوة العسكرية، وأخيراً عند مناقشة كيفية توظيف القوى الخارجية لمسألة انتهاكات حقوق الإنسان كمبرر للتدخل الخارجى فى غرب السودان وهو التدخل الذى تحركه أهداف أخرى إلى جانب الدفاع عن حقوق الإنسان ... هذا ويمكن القول أنه فى حين حولت القوى الخارجية البعد الإنسانى إلى بعد سياسي فإن الدول العربية ومصر

لا ترى بعد أن البعد الإنسانى هو بعد أساسى فى قضية أمن السودان أو الأمن المصرى حيث أن الأبعاد العسكرية التقليدية ما زالت تسود الرؤى العربية الرسمية عن الأمن الوطنى والأمن القومـــى، فى حين أن الرؤى الحديثة فى ظل تطور الأوضاع العالمية تجعل من قضية الأمن قضـــية شاملة ومتعددة الأبعاد يقع على رأسها الآن ما يسمى بالأمن الإنسانى . وتعد انتهاكات هـــذا الأمـــن الآن – فى ظل الايديولوجية الراهنة للقوى السائدة فى النظام الدولى – انتهاكات تبرر التدخلات الخارجية باسم حماية هذا الأمن وتحقيقاً وحماية لأهداف استراتيجية أخرى .

القضية الثالثة : مستقبل السودان : وحدة أم تفكيكاً فى ظل إشكالية الاختلاف العرقى فى الجنوب وفى الغرب

منذ بداية حلقة النقاش – وكذلك فى دراسة د. إجلال رأفت – برز السؤال التالى: هل الأزمـــة تعكـــس صـــراعاً على السلطة، أم صراعاً على الثروة أم صراعاً عرقياً أم مؤامرة خارجـــية ؟ وأجابـــت اتجاهـــات متنوعة على هذا السؤال – كما سبق ورأينا – ولكن أبرزت المناقشـــات – فيما يتصل بالصراع العراقى – تحذيراً بالغ الدلالة بالنسبة للمرحلة الراهنة من العلاقـــات بيـــن الثقافة العربية الإسلامية وبين الثقافات والشعوب الأخرى من أعراق وديانات مغايـــرة، ومـــا لذلك من دلالة بالنسبة لمستقبل وحدة السودان . بل وبالنسبة لمستقبل العلاقات العربية – الأفريقية برمتها، وخاصة فى بعدها الثقافى.

فمـــن ناحية: حذر البعض من ملامح صراع عرقى – عربى إفريقى – يتدعم بتدخل خـــارجى، وتـــتعدى آثاره حدود السودان إلى منطقة العلاقات العربية الإفريقية بكاملها بحيث يترسخ فلق بين الساحة العربية والساحة الزنجية. وهو الأمر الذى يجسد لحظة تاريخية فارقة، تتمـــثل فـــى انفـــراط عروبة السودان من ناحية وفى تكريس فكرة عدم إمكانية تعايش الثقافة العربـــية مـــع الثقافات الأخرى، ولذا يصبح، وفق هذا الرأى، للأفارقة فى السودان حق تقرير المصير.

ولقـــد ألقـــت المناقشـــات على هذا النحو كما رأى البعض الضوء على جزء أخر من مسلســـل كبير وممتد لمحاصرة العرب عبر أرجاء العالم وبيان عدم قدرتهم على التعايش مع غـــيرهم. وتضـــيف هـــذه المناقشات – بتأكيدها على الصراع العراقى – المزيد من الدلالات

بصدد ما سبق وثار من دلالات عن عدم إمكانية تعايش الثقافة الإسلامية مع نظيرتها المسيحية فى الجنوب.

وبذا تتأكد مدركات متراكمة عن العرب المسلمين تجاه الأفارقة المسلمين (فى دارفور) من ناحية وعن العرب المسلمين أيضاً ولكن تجاه الأفارقة المسيحيين (فى الجنوب) من ناحية أخرى. وبذا يتضح أن القضية تتعدى دلالاتها – التى يفرط الاعلام الغربى المنحاز فى توظيفها سلبياً – حدود السودان، ومن ثم فتضيف هذه القضية الى رصيد الصورة المشوهة عن العالم العربى والاسلامى وعلاقته بالأعراق والديانات الأخرى. ناهيك عما يتصل بالعلاقة بين أجنحة الحركة الإسلامية ذاتها فى السودان التى انفصمت عراها على ساحة الصراع فى دارفور، بل لقد أضحى هذا الصراع أداه من أدوات التنازع بين جناح كل من الترابى والبشير.

<u>ومن ناحية ثانية :</u> طرح البعض الآخر سيناريوهات ثلاثة عن مستقبل السودان من حيث العلاقة بين العرب والأفارقة فى وطنهم . أولهم اتجاه حكومة الخرطوم نحو تغيير ديموجرافى فى دارفور لتأكيد عروبة أجزائها الشمالية بل واتجاه الجنجاويد نحو ما يسمى تحرير دارفور من الأفارقة ومحاربة حركات التمرد التى تزيد طرد العرب ومن ثم الاتجاه نحو انفصال الشمال العربى عن غرب وجنوب السودان الإفريقى، ثانيهم استمرار السودان الموحد مع احتمال تغلب العناصر الإفريقية من الغرب والجنوب فى الانتخابات القادمة (وفق اتفاقية السلام) وهو الأمر الذى سيمثل نجاحاً لخطة جارانج فى السيطرة على السودان برمته، وهو السودان الجديد الذى سيفقد توجهه وانتمائه العربى لحساب توجه آخر وتحالفات أخرى ستدخل إسرائيل طرفاً أساسياً فيها، ثالثهم: حرص المركز فى الخرطوم على وحدة السودان ومن ثم اتجاهه للاستجابة للضغوط الخارجية بشأن جنوب وغرب السودان، ولكن يظل قائماً احتمال سعى جارانج للانفصال بالجنوب مضافاً إليه الغرب إذا أمكن.

<u>القضية الرابعة : أبعاد الدور المصرى</u>

كيف تتصور مصر السودان وتدرك مشاكلها، وكيف تخطط استراتيجياتها تجاهها؟ أسئلة تكرر طرحها طوال الحلقة. أجمع المشاركون على أن مصر تفتقد الرؤية الاستراتيجية الواضحة التى تؤسس على ضوئها سياساتها تجاه السودان مما يهدد بوقوع كارثة للأمن

القومـــى المصــــرى، إلا أن اتجاهات المناقشة قد تنوعت حول عدد من الأمور من ناحية، كما اتفقــت علـــى عــدد من المبادئ والأسس التى يجب أن تراعيها السياسة المصرية من ناحية أخرى.

فمـــن ناحـــية: رأى البعض ان مصر الرسمية تنظر لقضية السودان من منظار أمنى تقلـــيدى بحت قد عفا عليه الزمان ويتطلب تجديده وتحديثه بما يتلائم والمعطيات الجديدة وعلى رأســـها ما يسمى بالأمن الإنسانى والأمن الشامل حيث لا يمكن أن تظل قضية السودان قضية أمن تقليدى وتمثل ملفاً فى يد المخابرات العامة فقط وتفتقد لرؤية سياسية شاملة. فى حين رأى الـــبعض الآخـــر أن قضية السودان ستظل ملفاً أمنياً محوره الأمن المائى ومن ثم فإن الحديث عـــن رؤية مصرية تأخذ فى الاعتبار البعد الإنسانى هو حديث يفتقد المصداقية وستظل مصر تعتمد أساساً على القوة العسكرية للحفاظ على أمن مصر من مصادر التهديد الجنوبية.

هـــذا ولقـــد تناولت المناقشات أيضاً أمراً اختلفت الآراء حوله: هل مصلحة مصر مع شـــمال ينفصل عن الجنوب أم الاستعداد للتعاون مع دولة الجنوب بعد انفصالها أم العمل بكل الطـــرق الممكنة – ومن أهمها فتح التعاون مع الجنوب والمساعدة على تنميته – لجعل وحدة الســـودان خياراً جاذباً للجنوبيين والشماليين على حد سواء ؟ بعبارة أخرى كانت بدائل الحركة أمـــام مصر محل تساؤل حيث لم يتحقق اتفاق المشاركين فى الحلقة على بديل واحد تكمن فيه حماية مصالح مصر وأمنها القومى .

ومع ذلك – ومن ناحية ثانية يمكن القول أنه تحقق نوع من التوافق على مجموعة من الأسس التى يجب على السياسة المصرية مراعاتها وهى تتلخص كالآتى: إرساء مبادئ وأسس للحـــركة تجـــاه السودان وعدم الاعتماد على أشخاص أو أحزاب محددة فى السودان، استبدال المدخل الأمنى الشامل بالمدخل الأمنى الضيق لتحديد المصالح المصرية، أمن مصر لا يرتبط فقط بالمياه ولكن بأبعاد أخرى، وادى النيل، وليس العرب أو الأفارقة – هو المحك عند تحديد السياسة المصرية تجاه السودان جنوبه وشماله.

وبالـــنظر الـــى أسانيد وحجج اتجاهات المناقشة حول القضايا الكبرى الأربعة السابقة المتصـــلة بأســـباب الأزمة وآليات إدارتها وانعكاساتها يتبين لنا مجموعات من الثنائيات التى

تمحور حولها النقاش. وهى الثنائيات التى تلخص تنوع المنظورات للقضية الواحدة. ومن أهم هذه الثنائيات ما يلى:

الأسباب الداخلية السياسية والهيكلية /التدخلات الخارجية، الميراث التاريخى / الأوضاع الراهنة والمعاصرة، الانفجار الدموى العسكرى / التسويات السياسية، الأبعاد الإنسانية / الأبعاد السياسية، التدخلات الخارجية لاعتبارات إنسانية/التدخلات لإعادة تشكيل المنطقة وفق رؤى استراتيجية طويلة المدى، احترام حقوق الإنسان /حماية وحدة الدولة وسيادتها، صراع سياسي اقتصادى / صراع عرقى، الحلول الذاتية والوطنية / تدويل القضية، الإغاثة الإنسانية والتدخل العربى والإسلامى / الإغاثة والتدخل الأجنبى، المواطنة والاندماج القومى /تهميش وصراع.

إن جميع هذه الثنائيات وما انبثقت عنه من اتجاهات ورؤى سبق عرضها بالتفصيل، إنما تقودنا الى ثلاث نتائج أساسية:

١- إن الأزمات والانفجارات الدموية لا تندلع فجأة ولكنها نتاج تراكمات وفشل المركز فى الخرطوم فى إدارة الأسباب الهيكلية والسياسية التى ولدت عدم الرضاء ثم المعارضة السياسية ثم المعارضة المسلحة فى غرب السودان، وذلك فى وقت وفر فيه الاطار الدولى والاقليمى المحيط الفرصة لهذه القوى المعارضة لطرح مطالبها بأقصى صورة ممكنة.

٢-ومن ثم فإن ما يحدث فى دارفور هو جزء من تغيرات أوسع تجتاح خرائط السودان وخرائط المنطقة العربية برمتها، وهى التغيرات التى تكشف الغطاء عن عدد كبير من التنوعات التى كان يمكن أن تمثل رصيداً للأمة وليس نيلاً من قوتها، ولكنها تحت تراكمات الفشل فى تحقيق المواطنة والاندماج القومى تحولت هذه التنوعات العرقية، الى رصيد سلبى والى قنبلة موقوتة، ينزع فتيلها فى الوقت المناسب، صاحب المصلحة فى تأجيج وتوظيف عن التناقضات التى أضحت تحتويها الأمة. بعبارة أخرى فإن تحقيق ودعم الأمن الإنسانى يمثل أحد أهم الأهداف الذى يجب أن تتبناه الحكومات العربية، حيث لم يعد يكف مصادر الأمن التقليدى وخاصة العسكرى، فهذا الأمن الإنساني أحد أهم دعائم مقاومة التدخل الأجنبي بذريعة " حماية الإنسانية"

٣-أن مصر تحتاج الى رؤية شاملة وواعية، وإرادة حركة فاعلة تجاه السودان، تكسر كـل قـيود الحـركة التى كبلت الدور المصرى تجاه قضايا قومية أخرى ساخنة، فإن جنوب مصـر فـى السـودان هو منفذاً باقياً لاستعاده مصداقية الدور المصرى ولحماية أمن مصر وتحطيماً لخطة إحكام آخر حلقات الحصار على مصر، وتحطيماً لمخطط التدخل الخارجى فى السودان تحت مبرر الاعتبارات الإنسانية، ولذا كانت الدعوة واضحة فى أعمال الندوة أن على مصـر والـدول العربية أن تنشط على صعيد تقديم الإغاثة الإنسانية للسودان، ومن أجل منع فرض العقوبات على السودان كخطوة تمهيدية لتدخل دولى.

وخـلال الإعـداد لنشر أعمال الندوة، أى خلال شهرى يوليو وأغسطس – تسارعت الأحداث والتطورات سواء على الساحة الداخلية السودانية أو على ساحة إدارة القوى الخارجية للأزمـة، وأخـيراً على ساحة الدور المصرى تجاهها وخاصة فى ظل الاعداد لقرار مجلس الأمن ثم صدوره.

ومـن ثـم أضحت نتائج أعمال حلقة النقاش محك اختبار وخاصة ما يتصل بمستقبل الـدور المصرى وبدائله. حيث اجتهدت الدبلوماسية المصرية قبل صدور قرار مجلس الأمن فى يوليو وبعد صدوره لتحجيم التدخل الخارجى ومسألة العقوبات على السودان.

ولـذا واستكمالاً لأبعاد الصورة عما حدث ويحدث فى دارفور ودلالته بالنسبة لمستقبل السـودان فى ظل المعطيات الخارجية والداخلية، ارتأت إدارة المركز أن يتضمن كتاب أعمال الـندوة دراسة تغطى التطورات خلال المرحلة التى أعقبت انعقادها وحتى إتمام إعداد الكتاب للنشر. وبالفعل قام على إعداد هذه الدراسة أ.هانى رسلان ، وهى تغطى التطورات حتى آخر سـبتمبر ٢٠٠٤ وهـو توقيت بالغ الدلالة حيث انتهت المهلة التى حددها قرار مجلس الأمن للسـودان لـتدير خلالها الأزمة على النحو الذى يحول دون اتخاذ إجراءات عقابية ضده تمهد لـتدخل دولى ، ثم بدأت جولة أخرى من التطورات الداخلية والخارجية حتى حدود قرار آخر من مجلس الأمن فى ٢٠٠٤/٩/١٩

هـذا وتلقـى دراسـة أ. هانىء رسلان – الضوء بالتفصيل على تطورات الأزمة فى دارفـور والـتى دخلت منعطفاً خطيراً منذ ٢٠٠١،وعلى نحو يبين مسار التفاعل بين حكومة الخـرطوم وقـوى الـتمرد فى دارفور ، ومحاولات التفاوض والمواقف التفاوضية لكل من

الجانبيـــن ، كمـــا تشرح هذه الدراسة بالتفصيل مراحل التصعيد الدولى قبل وبعد حدود قرار مجلس الأمن فى يوليو ٢٠٠٤، وحتى حدود قرار ٢٠٠٤/٩/١٩

ومـــن ثـــم فإن مضمون هذه الدراسة يساعد على استكمال ما كان لأعمال الحلقة – (دراســـة أ. إجلال والمناقشات) من دلالات بالنسبة للقضايا الرئيسية التى تثيرها أزمة دارفور، وخاصة ما يتصل بالتدخلات الخارجية وعلاقتها بالأبعاد الداخلية.

ولكن يظل التساؤل التالى قائماً: هل التحرك المصرى من ناحية وما تبذله السودان من خطـــوات فى ظل الضغوط الخارجية من ناحية أخرى، وعدم توقيع عقوبات على السودان أو تدخـــل قوات دولية على أرضه حتى الآن من ناحية ثالثة، هل هذه الملامح ستقى السودان من تنفيذ ما تستهدفه قوى خارجية من مخططات ؟

إن قـــراءة الواقـــع – بعـــد صـــدور الكتاب – ستقدم إجابة عن مآل هذه المرحلة من تطورات أزمة السودان.

ويأمل مركز البحوث والدراسات السياسية أن يكون هذا الكتاب مساهمة فى طرح هذه القضـــية الهامـــة. وتشـــكر إدارة المركـــز كل من ساهموا فى أعمال الحلقة وفى إصدار هذا الكتاب، وخاصة أ. د/إجلال رأفت وأ/ هانىء رسلان.

أ.د / نادية محمود مصطفى

المحور الأول:

أعمال حلقة النقاش (٢٠/٩/٢٠٠٤)

- **الأزمة في دارفور: الأسباب والتطورات والنتائج**

أ.د / إجلال رأفت

- **المداخلات**

الأزمة فى دارفور

الأسباب و التطورات والنتائج *

أ.د/ إجلال رأفت **

خلق تصاعد الاشتباكات العسكرية فى دارفور، بؤرة صراع جديدة فى السودان، بعد أن لاحت بشاير السلام فى الجنوب، بتوقيع إتفاقية نيفاشا فى ٢٧ مايو الماضى. وتغطى الأعمال العسكرية الولايات الثلاث لإقليم دارفور، من الحدود الليبية تقريباً- شمالاً- وحتى بحر العرب فى أقصى جنوب الإقليم، ومن جبل مرة فى الوسط حتى الجنينة غربا. ويقود التمرد فى هذه المناطق فصيلان معارضان هما حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة.

من ناحية أخرى، تحالفت الشهر الماضى حركة تحرير السودان فى الغرب مع مؤتمر البجا فى الشرق، حيث هدد الفصيلان بتنسيق جهودهما السياسية والعسكرية ضد حكومة السودان. ويرفع هذا المحور الجديد درجة خطورة المشكلة، حيث ينقلها من المستوى الإقليمى إلى المستوى القومى. فإذا أضفنا إلى ذلك التذمر فى الولاية الشمالية، الذى عبرت عنه "حركة كوش" منذ ما يقرب من عام مما يطرح احتمال دخولها مستقبلاً فى هذا المحور أو غيره من المحاور المعارضة، تصبح المشكلة بحق خطيرة وتهدد وحدة السودان.

استمرت حدة المشكلة فى دارفور تتصاعد بسرعة فائقة، حتى عبرت الحدود إلى الآفاق الإقليمية والدولية. وقد ترتب على ذلك تعقيدات عدة، حيث تأثرت بها دولة الجوار تشاد، كما أصبحت الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبى والتنظيمات والوكالات الإقليمية والدولية أطرافاً فاعلة فى القضية.

وقبل أن نبدأ فى رصد وتحليل مشكلة دارفور، نسوق الملاحظات التالية:

١ - رغم كثرة المادة التى صدرت عن أحداث دارفور، ما زال كثير من الحقائق غير واضح. وأسباب ذلك تتمثل فى حداثة الصراع وسرعة تطوره والتناقضات الحادة فى تصريحات أطراف النزاع المختلفة.

---

* تم الانتهاء من إعداد هذه الدراسة فى يوليو ٢٠٠٤.

** أستاذ متفرغ – قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة القاهرة.

٢ - هناك ضبابية متعلقة بطبيعة العلاقات التى تربط بين المحاور المختلفة للقضية، سواء كانت العلاقة بين القوى المحلية المتحاربة فى دارفور، أو التى تربط بينها وبين باقى القوى السياسية فى السودان.

٣ - هناك سبعة مصادر رئيسية للمعلومات التى تشتمل عليها الورقة، وهى على النحو التالى:

- تقارير الأطراف الدولية والإقليمية المعنية بالقضية.
- تقارير الوكالات الدولية المتخصصة.
- تصريحات الحكومة السودانية والمتحدثين باسم الحركتين العسكريتين فى دارفور.
- النشرات التى تصدر عن القبائل العربية والأفريقية فى دارفور.
- الكتاب الأسود، وهو تأليف جماعة طلاب الحق والعدالة التابعين للدكتور على الحاج.
- ما ينشر عن الأحداث فى وسائل الإعلام المختلفة.
- مقابلات شخصية مع أطراف القضية وبعض الشخصيات العامة.

وعلى ذلك، تتناول الورقة الموضوع فى النقاط التالية :

أولاً: تأصيل المشكلة.

ثانياً: الأطراف المحلية للمشكلة.

ثالثاً: الأطراف الإقليمية والدولية للمشكلة.

رابعاً: النتائج.

أولاً:تأصيل المشكلة

تعود مشكلة دارفور إلى عدة عوامل إجتماعية وبيئية وإقتصادية وسياسية، يمكن إيجازها فيما يلى:

١ - إختلاف النمط الإنتاجى بين السكان :

تشكل القبائل الأفريقية السكان الأصليين للمنطقة. وهم فى غالبيتهم من المزارعين المستقرين. أما القبائل العربية التى وفدت إلى منطقة غرب السودان من الشمال الأفريقى، صعيد مصر، فأغلبها من الرعاة المرتحلين وراء الماء والكلأ. وأثناء هذا الحراك الدائم للقبائل

العربية من الشمال إلى الجنوب والعكس، تحدث أحياناً إحتكاكات بين الرعاة والمزارعين، وذلك بسبب تعدى الماشية على المحاصيل الزراعية. هذه الظاهرة ليست قاصرة على غرب السودان؛ بل منتشرة فى كل الدول الأفريقية التى يتشكل هيكلها الإجتماعى من هذه الثنائية مزارعون – رعاة.

٢ – العوامل البيئية :

ضرب التصحر والجفاف غرب وشرق القارة الأفريقية فى السبعينيات والثمانينيات. وكان نصيب دارفور من هذا التغير البيئى ملموسا، بحيث دفع القبائل العربية فى الشمال إلى النزوح جنوبا، حيث تتركز ديار بعض القبائل الأفريقية، وذلك للوصول إلى المناطق المروية بالأمطار. وقد أدى ذلك إلى مزيد من الاحتكاكات بين المزارعين والرعاة.

٣ – الاختلاف العرقى :

رغم الاختلاط والتمازج والتزاوج بين القبائل العربية والأفريقية، وهى جميعها مسلمة، حافظت القبائل ذات الأصول العربية على نوع من الاستعلاء الثقافى تجاه الزُرقة (أى القبائل الأفريقية ذات اللون الأسود الداكن). وكان هذا الإحساس بالفروق العرقية والثقافية يتصاعد، كلما زاد التصحر وضاقت سبل العيش. ومن ثم دفعت هذه العوامل الاقتصادية الاجتماعية القبائل العربية إلى الرغبة المتزايدة فى الاستيلاء على مزيد من الأراضى، على حساب القبائل الأفريقية، وذلك بغض النظر عن الاتفاقيات السابقة بين الطرفين والتى كانت قد حددت لكل جانب الحواكير الخاصة به.

٤ – غياب الإدارة الأهلية :

كانت الإدارة الأهلية، متمثلة فى السلطان والناظر والعمدة والشيخ، تقوم فى الماضى بعمل تنظيمى إيجابى لحل النزاعات سلميا بين القبائل. فكان هؤلاء المسؤولون يملكون، إلى جانب مكانتهم الاجتماعية بين الأهالى، سلطة قانونية تخولها لهم الدولة. هذه السلطة كانت تساعدهم على عملية إدارة العلاقات بين القبائل الأفريقية والعربية بحزم من ناحية، بصورة هادئة يقبلها الجميعمن ناحية أخرى، ذلك أنها كانت وتقوم على احترام العرف والتقاليد. غير أن هذه الإدارة الأهلية الفاعلة قد تعرضت للإلغاء من قبل نظام الرئيس السابق جعفر نميرى، الذى استبدلها بلجان الإتحاد الاشتراكى. هذا التنظيم الأحادى المأخوذ عن النظام الناصرى فى

مصر، لم يناسب التعددية الثقافية التى تميز السودان. لذا أخفقت هذه اللجان فى حل النزاعات القبلية بشكل سلمى، وتصاعدت الاحتكاكات.

٥ – تسييس الأحداث من قبل القوى السياسية السودانية :

على مدى العشرين عاماً الماضية،حاولت بعض الحكومات والأحزاب الشمالية تسييس هذه العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، واستخدامها، إما لحل بعض القضايا القومية، أو لتحقيق أهداف حزبية وعقائدية. مما أشعل النزاع وزاد من طابعه العسكرى العنيف. وسنتناول هذا الموضوع تفصيلا فى موقعه من البحث.

٦ – التوازنات السياسية الإقليمية :

هناك عدد من القبائل الأفريقية والعربية مشتركة بين تشاد والسودان. لذا تأثرت هذه القبائل دوما بالتفاعلات السياسية فى هاتين الدولتين، وبخاصة الحرب الأهلية فى تشاد، والنزاع الليبى– التشادى. ذلك أن الفريق المهزوم فى تلك الاشتباكات، أخذ يرتد إلى بطونه فى دارفور حاملا أسلحته وأزمته السياسية مع الآخر. ومن ثم شكلت هذه الأحداث مصدرا هاما للأسلحة التى تملكها القبائل فى دارفور، وبعدا إقليميا تستغله القبائل على الجانبين لتدعيم وضعها السياسى والعسكرى.

٧ – التهميش :

يعانىغرب السودان من التهميش على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويبرز هذا الوضع فى غياب البنية التحتية والمشروعات الاستثمارية الكبيرة وإهمال التنمية الزراعية والحيوانية والبشرية، والنقص الكبير فى الخدمات الصحية والتعليمية. هذا بالإضافة إلى البطالة التى انتشرت بين الشباب، والتى دفعت بعضهم إلى الإنخراط فى التنظيمات العسكرية مثل قوات الدفاع الشعبى.

ومع ذلك ، هناك أقلية من القادرين من أبناء دارفور، وبخاصة التجار العرب والزغاوة الذين استطاعوا إرسال أبنائهم إلى الجامعات فى الخرطوم أو فى خارج السودان. مما افرز شريحة من المتعلمين الأثرياء، أصبحت تطالب بحقوقها السياسية والاجتماعية، سواء على المستوى المحلى فى الإقليم أو على مستوى المركز فى الخرطوم. وقد اتضح ذلك جلياً

فى الشخصيات القيادية التى تتزعم اليوم الحركات العسكرية الأفريقية وتلك التى تقود منذ الثمانينيات التنظيم المسمى التجمع العربى.

ثانياً: الأطراف الداخلية للمشكلة

١ – الحكومات الوطنية :

مسؤوليتها عن التهميش: تعتبر الحكومات الوطنية التى تولت السلطة فى السودان – منذ استقلاله وحتى اليوم– مسؤولة مسئولية متضامنة عن التهميش فى الإقليم الغربى. فقد قصرت جميعها واستمرت فيما بدأه الاستعمار من تركيز العمل التنموى فى المثلث: العاصمة وأرض الجزيرة.

وتؤكد الإحصائيات العديدة التى تضمنها الكتاب الأسود هذا التهميش ونسوق بعض الأمثلة الخاصة بتوزيع السلطة والثروة كدليل على ذلك[1]:

- **متوسط نسب توزيع السلطة على الأقاليم السودانية الخمسة منذ الاستقلال وحتى سنة ١٩٩٩:**
  - الإقليمى الشمالى ٦٤,٩%
  - الإقليم الشرقى ١,٨%
  - الإقليم الغربى ١٠,٢%
  - الإقليم الأوسط ٨,٢%
  - الإقليم الجنوبى ١٤%.
- **مؤشر توزيع الثروة على أقاليم السودان الخمسة فى سنة ١٩٩٩، يبدو فى تشكيل اللجنة القومية المنوط بها إعداد مقترحات حول قسمة الموارد القومية بين الحكومة المركزية** والولايات:
  - أعضاء اللجنة من الإقليم الشمالى ٧٦%.
  - أعضاء اللجنة من الإقليم الشرقى ٤%.
  - أعضاء اللجنة من الإقليم الغربى ٤%.
  - أعضاء اللجنة من الإقليم الأوسط ٤%.

- أعضاء اللجنة من الإقليم الجنوبى ١٢%.

وتشير هذه الإحصائيات إلى الحقائق التالية:

أ- أن الإقليم الشمالى[٢]، وهو يشكل ٥,٣% من سكان السودان، يحصل على نسبة ٦٤,٩% من المشاركة فى السلطة فى المتوسط، وتتوزع النسب الباقية على الأقاليم الأخرى، رغم أن جميعها يفوق الشمال فى عدد سكانه[٣].

أما المشاركة فى الثروة، فلم نتوصل إلى إحصائيات دقيقة فى هذا الشأن. غير أن طبيعة تشكيل اللجنة القومية سالفة الذكر، تشير إلى نفس الحقيقة، وهى التمييز الجهوى الواضح لممثلى الشمال.

ب- بمراجعة نسب توزيع السلطة بالتفصيل فى كل حكومة من الحكومات الوطنية[٤]، يتضح أن حكومة الصادق المهدى فى الديمقراطية الثالثة هى الوحيدة التى أقتربت نوعاً ما من العدل فى توزيع السلطة بين الأقاليم – وبخاصة الغرب- بسبب تركز قواعد حزب الأمة هناك، وإن لم تراع نسبة توزيع السكان فأعطت للشمال ٤٧,٤% والشرق ٢,٦ % والغرب ٢٢,٤% والوسط ١٤,٧% وهى أعلى نسب حصلت عليها هذه الأقاليم منذ الاستقلال وحتى الآن. غير أن نسبة الجنوب وهى ١٢,٩% هى أقل نسبة حصل عليها هذا الإقليم إذا قارناها بنسب تمثيله فى الحكومات الأخرى.

ج- كانت الحكومات الوطنية الأولى من ١٩٥٤ وحتى ١٩٦٤ أسوؤها من حيث العدل المنشود فى توزيع السلطة على الأقاليم. فقد أستولى الشمال على ٧٩,٥% من السلطة وأنخفض نصيب الغرب إلى صفر % فى حكومة الفريق إبراهيم عبود العسكرية، وذلك رغم أن نسبة سكانه إلى مجمل سكان السودان ٣١,٧%[٥].

مسؤوليتها عن المحور العنصرى : تضامنت الحكومات الوطنية فى إزكاء المحور العنصرى العربى الأفريقى، كما تضامنت فى تهميش الأطراف. وتشير بعض الوثائق والتقارير- إلى جانب الكتابات التاريخية والسياسية- إلى أن هذه الحكومات كانت تحابى العنصر العربى وتعتمد عليه فى إنجاز بعض المهمات ضد العنصر الأفريقى. وتشير هذه المراجع إلى حالتين بالتحديد؛ حالة حزب الأمة فى الديمقراطية الثالثة، وحالة حكومة الإنقاذ، وإن اختلفت التجربتان فى المدى الذى وصلت إليه من عنف وتدمير، وفى الهدف الذى كانت تقصده.

من المعروف أن قواعد حزب الأمة تأتى بنسبة كبيرة من الغرب. ففى إنتخابات سنة ١٩٨٦ كانت ٣/٤ الأصوات التى حصل عليها الصادق المهدى من إقليم دارفور وكردفان. وتشير الوثائق إلى أن الصادق المهدى أثناء رئاسته للوزارة من ١٩٨٦ حتى سنة ١٩٨٩، سلح أفراد من القبائل العربية الكبرى فى الغرب، وبخاصة المسيرية فى جنوب كردفان والزريقات فى جنوب دارفور، وأطلق عليهم اسم "المرحّلين"، ثم دفع بهم إلى مواجهة المليشيات الجنوبية التى تدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان (جون جارانج). ويبدو أن هؤلاء المرحلين قد ارتكبوا ضد قبائل الدنكا والنوير فى بحر الغزال أعمال عنف يعاقب عليها القانون الدولى وتدينها منظمات حقوق الإنسان، مثل القتل والنهب وخطف الأطفال. غير أن الحكومة حينئذاك لم تعط للموضوع القدر الكافى من الأهمية، مما ساهم فى تراجع الوضع الأمنى فى المنطقة وتعميق الفرقة بين القبائل العربية والأفريقية فى غرب السودان[٦].

من ناحية أخرى تشير بعض المراجع إلى علاقة ما بين حكومة الديمقراطية الثالثة والتنظيم المسمى "التجمع العربى". فقد أرسل التجمع المذكور خطاباً إلى رئيس الوزراء يشرح فيه طلباته على هذا النحو: إن القبائل المنحدرة من أصول عربية قد ظلمت فى تولى المناصب الإقليمية، رغم أنهم يشكلون ٧٠% من سكان دارفور[٧]، وأنهم عصب الحياة الاقتصادية فيه، وأصحاب الفضل فى تشكيل الشخصية العربية لشمال دارفور، بل لكل السودان، ونقل الحضارة العربية إليه. من ثم فهم يطالبون بخمسين فى المائة على الأقل فى المناصب الدستورية بحكومة الإقليم وبالحكومة المركزية[٨]. وقد أرسلت صوراً من هذا الخطاب إلى مجلس رأس الدولة وقيادات الأحزاب الشمالية.

ويورد مراسل جريدة الأيام أنه، فى إتصال مع قيادة حزب الأمة فى الفاشر أفادت بأنهم يبذلون المساعى لإحتواء الأمر، وأنهم بصدد إصدار بيان يستنكر مثل هذا الطرح العرقى. غير أن الحزب الإتحادى الديمقراطى والجبهة الإسلامية القومية، كانا أسرع من حزب الأمة فى إدانة رسالة التجمع، رغم أنهما كانا مؤتلفين فى حكومة الصادق المهدى. فأصدر الحزب الاتحادى الديمقراطى فى حينه بيانا يستنكر فيه هذا التفكير العنصرى، ويلمح إلى حزب الأمة قائلا ".. الممارسات والموازنات المختلة لبعض الأحزاب السياسية قد أدت إلى تعميق جذور الفتنة ونشر البغضاء بين أهل السودان، وفى إقليم دارفور على وجه

الخصوص". كما أصدرت الجبهة الإسلامية القومية بيانا استنكرت فيه الإستناد إلى عنصر الدم فى تقسيم المجتمع(٩).

نوع آخر من الممارسات سار فيها حزب الأمة إبان حكومته الأخيرة، جلبت له النقد من بعض القوى السياسية السودانية. فقد أرسل مليشيات من حزبه للتدريب فى ليبيا فى إطار تنظيم إسلامى، سمى فى ذلك الحين "الفيلق الإسلامى"وشاركت فيه بعض دول الساحل الأفريقى ورعته ليبيا. وكان هذا التنظيم يرمى إلى تحويل منطقة الساحل الصحراوى إلى منطقة عربية إسلامية. هذا فضلا على أن الأسلحة التى كانت تعطى للقبائل العربية فى الغرب كما ذكر سالفا، كانت تأتى من ليبيا، التى كان يربطها بحزب الأمة علاقة استراتيجية. ولم يكن بعض القوى السياسية السودانية راضياً عن هذا التقارب، كما لم يحبذ التركيز على النبرة الدينية فى دولة متعددة الثقافات. ونذكر على سبيل المثال الحزب الشيوعى وغالبية أعضاء الحزب الاتحادى التابعين لمحمد عثمان الميرغنى(١٠).

ونأتى إلى حكومة الإنقاذ وأدائها بالنسبة لتشجيع المنحى العنصرى فى دارفور. فعندما قدمت حركة تحرير السودان فى دارفور، فور تكوينها، مطالبها للحكومة السودانية، رفضتها الأخيرة وأعتبرت الحركة عصابة للسلب والنهب وعلاجها يكون أمنيا وبذلك فتحت باب الجحيم فى الإقليم. ومن ثم تكون المعالجة العسكرية المحضة لهذه المشكلة من قبل الحكومة، قد ساعدت كثيراً فى تدهور الأمر.

من ناحية أخرى تشير التقارير الإقليمية والدولية، كما تؤكد بعض المصادر السودانية، على التنسيق الكامل بين الحكومة والمليشيات العربية البدوية "الجنجاويد" فى حربها ضد حركتى تحرير السودان والعدل والمساواة. وتقدم هذه التقارير الأدلة على ذلك، ومن أهمها(١١):

- تسليح ٢٠ ألف من الجنجاويد وتسليمهم ملابس مطابقة لملابس الجنود النظاميين فى القوات المسلحة.
- جمع السلاح من أيدى المزارعين المستقرين وأغلبهم من الأفارقة، والامتناع عن ذلك بالنسبة للبدو الرحل وأغلبهم من العرب. وتبرر الحكومة هذا التصرف تارة بأن قبائل البدو الرحل من الصعب السيطرة عليها، وتارة أخرى بأن القبائل العربية من حقها الدفاع عن نفسها.

- السماح للجنجاويد بالبقاء فى أراضى المدنيين الأفارقة بعد فرارهم هربا من هجمات القبائل العربية المسلحة.
- الهجوم الحكومى العربى على الحركتين المسلحتين الأفريقيتين وقد تم ذلك بطريقتين:

أ- فى شمال دارفور يكون الهجوم الحكومى على المتمردين بالطيران من الفضاء وبضربات القوات المسلحة على الأرض تساعدها مليشيات الجنجاويد. وأغلب الضحايا فى هذه المناطق من الزغاوة الذين يفرون من القصف إلى بطون قبائلهم فى تشاد.

ب- فى غرب دارفور، فالقصف بالطيران يقل ويكون الاعتماد أكثر على مليشيات الجنجاويد الذين يلعبون الدور الرئيسى ضد القبائل الأفريقية، وتساعدهم أحياناً القوات المسلحة. والضحايا فى هذه المناطق من قبائل الفور والمساليت الأفريقية.

٢ – التنظيمات الأفريقية :

لم تنشأ الحركتان العسكريتان الأفريقيتان فى دارفور من فراغ. فقد سبقتها إلى الإحتجاج إرهاصات سياسية وعسكرية أهمها:

- **جبهة نهضة دارفور:** التى تشكلت فى أكتوبر سنة ١٩٦٤. وكان أحمد إبراهيم دريج (أحد أبناء سلطان الفور فى جبل مرة) ود. على الحاج محمد (من قبائل البرنو الأفريقية) من أنشط أعضائها. جاءت مطالب هذه الجبهة كرد فعل للتخلف الذى يعانى منه غرب السودان، فركزت على المشاركة فى السلطة والثروة مع الحكومة المركزية. وكان منهجها فى المعارضة سياسيا خالصا. فى هذه الأثناء رشح أحمد دريج نفسه مستقلا فى الانتخابات التشريعية سنة ١٩٦٥، وفاز عن دائرة من دوائر دارفور. عندئذ سارع حزب الأمة (جناح الصادق المهدى) إلى ضمه واختاره رئيساللمعارضة. أما د. على الحاج فقد ذهب مذهبا آخر إذ انضم إلى الجبهة الإسلامية القومية، بزعامة د. حسن الترابى. وبذلك توقف نشاط جبهة نهضة دارفور.
- **حركة بولاد فى سنة ١٩٩٠:** أسسها المهندس داود يحيى بولاد (من قبيلة الداجو الأفريقية) وأعلنها حركة عسكرية معارضة، وذلك عندما أخفق فى تحقيق مطالب أهل دارفور، من خلال الحركة الإسلامية التى كان عضوا نشطاً فيها. غير أن نقطة الضعف التى قضت على حركة بولاد، كانت استعانته بشكل كامل بجنود الحركة الشعبية لتحرير

السودان فى الجنوب. مما سهل القضاء عليها من قبل حكومة الإنقاذ وإعدام زعيمها، حيث لم يكن لديها سندا عسكريا من داخل إقليم دارفور.

- **حركة تحرير السودان:** نشأت هذه الحركة المسلحة فى فبراير ٢٠٠٣ من قبائل الزغاوة والفور والمساليت والبرتى وآخرين من القبائل الأفريقية. يتزعم هذه الحركة المحامى عبد الواحد نور من قبائل الفور. بينما يتولى أمانتها العامة المقاتل منى أركوى مناوى من قبائل الزغاوة. وقد أنحصرت مطالبها فى البداية فى وقف المليشيات العربية المسلحة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمشاركة فى السلطة. وعندما رفضت الحكومة السودانية التفاوض على هذه الأسس، لجأت الحركة إلى العمل المسلح. وتتميز هذه الحركة بقوة فعاليتها العسكرية، بينما لا ترتفع أجندتها السياسية إلى نفس المستوى. حيث لم تصدر منفستو أو تعلن برنامجا سياسيا يمكن الإطلاع عليه. غير أن فرعها فى كندا أصدر بيانا فى إبريل من نفس العام يشير إلى هدفها: إما الكنفدرالية أو الإنفصال. وتأتى تصريحات عبد الواحد نور بعد هذا التاريخ ليحدد هدفا آخر وهو الحكم الذاتى لكل أقاليم السودان(١٢). وقد قبلت مؤخراً الحركة فى التجمع الوطنى الديمقراطى المعارض، وأصبحت تنسق رسميا –من خلاله–مع الحركة الشعبية لتحرير السودان فى الجنوب ومع مؤتمر البجا فى الشرق.

جدير بالملاحظة أن أحمد إبراهيم دريج عاد إلى الحياة السياسية فى سنة ١٩٩٤، بتنظيم جديد أسماه التحالف الفدرالى الديمقراطى السودانى، وأعلنه تنظيما سلميا وقوميا لكل السودان، ودخل به فى التجمع الوطنى الديمقراطى المعارض. غير أن د. شريف حرير وهو نائب رئيس هذا التنظيم أعلن مؤخراً تحالفه مع حركة تحرير السودان العسكرية الجهوية. ولم يتضح بعد إن كان هذا الأنضمام بشخصه فقط أم بالتنظيم كله مما يضع علامة استفهام حول الطبيعة الآنية للتحالف الفيدرالى الديمقراطى وعلاقتها بالأعمال العسكرية التى تدور فى دارفور.

- **حركة العدل والمساواة :** تشكلت هذه الحركة بعد حركة تحرير السودان ولكن فى نفس العام ٢٠٠٣. وهى مكونة من قبائل الزغاوة والفور والمساليت ويقود جناحها السياسى د. خليل إبراهيم من قبيلة الزغاوة ومن أتباع د. حسن الترابى. أما الجناح العسكرى فيتولى قيادته العميد التيجانى سالم درو. وتتميز هذه الحركة بقوة أجندتها السياسية التى

تفوق عملها العسكرى. ويتشكل الهيكل الإدارى للحركة من قيادة تنفيذية ومؤتمر عام ومجلس للداخل ومجلس للخارج.

وتهدف حركة العدل والمساواة إلى سودان موحد فى إطار الفيدرالية. وتطرح رؤيتها لنظام الحكم فتقول أن ولاية الرئيس المنتخب لا تزيد عن أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. كما تدعو إلى تقسيم السودان إلى سبعة أقاليم هى الشمال والجنوب والشرق ودارفور والوسط وكردفان والخرطوم. وأن يأتى الرئيس بالتناوب بين الأقاليم، كما تطالب بمجلس شيوخ إلى جانب مجلس النواب ليؤدى إلى توازن فى السلطة التشريعية[١٣].

٣ – التنظيمات العربية :

- **التجمع العربى** : نشأ هذا التجمع فى بداية الثمانينيات، وإن كانت إرهاصاته قد لاحت منذ سنة ١٩٦٥ حسب بعض البيانات. وهو مشكل من ٢٧ قبيلة عربية من غرب السودان. ومن أهم هذه القبائل الرزيقات وبنى هلبة والهبانية والتعايشة. ويحدد هذا التجمع أهدافه واستراتيجية تحقيق هذه الأهداف فى منشورات باسم قريش (١) و(٢). وتشير مقدمة هذه المنشورات بوضوح إلى المنطلق الفكرى والسياسى لهذا التنظيم. ولعلنى أشير إلى بعض ما جاء فى تلك المقدمة[١٤]:

"... كما تعلمون، فقد حال الجعليون والدناقلة والشيقية بيننا وبين حكم السودان لمدة تناهز القرن. وهم مهما تدثروا بثوب العروبة، هجين أصبح – عرقا وثقافة – جزءاً لا يتجزأ من النسيج النوبى المتمصر[١٥]. وستظل تلك الفئة تتشبث بحكم البلاد إلى الأبد، إذ بلغنا أن أطراف هذا الثلاثى قد أقسموا مؤخراً أن تبقى السلطة فى أيديهم ... ومطلوب من الجميع... التسامى على الانتماءات الفكرية والطائفية فى سبيل تحقيق الأهداف النبيلة...".

وتتلخص هذه الأهداف فيما يلى[١٦]:

- الهدف المرحلى: الاستيلاء على حكم ولايات الغرب الستة فى دارفور وكردفان.
- الهدف النهائى: الاستيلاء على الحكم فى السودان فى سنة ٢٠٢٠.

أما استراتيجية العمل لتمكين القرشيين من هذه الأهداف فتتلخص فيما يلى:

- على مستوى السياسة الداخلية:

- مهادنة السلطة القائمة والاستيلاء على مراكز القرار.

- إبراز الدور القومى العربى فى التصدى لقبائل "الزُرقة" فى الغرب باعتبار التجمع العربى خط الدفاع الأول ضد المتمردين من القبائل الأفريقية.
- توسيع فجوة الثقة بين المركز وأبناء القبائل غير العربية بدفع القيادات من أبناء "الزُرقة" إلى مزيد من التطرف، وشل حركة المرافق الخدمية فى مناطق الزرقة بحيث يشعرون بعجز الحكومة عن توفير أبسط مقومات الحياة.
- مهادنة القبائل الجنوبية وبخاصة الدنكا، خوفاً من المصادمات العنيفة.
- تشديد الخناق على أبناء جبال النوبة (جنوب كردفان) وقبائل الزّرقه فى دارفور، وذلك لتفريغ هذه المناطق من سكانها والاستيلاء عليها وإفساح المجال للعرب لامتلاكها.
- التحكم فى أى قرار بشأن هذه المناطق المذكورة.
- بقاء القيادات البارزة من القرشيين فى المؤتمر الوطنى الحاكم.
- ضرورة ترقية الأداء المالى لقريش.

■ على مستوى السياسة الخارجية:

- تقوية التنسيق والتشاور مع القرشيين فى دول الجوار.
- تطوير التفاهم الاستراتيجى مع الجماهيرية الليبية، على هدى ما اختطه البقلانى أصيل والشيخ بن عمر.
- تطوير برامج سباق الهجين والاستفادة فى توثيق الروابط مع الأشقاء فى دول الخليج(١٧).

وجدير بالملاحظة أن وثيقة قريش (٢) تبدأ وتنتهى بآيتين دالتين من آيات الذكر الحكيم:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ المُلْكِ تُؤْتِي المُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ المُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)

سورة آل عمران الآية (٢٦)

(وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الوَارِثِينَ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا يَحْذَرُونَ)

سورة القصص الآيات (٥-٦)

صدق الله العظيم

الجنجاويد : هى مليشيات من الفرسان المسلحين من قبائل البدو الرحل العربية، القادمة فى الأصل من شمال دارفور ودولة تشاد. فى الماضى كان هؤلاء الجنجاويد يمثلون جماعات تعيش على هامش الحياة فى دارفور وتقتات من النهب المسلح. ومع إندلاع الأحداث فى دارفور، تعاظم دورها وأخذ طابعاً سياسياً عنصريا. فهم يهاجمون القرى الأفريقية وينهبونها ثم يقتلون سكانها ويحرقون مساكنهم، وبذلك يدفعون من تبقى منهم إلى الهرب، ويحتلون أراضيهم. وبذلك يغيرون من ديمجرافية المكان لصالح القبائل العربية. وهنا يلتقى هدفا الجنجاويد والتجمع العربى. فإذا ثبت أن الحكومة السودانية تنسق مع الجنجاويد كما هو ظاهر حتى الآن، تصبح طرفاً ثالثاً فى هذا الحلف، الجيوسياسى وما يترتب عليه من منافع اقتصادية تتمثل فى الاستيلاء على الأراضى الزراعية الخصبة التى هجرها سكانها.

وجدير بالذكر أن الجنجاويد قلما يهاجمون المسلحين فى الحركتين المتمردتين. فهم يركزون على المدنيين العزل، حتى أنهم يتتبعون الهاربين منهم عشرات الكيلومترات داخل الأراضى التشادية. ويلاحظ أن "مليشيات الجنجاويد تهاجم أحياناً بعض القبائل العربية التى رفضت الانضمام إليها وفضلت الحياد، مثل قبيلة الدوروك.

<u>٤ – الحركة الشعبية لتحرير السودان :</u>

يبدو أن التنسيق بين جنوب السودان وغربه، لم يتوقف بموت بولاد وفشل حركته. ولكنه تحول من توحيد العمل العسكرى المشترك، كما كان الحال فى الماضى، إلى التنسيق السياسى والمساعدات اللوجستية والفنية المقدمة من الحركة الشعبية فى الجنوب إلى حركة تحرير السودان فى الغرب.

ومن المستبعد أن يكون الجنوبيون مشاركين بأنفسهم فى المعارك العسكرية فى الغرب، فلم ترد حتى الآن أى أنباء عن ذلك فى التقارير المختلفة المقدمة. هذا علاوة على أن المصلحة الأمنية تحتم على د. جون جارانج أن يحافظ على جيشه وألا يفتح جبهة عسكرية جديدة فى الوقت الذى يحتاج فيه إلى جهود دبلوماسية كثيفة لإتمام إتفاقية السلام مع الحكومة السودانية.

<u>٥ – حزب المؤتمر الشعبى :</u>

هناك علاقة فكرية وحزبية بين الشيخ حسن الترابى زعيم حزب المؤتمر الشعبى ود. خليل إبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة ود. على الحاج فكلاهما من الأعضاء النشطاء

فى الجبهة الإسلامية، كما عملا معه كمسؤولين فى حكومة الإنقاذ أثناء الفترة الأولى من حكمها وحتى ديسمبر ١٩٩٩. وقد انحازا للشيخ عندما ترك الحكم بعد الانقلاب الدستورى الذى قاده ضده الرئيس البشير وعلى عثمان طه.

هذه الخلفية جعلت المراقبين يربطون بين رغبة الشيخ حسن الترابى فى إسقاط حكومة البشير وبين دخول حركة العدل والمساواة فى العمل العسكرى.

ومما يشير إلى هذه الرغبة عند د. الترابى وإلى العلاقة بين حزبه وبين التحركات العسكرية فى الغرب، أن بعض المتهمين فى محاولة الانقلاب الأخيرة، أعضاء فى حزب المؤتمر الشعبى. مما تسبب فى اعتقال الشيخ من جديد.

ثالثاً: الأطراف الإقليمية والدولية للمشكلة

١- دول الجوار الأفريقية:

أ - تشاد:

يخضع الإرتباط بين تشاد وأحداث دارفور، إلى العلاقات المصلحية بين بعض المجموعات القبلية والحكومتين التشادية والسودانية: فبحكم موقعها الجغرافى، واتصال النسيج الاجتماعى على الجانبين، تلعب تشاد الدور الرئيسى فى التأثير والتأثر بأحداث دارفور. فهناك حوالى ١٣ قبيلة أفريقية وعربية مشتركة بين إقليمى غرب السودان وشرق تشاد. ونذكر على سبيل المثال المسيرية والرزيقات والتعايشة والسلمات وبنى هلبة والمهارية وهى قبائل عربية، والزغاوة والمساليت والبرقو والبرنو وهى قبائل أفريقية.

فى بداية النزاع طلبت الحكومة السودانية من الحكومة التشادية عدم تقديم أى دعم لوجستى إلى المتمردين فى دارفور، ومنعهم من التسرب إلى الأراضى التشادية. ورغم إستجابة الرئيس إدريس دبى لهذا الطلب، تكررت شكوى الحكومة السودانية من أن بعض القيادات فى الجيش والأجهزة الأمنية التشادية تدعم المتمردين فى دارفور بالمؤن، وتسهل لهم وصول الأسلحة.

يعود هذا التناقض على الجانب الرسمى التشادى إلى عاملين رئيسيين، أولهما أن إدريس دبى – وهو من الزغاوة – كان قد لجأ إلى دارفور فى ديار أهله من الزغاوة السودانيين، وذلك إبان صراعه مع حسين هبرى. وقد وفرت له الحكومة السودانية الحماية، حتى استطاع أن يصل إلى السلطة فى سنة ١٩٩١ بعد إزاحة سلفه. هذه المرحلة من حياته

جعلته يشعر بأنه مدين للحكومة السودانية، كما جعلته يدرك تماما أن السودان قادر، من خلال هذه الشبكة المعقدة من العلاقات الاجتماعية والسياسية، على التأثير فى مجريات الأمور فى تشاد. ومن ثم أسس إدريس دبى سياسته مع جارته على التنسيق والتعاون، حتى لا يتعرض حكمه إلى الاهتزاز. وفى هذا الإطار، قبلت تشاد أن تلعب دور الوسيط فى المفاوضات التى تجرى بين الحكومة السودانية والمتمردين فى دارفور.

ثانى هذان العاملان، أن الزغاوة هم القابضون على دفة الحكم فى تشاد. ونظراً للهجمات العنيفة التى يتعرض لها الزغاوة السودانيون فى دارفور، وخضوعاً للولاءات القبلية القوية، يصبح من المتوقع أن يحاول المسؤولون فى المؤسسة العسكرية التشادية أن يساعدوا أهلهم فى دارفور.

هذا الوضع السياسى الاجتماعى المتشابك على الحدود، فتح الباب لسيناريو الفعل ورد الفعل، الذى يهدد بتصعيد النزاع، بل قد يهدد أيضاً النظامين فى السودان وفى تشاد. فقد أكدت تقارير أمنية حديثة أن القبائل العربية فى غرب السودان فى سبيلها إلى التنسيق مع القبائل العربية فى تشاد المتطلعة إلى السلطة وفى مقدمتهم القرعان(١٨)، لمساعدتهم على الاستيلاء على الحكم فى نجامينا. كما يشير التنمر الأخير الذى وقع فى الجيش التشادى إلى تصاعد التناقض بين الرئيس والجيش والذى يؤدى بدوره إلى انقسام فى صفوف الزغاوة. من ناحية أخرى، ذكر أن هناك من يعتقد فى الخرطوم أن قادة متمردى دارفور من الزغاوة يرنون إلى حكم السودان بمساعدة بطونهم فى تشاد. كذلك يتردد فى بعض الدوائر أن زعامات من المساليت ربما يسعون للإنضمام إلى تشاد كما كانوا فى بداية الاحتلال الاستعمارى إذا لم يحصلوا على حقوقهم من حكام السودان(١٩).

ب – ليبيا:

كانت الجماهيرية الليبية عنصرا فاعلا فى الثمانينات فى أحداث تشاد والسودان. فقد ساعدت بالمال والسلاح الحركة الشعبية لتحرير السودان فى الجنوب فى بداية تشكيلها، كما وقفت إلى جانب حزب الأمة ومعه الإخوان المسلمين وفريق من الحزب الاتحادى عندما كانوا فى المعارضة إبان حكم جعفر نميرى. وقد بنت ليبيا هذه التحالفات على استراتيجيتها فى المنطقة فى ذلك الوقت، وهى مساندة المحور الإشتراكى: الإتحاد السوفيتى – اليمن الجنوبى –

أثيوبيا (منجستو)، مما يضعها فى خط المواجهة مع الولايات المتحدة ومصر (السادات) وحكومة نميرى فى السودان.

عندما تولى الصادق المهدى السلطة فى السودان ١٩٨٦، ظل التنسيق ساريا بين حزب الأمة والرئيس القذافى. كما ذكرنا سالفا. غير أنه لوحظ فى الفترة الأخيرة مسلكاً جديداً لليبيا فى علاقتها بالقوى السياسية السودانية، تمثل فى إقامة نوع من التوازن بين الأحزاب. فقد أخذت تتراجع تدريجياً عن مساندة حزب الأمة (الصادق المهدى) وتميل إلى التنسيق مع مبارك المهدى (حزب الاصلاح والتجديد) والحكومة السودانية. ونشير هنا إلى أن هذاالنهج الجديد يفتح لليبيا بابا واسعا للاستثمار فى السودان[٢٠].

أما الآن فقد تغيرت الاستراتيجية الليبية فى المنطقة، نتيجة بعض العوامل الداخلية والخارجية. فقد انحازت فى السنوات الأخيرة لهويتها الأفريقية، وأخذت تلعب دوراً نشطاً فى حل النزاعات بالطرق السلمية، من خلال فضاء الساحل والصحراء والإتحاد الأفريقى. وعلى الصعيد الدولى، تنامت علاقات ليبيا بالولايات المتحدة والإتحاد الأوروبى، بعد تسوية مسالة لوكيربى، مما يفرض عليها البعد عن السياسات المضادة لمصالح الغرب فى المنطقة. وفى هذا الإطار الجديد للسياسة الليبية فى المنطقة دُعى القذافى مؤخرا من المجتمع الدولى إلى السماح بمرور مواد الإغاثة من الأراضى الليبية إلى النازحين واللاجئين من القبائل السودانية الأفريقية فى دارفور وتشاد وذلك بدون استئذان الحكومة السودانية.

ج – أريتريا :

أكدت الحكومة السودانية فى الفترة الأخيرة أن أريتريا تسلح القبائل الأفريقية المتمردة فى دارفور. ورغم إنكار الحكومة الأريترية يبدو أن هذا الإدعاء صحيحا للأسباب التالية:

- محاولات النظام الإسلامى فى الخرطوم إختراق أريتريا سياسيا، وذلك بتقديم المساعدات لتنظيم الجهاد الإسلامى الأريترى وتدريب مليشياته داخل الحدود السودانية.
- عقدت حكومة السودان اتفاقيات متعددة اقتصادية وتجارية وأمنية مع كل من أثيوبيا واليمن، وكلاهما على خلاف مع أريتريا، وبخاصة أثيوبيا التى ترفض حتى الآن ترسيم الحدود معها حسب الحكم الصادر عن لجنة الأمم المتحدة المكلفة بذلك.
- تشعر أريتريا بالمرارة إزاء الأسلوب الذى تمت به مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية فى كينيا، حيث استبعدت من حضور جولات المفاوضات،

رغم أنها كانت الدولة المبادرة لاحتضان المعارضة السودانية منذ التسعينيات. هذا فضلاً عن كونها عضوا فى منظمة الإيجاد الراعية للمفاوضات.

هذه الأسباب تدفع أريتريا إلى معاداة الحكومة السودانية والبحث عن دور فى دارفور، يجبر حكومة البشير على إعادة رسم سياستها فى القرن الأفريقى. ويدعم موقف أريتريا أن الحركة العسكرية الرئيسية فى دارفور (حركة تحرير السودان) أصبحت عضوا فى التجمع الوطنى الديمقراطى المعارض الذى ما زال يعمل من أريتريا. كما أصبح لها ممثل قوى فى أسمرة، بعد أن أعلن د. شريف حرير تحالفه معها.

القوى الدولية:

تتشكل الأطراف الدولية المعنية بمشكلة دارفور من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبى والمنظمات الدولية والإقليمية والوكالات العالمية المتخصصة. وتحاول جميع هذه الأطراف الضغط على الحكومة السودانية بعدة وسائل:

١- الطلبات المقدمة إلى الحكومة السودانية من منظمات حقوق الإنسان والعفو الدولية وأطباء بلا حدود والصليب الأحمر الدولى وغيرها. للسماح بدخول دارفور لتوصيل الإغاثات الغذائية والصحية إلى المتضررين من الحرب، حيث تهدد المجاعة والأمراض حوالى ٣٥٠ ألف من النازحين والمهاجرين بالموت.،

٢- أدانت منظمة العفو الدولية ظاهرة التعذيب التى مازالت منتشرة فى البلاد وبخاصة فى دارفور. كما أدانت المحاكمات السريعة وغير العادلة التى تنظر أمام محاكم استثنائية، ويصدر عنها أحكام بالجلد وبتر الأطراف والإعدام.

٣- طالبت مجموعة الأزمات الدولية الولايات المتحدة بتطبيق عقوبات على الخرطوم، نظراً لممارستها غير الإنسانية ضد المدنيين من القبائل الأفريقية فى دارفور. كما طالبت الأمين العام للأمم المتحدة برفع تقرير إلى مجلس الأمن يعالج فيه الموقف فى دارفور.

٤- تهدد الولايات المتحدة الحكومة السودانية بتطبيق العقوبات عليها وتطالب برقابة دولية على النزاع، كما تعمل على إصدار قرار حازم من مجلس الأمن، يكون بمثابة تحذير للخرطوم. على أن الولايات المتحدة تحاول، فى ذات الوقت الذى تهدد فيه الخرطوم، أن تساومها، فيعلن جون دانفورث، المبعوث الخاص للرئيس بوش فى السودان، أن

واشنطن مستعدة لتطبيع العلاقات مع الخرطوم بعد امتناعها عن ضرب المدنيين وعملها بجدية لاقرار السلام فى دارفور. وتتصاعد نبرة التهديد من جديد مع زيارة وزير الخارجية الأمريكى للسودان، الذى حمل الحكومة السودانية مسؤولية الانتهاكات التى ترتكبها ميليشيات الجنجاويد فى دارفور.

٥- تولت واشنطن صوغ البيان الذى وافق عليه مجلس الأمن بالإجماع فى ٢٥ مايو الماضى والذى يطالب حكومة السودان بنزع أسلحة الجنجاويد وتسهيل وصول الإغاثة، وقد هددت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على الخرطوم فى حالة عدم استجابتها إلى مطالب البيان الدولى. ولكن وزير خارجية السودان د. مصطفى إسماعيل قلل من أهمية بيان مجلس الأمن مشيراً إلى أن جلسته كانت غير رسمية وقراراتها غير ملزمة. وتسعى الحكومة السودانية بمساندة حكومات عربية وأفريقية وروسيا، تحول دون إدراج قضية دارفور فى مجلس الأمن، لأن ذلك يمنح المجلس وضعاً أقوى للتدخل فى شئون البلاد الداخلية.

٦- تتصاعد نبرة التهديد، فتدعو الأمم المتحدة ومجموعة الأزمات الدولية إلى تشكيل محاكم للنظر فى جرائم الحرب ومحاكمة المسؤولين عن حالات الاغتصاب والنهب والقتل وحرق القرى الأفريقية فى دارفور.

٧- يصل التهديد الدولى للحكومة السودانية أقصاه، حين يهدد الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان، بالتدخل العسكرى فى دارفور لوضع حد للمأساة الإنسانية هناك. وقد أيده فى ذلك الجنرال جوستاف هاجلاند المسؤول عن اللجنة العسكرية فى الإتحاد الأوربى. غير أن الناطقة باسم الممثل الأعلى للسياسة الخارجية فى الإتحاد ، خففت من هذه اللهجة قائلة أنه حتى الآن لا توجد تحضيرات لمهمة عسكرية محتملة فى دارفور.

ومن ناحية أخرى اتفقت كل هذه الأطراف الدولية على تحديد التهم الموجهة إلى الحكومة السودانية وهى: انتهاك حقوق الإنسان والإبادة الجماعية للمدنيين الأفارقة وحرق قراهم، والتطهير العرقى والترحيل القسرى للقبائل الأفريقية. وأكدت كل هذه المنظمات أن الحكومة السودانية تدعم مليشيات الجنجاويد. كما حذرت مجموعة الأزمات الدولية من إحتمال إتساع النزاع ليشمل شرق السودان، بعد أن أعلنت حركة تحرير السودان تحالفها مع مؤتمر البجا.

أما المنظمات الإقليمية فقد اقتربت تقاريرها مما ذكر سالفا ولكن دون أن يتطابق معه. فقد أقر التقرير المقدم إلى جامعة الدول العربية، من البعثة التى أرسلتها إلى دارفور لاستطلاع الحقائق، بوجود إنتهاكات ضد حقوق الإنسان من قبل الجنجاويد. وأشار التقرير إلى إنضمام هذه القبائل العربية دون غيرها إلى جيش الدفاع الشعبي السوداني فى أعقاب الاستنفار الذى دعت إليه الحكومة لمواجهة عمليات عسكرية قامت بها حركتا التمرد العام الماضى، وهو الأمر الذى أدى إلى استفادة هذه القبائل من تسليحها، فى القيام بإرتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وهكذا يكون التقرير قد ألمح لعلاقة غير مباشرة بين الحكومة وعمليات انتهاك حقوق الإنسان، دون أن يصرح بفكرة التنسيق بينها وبين الجنجاويد. وبذلك توقف دون تحميلها المسؤولية المباشرة عن هذه الأفعال، بخلاف ما فعلت المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة. هذا وقد طالب تقرير جامعة الدول العربية بتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق فى أحداث دارفور[٢١].

ولا شك أن تحرك الأمانة العامة وإرسالها بعثة لرصد ما يحدث على أرض الواقع فى دارفور، خطوة محمودة وضرورية فى طريق الحل. ولكن هذه الجهود المخلصة لتفعيل دور عربى فى القضية السودانية، يصطدم بعجز الآلية المسؤولة عن إصدار القرارات ، ألا وهى الدول العربية ذاتها. فقد أصبحت فى حال من التشتت والإنهيار لم يحدث من قبل، مما يشير إلى احتمال أن يقف دور الجامعة العربية عند حد المشاهدة والشهادة، على الأقل فى هذه المرحلة من تسوية النزاع فى دارفور.

أما الإتحاد الأفريقى، فإنه يلعب دوراً مختلفاً عن جامعة الدول العربية فى أزمة دارفور، فعلى الرغم من حداثته والمشكلات اللوجستية والمادية التى يواجهها، يعتبر أكثر فعالية فى هذا النزاع، إذ يشكل مظلة لجهات أفريقية ودولية لديها رغبة ومصلحة وخطة لعلاج الموقف، إلى جانب قدرة كبيرة على التمويل. وعلى ذلك عقد مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الأفريقى اجتماعا فى ٢٦ مايو الماضى فى أديس أبابا، ضم مندوبين عن الحكومة السودانية وحركتى تحرير السودان والعدل والمساواة والولايات المتحدة والإتحاد الأوروبى، واتخذ القرارات التالية:

١ - نشر مائة مراقب فى دارفور خلال أسبوع، من بينهم ٦٠ عسكريا. كما قرر الإتحاد فتح مكتب مراقبة قرب منطقة دارفور، يتابع منه يومياً الأوضاع الأمنية، وسيضم هذا

الفريق ممثلين عن الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبى والحكومة السودانية ومتمردى دارفور.

٢ - تشكيل فريق للتحقيق فى إنتهاكات حقوق الإنسان.

٣ - تشكيل آلية دولية لمراقبة وقف إطلاق النار.

٤ - إتفاق طرفى النزاع على تكوين :

- لجنة مشتركة خاصة تعمل مع المكلفين بمراقبة وقف إطلاق النار.
- لجنة مشتركة خاصة متعلقة بنشر قوات حفظ السلام الأفريقية.

يلاحظ أن هذه القرارات الصادرة عن الإتحاد الأفريقى، تلبى مطالب الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبى والمنظمات الدولية، وذلك دون أية إدانة معلنة للحكومة السودانية. وقد أتاح ذلك للإتحاد التنسيق مع وزارة الخارجية السودانية لتنفيذ قراراته.

ردود فعل الحكومة السودانية :

تدرجت ردود أفعال الحكومة السودانية للتحركات الدولية والإقليمية على النحو التالى:

١- أعاقت الحكومة السودانية فى بداية الأزمة، دخول منظمات الإغاثة إلى دارفور، متهمة تلك المنظمات بإستخدام الأهداف الإنسانية غطاءً لستر حقيقة عملها وهو، حسب ما ترى الحكومة، نقل الأسلحة إلى القبائل الأفريقية. ووصل إتهام الحكومة لإحدى هذه المنظمات بالتنسيق مع الولايات المتحدة لفصل إقليم دارفور وإقامة دولة مستقلة فى غرب السودان.

٢- اضطرت الحكومة السودانية بعد ذلك، تحت الضغوط الدولية المتزايدة، للسماح بدخول مندوبين لبعض هذه المنظمات فى دارفور.

٣ - فى حين تحفظت الحكومة السودانية فى قمة تونس الأخيرة على التقرير المقدم من الأمانة العامة للجامعة العربية عن أحداث دارفور، رحبت بقرارات الإتحاد الأفريقى، التى صدرت فى إجتماع أديس أبابا، وصرحت بأنها بدأت التنفيذ بالفعل.

رابعاً: النتائج

من خلال تأصيل مشكلة دارفور ومتابعة تطوراتها وتداعياتها، يمكن ترجيح التصورات التالية :

١- مشكلة دارفور قضية قديمة متجددة، طبيعتها إجتماعية وسياسية وإقتصادية. ورغم ذلك تصدت لها الحكومة عبر معالجة عسكرية تتسم بالعنف، وعندما تأزمت الأمور، أضيف إلى العمل العسكرى مفاوضات دبلوماسية غير جادة، حيث دأب الجانبان على خرق إتفاق وقف إطلاق النار الذى عقد فى نجامينا. هذه المعالجة فى رأيى كانت قاصرة، حيث كان الأمر يستلزم منذ البداية، منهجاً إجتماعيا - إقتصادياً يعالج التهميش الذى اتضح جليا من الدراسة.
من ناحية أخرى لم تبذل الأحزاب الشمالية مجهودات تذكر لحل القضية. اللهم المبادرة التى أطلقها حزب الأمة منذ حوالى عام ولم تستجب لها الحكومة، ثم الزيارة الأخيرة التى قام بها الصادق المهدى إلى دارفور بالتنسيق مع الحكومة، وذلك عندما بلغت الأزمة الذروة. وقد أدان رئيس حزب الأمة عند عودته معالجة الحكومة للأزمة. أما حزب المؤتمر الشعبى، فيبدو أنه استخدم التناقضات فى دارفور لصالح الضغط على الحكومة ومحاصرتها، هذا إذا صح التنسيق بينه وبين حركة العدل والمساواة.

٢- لم تحدث نقله نوعية للمفاوضات بين الحكومة والحركتين العسكريتين فى دارفور، إلا بالتدخل الدولى. وقد تم هذا الحدث فى أديس أبابا نهاية شهر مايو الماضى، وجرى تحت مظلة الإتحاد الأفريقى وبمساعدة فاعلة من المجتمع الدولى الغربى. وتذكرنا حالة دارفور بواقع مفاوضات السلام بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة، حيث لم تتقدم إلا بضغوط أمريكية مكثفة، ترادفها جهود أوروبية، وذلك تحت مظلة أفريقية إقليمية هى منظمة الإيجاد.

تقود هذه الملابسات إلى الملاحظات التالية:

أ- أن الثقة مفقودة بين الحكومة السودانية والحركات العسكرية المعارضة فى جنوب السودان وغربه، بل إن هذه الفجوة النفسية تتسع يوما بعد يوم لتصبح نمطاً سائداً بين المركز والأطراف. أو بعبارة أخرى بين الشمال الأوسط المميز (العاصمة ومنطقة الجزيرة) وكل الأقاليم السودانية الأخرى جنوباً وغرباً وشرقاً وأقصى الشمال.

ب- غياب الثقة بهذا الشكل العميق أصبح يستلزم - ولو كرها - وجود أطراف خارجية وسيطة لحل المشكلات الداخلية فى السودان. وإزاء عدم فاعلية مصر والدول العربية

فيما يتعرض له السودان من أزمات متكررة، وشك السودانيين ذوى الأصول الأفريقية فى حياد الدول العربية إزاء قضيتهم، لا يبقى فى الساحة إلا القوى الغربية لتلعب دور الوسيط المطلوب. ومن ثم يصبح التدويل – على ما يحتويه من مخاطر – هو الوسيلة المتبقية الوحيدة لحل أزمة دارفور. ونشير هنا إلى أن كثيراً من أهالى دارفور يتطرفون فى هذا الإتجاه، فيطالبون المجتمع الدولى بالتدخل العسكرى فى السودان لحمايتهم.

٣- تبرز الجدلية بين المركز والأطراف عاملا خطيرا، يتعلق بالتكوين الإجتماعى والنفسى للشعب السودانى، وعلى وجه التحديد رؤية المواطنين لبعضهم البعض. وتتمثل خطورة هذه الرؤية فى أنها غالباً ما تكون محملة بتقييمات ثقافية ودينية سلبية، تهدد فكرة الإندماج القومى، وتضع علامة استفهام حول مصداقية كلمة المواطنة لدى الفرد السودانى، رغم أنها تشكل البديل الأرحب للإنتماءات القبلية، والأساس الموضوعى للحقوق والواجبات. وعلى ذلك يتوقع أن يكون تفعيل هذا المفهوم، من المشكلات الحقيقية والمؤثرة التى سيواجهها السودان فى مرحلة ما بعد السلام.

٤- تشير كل تقارير المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة والجامعة العربية والإتحاد الأفريقى وشهود العيان، إلى إنتهاكات عنيفة لحقوق الإنسان تقودها ميليشيات الجنجاويد ضد القبائل الأفريقية المستقرة.كما أن الحكومة السودانية هى الجهة الوحيدة التى تقلل من خطورة الأوضاع فى الإقليم، وتنفى وجود محور عرقى عربى أفريقى فاعل فى أحداث دارفور،ومن ثم تصبح مصداقية الحكومة محلا للشك.

٥- يتفق جميع السودانيين على أن مشكلة دارفور لها جذور تاريخية مرتبطة بتجاور نمطين إنتاجيين مختلفين هما الرعى والزراعة. مما يسبب أحياناً بعض الاحتكاكات بين الأهالى. غير أن الاعتراف بتطور المشكلة إلى أزمة عرقية، يظل من الأشياء الخلافية بين الأفارقة والعرب من السودانيين. أما مسؤولية القبائل العربية – الجنجاويد والتجمع العربى وآخرون – عنها، فهذا هو المسكوت عنه عند الغالبية الساحقة من الشماليين، حكومة ومعارضة ، حيث يجدون أنفسهم جميعا فى خندق واحد، وإن تفاوتت درجة المسؤولية.

هذا التقارب المصلحى بين الحكومة والقوى السياسية الشمالية، وزيادة الضغط الأفريقى من جهة أخرى، قد يؤدى إلى أحد الاحتمالين التاليين:

أ- إتساع الدعوة الشمالية للإنفصال عن الجنوب، كنوع من الدفاع عن الهوية العربية الإسلامية.

ب- تجميع المعارضة الشمالية بالتنسيق النسبى مع الحكومة، ليشكلا معا جبهة شمالية تواجه تزايد قوة العنصر الأفريقى. ويعزز هذا الاحتمال تكوين المعارضة الشمالية فى الأسبوع الأول من شهر يونيو الماضى لتجمع جديد باسم "تحالف القوى الوطنية" كبديل للتجمع الوطنى الديمقراطى برئاسة محمد عثمان الميرغنى، الذى اهتزت صورته فى الفترة الأخيرة. ويبدو أن هذا التجمع الجديد يهدف إلى سد الفراغ السياسى فى شمال السودان ومساعدة الأحزاب الشمالية لتستعيد مكانتها التقليدية فى البلاد، كما يبدو أن الصادق المهدى سيلعب فيه دوراً رئيسياً.

فإذا نجح السيناريو الثانى فى هدفه، سيسعى غالباً إلى تغيير المعادلة الإقليمية الحالية، وذلك بإدخال البعد العربى إلى جانب الإفريقى فى حل الأزمات السودانية. وبذلك يصبح التوازن الإقليمى منسجماً مع التكوين الثقافى للشعب السودانى.

٦- إذا ثبت أن الحكومة تعمل على الترحيل القسرى للأفارقة فى دارفور، يكون التفسير هو وجود استراتيجية محتملة تهدف إلى التغيير الديمغرافى لصالح العرب فى الشمال السودانى بحدوده المتفق عليها فى معاهدة الاستقلال سنة ١٩٥٦. ذلك أن التعداد السكانى سيكون محددا هاماً فى المستقبل لبعض القوانين الاقتصادية والسياسية ومن أهمها قانون الانتخابات. وتؤكد هذا الاحتمال الحقائق التالية :

أ- تطبق الحكومة إلى جانب الترحيل القسرى للسكان فى دارفور سياسة حمالة أوجه فى غرب كردفان. فهى تمتنع عن حفر آبار فى شمال أبيى لاستخدام القبائل العربية البقاره. مما يدفع هؤلاء فى موسم الجفاف إلى التعمق جنوب بحر الغزال فى مناطق الدنكا انجوك مما قد يؤدى إلى الترحيل القسرى للسكان الأصليين. وخوفاً من هذا المصير استعان الدنكا بمنظمة دولية لتنفيذ المشروع[٢٢].

ب- قبلت الحكومة بمشاركة الحركة الشعبية فى إدارة منطقتى جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق أثناء الفترة الانتقالية، كما ورد فى اتفاق السلام، وذلك مقابل تنازل الحركة عن مطالبها بعاصمة قومية فى الخرطوم تكفل فيها حرية جميع الأديان. ولقد فسر كثير من السودانيين ذلك بأن الحكومة ترمى إلى الانفراد بحكم إسلامى عربى فى شمال السودان[٢٣].

ج- التكامل المصرى السودانى مشروع يرنوا إليه المصريون والسودانيون، حيث يمثل المخرج الآمن للانتعاش الاقتصادى للبلدين. وتقع ضمن هذا الإطار فكرة نقل ملايين من الفلاحين المصريين لزراعة الأراضى الشاسعة فى السودان. غير أن هذا الحراك المصرى إلى جنوب الوادى، يخدم أيضاً هدفاً إجتماعيا – سياسيا لدى الحكومة السودانية صاحبة هذه الفكرة، ألا وهو العمل على رفع نسبة السكان العرب المسلمين فى شمال السودان.

٧- الترحيل القسرى للسكان الأفارقة فى دارفور لا يقتصر على الأهداف السياسية والاجتماعية، بل يصاحبه هدف اقتصادى يتمثل فى مصلحة القبائل العربية والحكومة فى اكتساب أراضى زراعية واسعة على حساب القبائل الأفريقية.

٨- هناك نقاط ضعف تقلل من فعالية حركتى تحرير السودان والعدل والمساواة.

أ- لم يوحدا برنامجهما السياسى والعسكرى.

ب- تختلف أهداف كل منهما :

- حركة تحرير السودان هدفها: كنفدرالية – حكم ذاتى – أو انفصال.
- حركة العدل والمساواة هدفها: سودان موحد فى إطار فيدرالى.

ج – يختلف المنطلق الفكرى لكل منهما :

- حركة تحرير السودان: نهج علمانى.
- حركة العدل والمساواة: إسلامى.

د – المكان الجغرافى محل نشاطهما :

- حركة تحرير السودان: فى غرب السودان.

- حركة العدل والمساواة: تبدأ بغرب السودان لأنه أكثر تهميشا ولكنها تعلن عن نفسها أنها قومية وتضم أعضاء من كل السودان وتلوح بمد نشاطها فى الشرق والوسط حتى الخرطوم.

ه – الفروق فى النضج السياسى:

- حركة تحرير السودان: أجندة ضعيفة والهيكل الإدارى نفسه للحركة غير واضح.
- حركة العدل والمساواة: أجندة واضحة والهيكل الإدارى واضح ورؤية الحكم أيضاً واضحة: لجنة تنفيذية – مجلس داخلى وآخر خارجى – رؤيتها لتداول السلطة بين الأقاليم وولاية الرئيس.

٩– تأثير أحداث دارفور على ميزان القوى بين الأحزاب السودانية الكبيرة:

أ– حزب الأمة معرض لفقد بعض أصوات القبائل الأفريقية الكبرى فى دارفور مثل المساليت والزغاوة والفور. حيث يعيبون على الحزب انحيازه للقبائل العربية. كما يرون أن تحفظه على تدويل الأزمة، يساعد الحكومة ويعطيها فرصة كبيرة للمناورة.

ب –حزب المؤتمر الشعبى: لم تكن له أغلبية فى دارفور إبان الانتخابات الديمقراطية الأخيرة فى ١٩٨٦. ولكنه استطاع فى فترة الإنقاذ، سحب جزء من قواعد حزب الأمة، وبخاصة الشباب والمرأة كما بدا فى السنة الأخيرة داعما لحركة العدل والمساواة العسكرية. هذه التطورات قد تؤدى إلى إتساع قاعدة الحزب فى الانتخابات التشريعية القادمة والمقرر اجراؤها بعد حوالى ثلاث سنوات ونصف.

ج– الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم، قد يفكر فى الاندماج مرة أخرى مع حزب المؤتمر الشعبى ليوازن انحصار شعبيته المتزايد، وخاصة إنهما ليسا مختلفين فى نهجهما الفكرى، فيحصلان معا على نسبة معقولة من الأصوات تتيح لهما الإبقاء على النهج الإسلامى فى السودان، ولو فى جانب المعارضة.

د – الحزب الاتحادى الديمقراطى ليس له قواعد تذكر فى دارفور، ومن ثم لن يتأثر بالأحداث الراهنة بشكل مباشر. ولكنه لا شك سيتأثر مثل غيره من الأحزاب الشمالية بالتغيرات السياسية الشاملة التى تجتاح السودان الآن، بل ربما أكثر بسبب الانقسامات الداخلية العميقة التى تضعف من أدائه على الساحة السياسية.

٥ - يتوقع أن يحدث تنسيق بين الحركة الشعبية لتحرير السودان، التى ستتحول إلى حزب سياسى فى الأيام القادمة، والتنظيمات الأفريقية المعارضة فى دارفور. فيولد بذلك تحالف سياسى أفريقى قوى، يمكن أن تنضم إليه جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، ليشكلوا معا أغلبية أفريقية فى الحكومة القومية القادمة.

١٠- خطورة الصراع بين القبائل العربية والأفريقية فى دارفور لا تهدد السودان فقط، بل تؤثر سلبا على سياسة التعاون العربى الأفريقى التى يرعاها كل من الاتحاد الأفريقى والجامعة العربية. وجدير بالذكر أن المدخل العربى إلى أفريقيا اتسم حتى الماضى القريب بالرغبة فى نشر اللغة والثقافة العربية فى دول الساحل الأفريقى وجنوب الصحراء. هذه الاستراتيجية العربية يستقبلها الأفارقة - حتى المسلمين منهم - بقدر كبير من التوجس وعدم الثقة، ويرون فى ذلك استعلاءً عربياً يريد أن يفرض ذاته على العنصر الأفريقى فى القارة ويغير شخصيته مما يوحى بعدم النديه فى التعامل بين الطرفين.

الصراع العربى الأفريقى فى دارفور وتحيز الحكومة السودانية والرأى العام الشمالى بشكل عام للقبائل العربية، يحيى هذه الذكرى فى نفوس الأفارقة فى الدول المجاورة ويضعف الثقة بين الجانبين ومن ثم يعطل استراتيجية التعاون ويضع العراقيل النفسية والعملية فى سبيل تفعيلها.

هوامش الدراسة:

(١) جماعة طلاب الحق والعدل، الكتاب الأسود، ١٩٩٩.

- هناك تحفظ على هذه الإحصائية فيما يخص الأصول العرقية للإقليمين الشمالى والأوسط، حيث هاجر كثيرون من الشمال إلى الإقليم الأوسط والنيل الأبيض حيث تولوا المناصب. أما الإقليم الشمالى ذاته فمازال مهمشا.

(٢) لاحظ التحفظ السابق على تسمية الإقليمين الأوسط والشمالى وتوزيعهم العرقى.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) Human Rights Watch, April ٢٠٠٤.

(٧) تؤكد تقارير المنظمة العالمية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية أن غالبية سكان دارفور من الأفارقة.

(٨) جريدة الأيام فى عددها الصادر فى ١٩٨٧/١٠/٥.

(٩) المرجع السابق.

(١٠) كان جانب من الحزب الاتحادى الديمقراطى برئاسة الشريف حسين الهندى جزءً هاماً من هذا التحالف مع حزب الأمة بالإضافة إلى الإخوان المسلمين من أنصار حسن الترابى.

(١١) Human Rights Watch, April ٢٠٠٤.

منظمة العفو الدولية فى فبراير سنة ٢٠٠٤.

(١٢) إبراهيم على إبراهيم، جدل الهامش والمركز فى الصراع على السلطة فى السودان فى ٢٠٠٤/٥/٢٠.

(١٣) خليل إبراهيم ، جريدة الحياة فى عددها الصادر فى ٢٠٠٣/٦/٣.

(١٤) وثيقة قريش (٢) – بدون تاريخ.

(١٥) القبائل الثلاث المذكورة، يأتى منها بالفعل حكام السودان منذ الاستقلال وحتى اليوم سواء كانوا ديمقراطيين أو عسكريين، هذا بالإضافة إلى محمد أحمد المهدى، مفجر الثورة المهدية فى نهاية القرن التاسع عشر الميلادى، حيث نشأ فى دنقله بشمال السودان، وتعود أصول

عائلته إلى قرية كشتمنة فى النوبة المصرية، وهو من النوبيين الكنوز. غير أن هناك أسباب تاريخية لسيطرة هذه القبائل ونذكر أهمها:

التواصل التاريخي بينها وبين مصر يبرزها كمجموعات أكثر استنارة من قبائل الداخل.

استعانة الإدارة البريطانية بتلك القبائل خلال السنوات الأولى من الاحتلال.

ضيق الأراضى الزراعية فى منطقتهم دفعهم إلى الهجرة فى وسط السودان بحثا عن فرص أفضل فكانوا رواد التعليم والإدارة.

أنظر : محمد إبراهيم أبو سليم، ٢٠٠١ تحقيق لكتاب تاريخ السودان، نعوم شقير، ١٩١٠.

(١٦) المرجع السابق. بالإضافة إلى وثيقة أخرى يخلل فيها مدونوها ما جاء فى قريش (٢)، ويزيلونها بأسماء أهم أعضاء التجمع العربى. ويلاحظ أن الغالبية الساحقة من هؤلاء الأعضاء من كبار موظفى الدولة وأعضاء المجلس الوطنى، مما يؤكد أنهم بالفعل سائرون فى خطتهم.

(١٧) من الأهداف ووسائل تحقيقها، تبدو عنصرية التجمع العربى واضحة، ليس فقط ضد الزرقة بل أيضاً ضد السودانيين المستعربين.

(١٨) من هذه القبيلة جاء رئيسان لتشاد هما جوكونى ودّيى وحسين هبرى.

(١٩) مقابلة مع أ. على التوم وزير الزراعة السودانى الأسبق.

(٢٠) مقابلة مع أ. على التوم ، وزير الزراعة السودانى الأسبق.

(٢١) ملخص تقرير وفد الجامعة العربية برئاسة سمير حسنى مدير إدارة أفريقيا والتعاون العربى الأفريقى. الذى زار دارفور فى ٢٠٠٤/٥/١٩ والمقدم إلى الأمين العام.

(٢٢) مقابلة شخصية مع البروفيسور أبو القاسم قور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – مركز ثقافة السلام، فى ٢٥ مايو سنة ٢٠٠٤. وجدير بالذكر أن أبو القاسم قور من أب عربى من قبيلة المسيرية وأم جنوبية من الدنكاانجوك.

(٢٣) مقابلة شخصية مع أ. على التوم، وزير الزراعة السودانى الأسبق فى ٢٠٠٤/٦.

المداخلات

د. نادية مصطفى:

تتجه الأنظار فى منطقة العالم العربى ومن خارجه إلى بؤرتي النزاع الملتهب. الاحتلال الأنجلـو أمريكي فى العراق والمذابح اليومية التى يرتكبها الاستيطان الصهيوني فى فلسطين وتتوارى قضايا كثيرة أمام بشاعة ما يجرى هناك. فى خين أن هذه القضايا لا تقل أهمية من حيث ما يرتبط بها من دلالات خاصة بالأمن العربى ومستقبل خريطة المنطقة ككل.

بـيد أن تفاقم الأوضاع فى دارفور والمأساة الإنسانية التى نتجت عن الأزمة وتطوراتها والتـي كانـت ضحيتها مئات الآلاف من النازحين من غرب السودان إلى تشاد، والأوضاع الحـرجة الـتى يمر بها السودانيون فى تلك المنطقة من جنوب العالم العربى، يجب أن تشغل اهتمامـنا وتستلفت أنظار العالم العربى حكومات وشعوب، من أجل إلقاء الضوء على الأبعاد المتشـابكة والمعقـدة للنزاع فى دارفور والأوضاع الإنسانية والاجتماعية والسياسية الحالية، وآفـاق حل الأزمة وكذلك مخاطر التدخل الأجنبي فى تلك المنطقة التى تعد امتداداً استراتيجياً لمصر.

كذلك تنبع أهمية تناول قضية دارفور فى الوقت الراهن من حقيقة أساسية وثابتة وهى أن الاهـتمام بالأمـن القومي المصري يوجب علينا الاهتمام بالأمن جنوب مصر وليس فقط الأمـن الشـرقي، وعلى هذا الأساس دخل السودان دوماً دائرة اهتمام المعنيين بالأمن القومي لمصـر. فمع بداية عملية المفاوضات فى قضية جنوب السودان ومع تركز الأضواء على ما يحـدث فى غرب السودان أصبح من الجلي أن الأمن القومي المصري يستوجب النظر إلى ما يأتـي من الجنوب فى هذه الآونة من لحظات تطور الأمن القومي العربي كليا والأمن القومي المصري فى جوهره.

ولـذا فلقـد حرص مركز البحوث والدراسات السياسية على إعداد هذه الحلقة وتمثل الدراسـة التى أعدتها الدكتورة إجلال رأفت منطلقاً أساسياً للنقاش لأنها ترسم بعمق ووضوح خـريطة القوى السياسية أطراف النزاع، وتحدد وتشرح الأسباب الهيكلية الداخلية وراء مشكلة دارفـور وتتـناول الأبعـاد الإقليمية والدولية التى تحيط بالأزمة الراهنة. ومن ثم توفر هذه الدراسـة قـاعدة مـتكاملة مـن المعلومات، كما تقدم وجهة نظر ورؤية واضحة عن أسباب

المشـــكلة ومسار تطورها. كما تستضيف الحلقة المهتمين بالشأن السوداني بصفة عامة وقضية دارفور بصفة خاصة، سواء من جامعة الدول العربية أو وزارة الخارجية المصرية أو برامج إغاثـــة اللاجئين والصليب الأحمر ومعهد الدراسات الأفريقية فضلا عن الأساتذة المتخصصين فى الشأن الأفريقي. وهدف هذه الحلقة هو شحذ الذهن واستشراف أفق التفكير والتحرك بشأن هـــذه القضية الملحة، التى يقع فى صميم الأمن المصرى والعربى بقدر ما تقع فى ضمير كل مـــن يهـــتم بحقـــوق الإنســـان ويـــرفض ما يحدث من إنتهاكات فى دارفور، كما يرفض أى محاولات للتدخل الخارجى مهما كانت مبرراتها.

ولـــذا فـــى ضـــوء التطورات المتلاحقة التي تشهدها هذه القضية الآن لابد من التحاور للإجابـــة عـــن تساؤلات من قبيل: ماهى الأبعاد المتشابكة والمعقدة للنزاع، ما هى الأوضاع الإنســـانية والسياسية الحالية؛ لماذا علينا أن نهتم بهذه القضية؟ وكيف يجب أن نتحرك إزائها؟ وعلى أى مستوى؟ وما القدر الذي يمكن أن نساهم به؟ وماهى السيناريوهات أمام الدبلوماسية المصرية؟

تجدر الإشارة فى البداية إلى أن هذه القضية ليست جديدة، إنما هى قديمة قدم النزاع فيما بيـــن الجانبيـــن إلا أن الاهتمام تركز حولها الآن مع الانفجار الذي شهدته الأحداث فى الآونة الأخـــيرة.. وهـــذا مـــا يشكل داءا خطيرا فى عالمنا العربي_الإسلامي، حيث توجد العديد من البؤر الكامنة والتى تحيط بها مجموعة من الظروف الهيكلية والاجتماعية الخطيرة التي تهدد بانفجارهـــا إلا إنهـــا لا تحظـــى بالقدر الكافي من الاهتمام الجاد والعميق إلا عندما تنفجر أو تـــتداعى حيث تبدأ التساؤلات تثور بعد أن يكون الوقت قد تأخر والمجال أصبح مفتوحا أمام قـــوى خارجـــية عديـــدة للتدخل لتحقيق أهدافها (مثل إعادة تشكيل المنطقة العربية) بما يخدم مصـــالحها هـــى والـــتى لا تتماشى فى الغالب مع مصالح الدول العربية، ووهو ما يعد أمراً طبيعـــيا فـــى عـــالم السياســـة. ومن اللازم الاعتراف بأن الظروف الهيكلية التي ولدت هذه المشـــكلات موجـــودة منذ أمد بعيد ولم يتم الاهتمام بها او الالتفات إليها أو ربما يكون قد تم الاهـــتمام بهـــا عبر طرق غير سليمة تزيد من تأزم القضايا ومن تداعياتها السلبية على نحو يعيق من إمكانية إدارتها بطريقة سليمة، الأمر الذي يعطى الفرصة للقوى الخارجية للتدخل فى أمورنا بل واتهامنا بانتهاك حقوق الإنسان وحقوق المواطنة. ومع الاعتراف بأن جزءاً من هذه

الاتهامـــات صحيحا، إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه وبقوة هو لماذا لم يتم الاهتمام الخارجي بها سوى في الوقت الحالي؟

و فـــي الـــنهاية لا يمكن إلا القول بأن قضية دارفور وقضية جنوب السودان وغيرها من القضـــايا الشـــبيهة تدخـــل في صميم الأمن القومي للعالم العربي بكل دولة، كما تمس الأمن المشـــترك للـــدول المتجاورة مثلما هو الحال للسودان ومصر، ومن ثم فهي قضية ذات أهمية محورية لمصر في جميع الأحوال.

د.هيام الببلاوي:

هناك بعض النقاط المحددة التي أود أن أقوم بإلقاء الضوء عليها الأذهان:

أولهـــا: تعـــداد سكان السودان، فقد كان هذا الموضوع حاضرا في الأذهان خلال المشاورات التـــي تمـــت بشأن مشروعات التسوية في السودان وما سوف يتم في فترة الست سنوات التي ســـيتم بعدهـــا إجـــراء تقريـــر المصير وذلك خلال زيارة نائب رئيس الجمهورية السوداني للقاهـــرة، وتجدر الإشارة إلى أن كل ما نعلمه عن سكان السودان يرتبط بالشمال وليس لدينا أيـــة فكـــرة عن التوزيع الجغرافي للسكان في الجنوب مما يمنع وجود أي تصور عن طبيعة الحـــال في هذه المنطقة في الفترة التالية.. لذلك فإجراء التعداد هام جداً ولكن لابد أن يتم ذلك تحـــت سيطرة الأمم المتحدة حتى لا يتهم التعداد بعدم الواقعية وبأنه لا يعطي صورة منضبطة عـــن سكان الجنوب كما حدث مع تعداد ١٩٧٣، فنحن نحتاج فعلاً لهذا التعداد على أن يتم في إطار هيئات دولية غير متحيزة مثل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي.

أما النقطة الثانية فترتبط بطبيعة المشكلة ذاتها، فهل هي مشكلة رعاة ومزارعين، أم مشكلة إثنية بين العرب والأفارقة، أم مشكلة اقتصادية اجتماعية، أم أنها مشكلة صراع على السلطة، واعـــتقد أن الاحتمال الأخير هو الأرجح فكما اتضح من الورقة التي قدمتها أ. د.إجلال رأفت لا تـــتفق حركة التجمع العربي مع الحكومة في الشمال بل تسعى لإزاحتها ويعتبر العرب هذه الحكومـــة مهجنة وبذلك تريد الحركة في النهاية الوصول إلى الحكم في السودان ككل والعودة للقـــبائل العربية القرشية التي أبعدت عن الحكم لمدة قرن من الزمان وبذلك يتضح أن المشكلة فـــي جوهـــرها هي صراع على السلطة وليست مشكلة تهميش لبعض الفئات أو سوء توزيع للثروة.

الـــنقطة الثالثة: مدى سيطرة الحكومة السودانية على ما يجرى في دارفور، فهل الحكومة

قـــادرة فعلاً على السيطرة على حركة الـــ "جنجويد" ونزع سلاحها في الوقت الحالي؟ هل هم قـــادرون على وقف أعمالها العنيفة ضد قبائل دارفور أم أن هذه الحركة أصبحت تتطابق في أفكارهـــا مـــع حركة التجمع العربي في دارفور أكثر منها مع الحكومة وبالتالي هل الحكومة قادرة على السيطرة على هذه الحركة أم أن الموضوع خارج عن سيطرتها؟

أما بالنسبة للأطراف الخارجية التي يمكنها التدخل لحل هذه المشكلة فلا أعتقد أن تشاد هي الوســـيط الذي يمكن الاعتماد عليه، فيمكن أن يحدث انهيار في الحكم في تشاد لصالح القبائل الإفريقية أو العربية لأن رئيس الجمهورية غير قادر على السيطرة على العناصر الإفريقية في أعضـــاء الحكومـــة أو الجـــيش –رغم زعمه انه على الحياد– فلا يستطيع منعهم من مساعدة القـــبائل الإفريقـــية في دارفور. مما يقود إلى طرف آخر وهو دور مصر فقد طرحت الورقة احتمالـــية قـــيام مصر بدور في إحداث توازن ديموجرافي في ظل إقامة مشروعات اقتصادية اســـتثمارية في السودان فالتساؤل هنا حول إمكانية قيام مصر بهذا الدور وهي مطمئنة، فهل سيُسمح لها بذلك أم أنها سوف تقوم به لفترة ثم يتم الانقلاب عليها مرة أخرى خاصة وأن هذا ما يحدث دائما، حيث لا يزال نموذج فرع جامعة القاهرة في الخرطوم عالقا في الأذهان؟

د. نادية مصطفى:

شـــكراً د/هيام، فقد طرحت عدة نقاط هامة منها أصل المشكلة ووزن الأبعاد غير السياسية في ظل القضايا المطروحة أمامنا في الساحة العربية والإسلامية.

ويمكـــن بلورة مداخلتها في سؤالين أولهما ما هو أصل المشكلة هل هي مشكلة عرقية أو مشـــكلة اخـــتلاف نمط الإنتاج ؟أم هي قضية سياسية ناتجة عن حرمان طرف ما من ممارسة حقوقـــه السياسية؟ وهذا ما يثير تساؤل أكبر عن وزن الأبعاد الغير السياسية في اللعبة برمتها ليس فقط المتعلقة بالسودان وإنما كل المشاكل المطروحة أمامنا في الساحة العربية والاسلامية والتي تثير قضية التماسك الداخلي في تلك الدول وتفتح الباب أمام تدخل الأطراف الخارجية.. هـــل هي فعلا مشكلات ما بين العرب و الأفارقة هل هي مشكلات ما بين العرب والأكراد أو العرب والبربر.

أمـــا الســـؤال الثاني فيتعلق بإمكان تدخل مصر واحتمالية حدوث ردة على هذا الدور الذي تلعـــبه مصـــر. من ثم فهل لا يوجد داعي لتدخلها كما يرى البعض؟ أم أن كون ما يحدث في السودان هو امر يمس الأمن القومي المصري وعليه فهو يحتاج لتدخل دائم وأساسي ومستمر

وذو نفس طويل مهما كانت الردات من جانب الآخرين.

أ.هاني رسلان:

فـيما يخـتص بأصــل مشكلة دارفور فأنا أعتقد أن السودان يختلف عن أى دولة عربية أخـرى، وبالـتالى فالعلاقـة بين العرقيات هناك تخلق حالة تختلف عن مفهوم الأقليات الذي نعرفه مثل الأكراد أو البربر، وذلك لاعتبارات كثيرة تدخل فيها تفاعل دخول الإسلام للسودان ودور العنصر العربى والتطور التاريخى فى هذا الإطار، ومن ثم فالقضية بالأساس هى قضية الـرعاة والمزارعيـن خاصـة، وعليه فيمكن القول أن البعد الاجتماعى فى المسألة السودانية يتعلق بقضايا متعددة مثل "الحواكير" و"دارفور" و"دار الرزيقات" وغيرها.

فالصـراع الحقـيقى يدور بين الإبالة او من يرعون الإبل فى الشمال وبين البقارة الذين يـرعون البقر فى الجنوب، فمن ناحية أولى عادة ما تكون القبائل المتحركة أو الرعوية أكثر قـوة عسـكرية مـن القبائل المستقرة، من ناحية أخرى هذه القبائل لديها استعلاء ثقافى ضد العنصـر الافـريقى لأنهـا تدعى انها عربية والعنصر العربى أعلى من الافريقى ولكن هذه الخلافـات كانت تحت السيطرة دائما فى إطار التقاليد المحلية والمؤتمرات القبلية، أما العنصر الجديد الذى دخل فى هذه المسألة بما يغير التركيب التاريخى لها فقد تمثل فى محاولة الحركة الشـعبية فـى جـنوب السودان مد نفوذها إلى دارفور فى محاولة لإرهاق الحكومة عسكرياً ومحاصـرتها فـى الخرطوم خاصة وأن السودان دولة كبيرة والحكومة لا تستطيع القتال فى أكـثر من مكان. وقد بدأ ذلك الوضع مع محاولة الحركة الشعبية لتحرير السودان مد نفوذها فـى مناطق التماس فى الجنوب والتى تعيش فيها قبائل عربية هى المسيرية والرزيقات و قد كـان رد فعـل الحكومة الطبيعى هو تسليح قوات الدفاع فى هذه المناطق وسميت بالمراحيل وهـذه القـوات كانـت من أصول عربية وقامت هذه القوات بصد مناوشات الحركة الشعبية وبـالفعل أفلحت هذه القوات فى منع الحركة من التمدد إلى غرب السودان، وفى مرحلة لاحقة أجريت محاولة أخرى من قبل "داود يحيى بولادن" وهو قيادى من الحركة الإسلامية للسودان، وقد اختلف مع الحركة الإسلامية لانها لم تلبى له مطالبه وانتهى به الأمر للتعاون مع "جارنج" الـذى أمده بقوة من ٣ آلاف مقاتل جنوبى مروا إلى دارفور عبر الحدود من أفريقيا الوسطى أى انهـم الـتفوا حـول القـبائل العربية، ولكن هذه الحركة وئدت تماماً وتمت تصفية هؤلاء المقاتليـن بالكـامل حيث ذبحوا عن آخرهم وأيضا أُعدم "داود يحيى بولادن" وقد أصدر قرار

إعدامه طيب محمد خير الذى يتولى الملف الامنى فى دارفور.

هــذا البعد المحلى الأساسى يوضح التركيبة الحاصلة الآن والقوات الموجودة الآن وبالذات حــركة تحريــر السودان التى يقودها عبد الواحد محمد نور ومنى اركوى التي ترتبط بعلاقة تنســيق قويــة مع (جارنج)، وتمتد هذه العلاقة إلى التسليح، فتح اتصالات دولية، توفير خطط للعمــل ويدخــل فــيها أيضا إرتريا التي تتسلل إسرائيل من خلالها، وحين ينكر ذلك يتراءى للبعض أن هذا هو هاجس المؤامرة الذى نعانى منه فى مصر وفى العالم العربى لكن هذا غير صــحيح، حيث إن هناك بعض الوقائع المثبتة حيث استقال بعض الأعضاء من حزب التحالف الفــيدرالى بزعامة شريف حرير مع أحمد إبراهيم برير احتجاجاً على تلقى الأخير مساعدات مالــية مــن الطــرف الاســرائيلى من خلال التنسيق الأرترى فى اجتماعات تعقد فى أسمرة وإجتماعات تعقد فى العواصم الأفريقية للتنسيق فى هذا الشأن. ويعيش هؤلاء الأفراد الآن فى الخــارج ويحــتاجون إلى تمويل أو إلى عقد مؤتمرات وندوات وترويج المواد الإعلامية التى يحملونها عن التطهير العرقى وخلافه، وبالتالى يظهر البعد الأصلي للمشكلة، ثم البعد المحلى المــتعلق بـــ (جارنج)، ثم البعد الاقليمى الذي يدخل فيه تشاد وليبيا، ثم البعد الدولي الذي ظهر مؤخــراً والذى يرتبط بشكل أساسى بوضع السودان الدولي لأن دارفور تستخدم الآن من قبل الأمريكيــن للضــغط علــى الخرطوم وتأخير عودة العلاقات ورفع اسم السودان من الدول الراعــية للإرهـــاب، فقد كانت هذه العملية معلقة على توقيع اتفاقية السلام مع الحركة الشعبية ولكن الآن قيل صراحة من قبل أكثر من مسئول وعلى رأسهم (كولن باول) وزير الخارجية الأمــريكى ان هــذا لن يتم ما لم تنتهى مشكلة دارفور، ومن ثم لابد أن ينظر للشكل الاوسع لمشكلة دارفور لوجود مصالح مصرية استراتيجية مهمة فى السودان وبالتالى يجب أن تُبنى تلك المواقف على الرؤية الأوسع وليس على التفاصيل.

فــيما يتعلق بالحركات القائمة فى دارفور، تعد حركة العدالة والمساواة جزء عضوى من المؤتمــر الشعبى، فهناك علاقة تنسيقية وثيقة للغاية وهم الذين تلقوا (حسب الأحاديث الخاصة مــن عدد من كبار المسئولين) أمرا من الدكتور حسن الترابى بإنشاء هذه الحركة عندما حدث الانشــقاق وأخــذ خليل إبراهيم الذى كان وزيراً فى دارفور جانب الدكتور حسن الترابى وقام بإعداد الكتاب الأسود كأحد استراتيجيات الدكتور حسن الترابى فى الصراع مع الطرف الآخر فهذه العلاقة وثيقة للغاية تكاد تكون علاقة عضوية.

ومــن المؤشــرات الــتى تدل على وجود تلك العلاقة هو رعاية الدكتور على الحاج نائب الدكتور حسن الترابى واحد الأعمدة الأساسية فى المؤتمر الشعبى لهذه الحركة، ويعد هذا هو الســبب الرئيسى الذى يعرقل التنسيق ما بين حركة العدالة والمساواة وحركة تحرير السودان لأن العدالــة والمســاواة متهمة بأنها ليست أصيلة بالمعنى الذى تراه حركة تحرير السودان، حيث إنها مرتبطة بإطار اخر لا يعبر بالأصالة عن منطقة دارفور.

نلاحــظ فــى الآونــة الأخيرة الإعلان عن حدوث اندماج بين حركة تحرير السودان والــتحالف الفــيدرالى الديمقراطى الذى يتزعمه أحمد إبراهيم دريلا ويمثله فيه شريف حرير الــذى يقــوم بحــركة واسعة النشاط ويحاول استخدام الألية العسكرية لحركة تحرير السودان لتحقــيق المــزيد من المكاسب السياسية للتفاوض مع نظام الخرطوم. وفى الوقت نفسه توجد بعض التوترات داخل الحركتين، فنلاحظ باستمرار صدور بيانات عن الحركتين بإقصاء بعض القــيادات فقــد صدر مؤخراً أمر بإقصاء (عبد الواحد محمد نور) و(منى أركوى) باعتبارهما يســتخدمان اســلوباً شــكلياً دكتاتورياً فى القيادة وقد حل محلهم قيادة جماعية، كما صدر فى المقابل تصريح منها هذين القائدين بنفي ذلك القرار. ولكن نستخلص من ذلك ان هناك صراع داخلى قوى او خلافات داخلية جادة نتيجة الضغط العسكرى القوى الذى مارسته الخرطوم فى الفــترة الاخيرة. نفس الشيء ينطبق على حركة العدالة والمساواة، فقد كان هناك اختراق أمني لهــذه الحــركة ولبعض قواعدها العسكرية فقد حدث داخلها نوع من التنازع الداخلى وبعض الانشــقاقات تمثل فى انضمام بعض القادة وبعض الكوادر للحكومة السودانية ايضاً فلقد اصبح خلــيل ابراهيم وطيب محمد خير خصمين سياسيين بعدما كانوا على علاقة وطيدة، وذلك لأن طيب محمد خير من جناح المؤتمر الوطنى اما خليل ابراهيم فيعد من جناح الدكتور الترابى.

أمــا الكتاب الأسود الذى أعده خليل إبراهيم فقد أعده بمناسبة الانشقاق ولم يكن مقصوداً به قضــية دارفــور فى حد ذاتها، والدليل على ذلك أن الدكتور الترابى عندما حدث الانشقاق بدأ يفعــل مســألة الجهويات باعتبار أن الجهات مهمشة وأن الولاة يجب أن ينتخبوا انتخابا حرا، وكانت تلك أحد آلياته لسحب البساط من تحت أقدام رئيس الجمهورية ونائبة على عثمان خير وكــان يعد لإقرار ذلك الوضع من خلال البرلمان، ولكنهم كانت لهم الأسبقية فى الهجوم حيث قــاموا بحــل الــبرلمان قــبل ان يقوم الدكتور الترابى بتمرير هذه القوانين وحدث الانشقاق الانشطارى والصراع الأخير الذى حدث.

وفـيما يـتعلق بالـبروتوكولات الثلاثة الأخيرة التى تم توقيعها فى نيروبى، فيتعلق أحدها بمنطقتى جبال النوبة جنوب النيل الأزرق وهذا البروتوكول يعطى هاتين المنطقتين حكما ذاتيا مـن نوع خاص يتم فى إطاره انتخاب الوالى انتخابا مباشرا كما سيتم انتخاب هيئة تشريعية تنبـثق عـنها مفوضـية تراجع هذه الاتفاقية خلال أربع سنوات ولها أن تقبل بها كحل نهائى للصراع فى تلك المنطقة أو أن تعيد التفاوض مرة أخرى مع الحركة الشعبية. ويبدو أن هناك اتجاهـا لتطبيق هذا الوضع على دارفور وهذا ما ظهر فى تصريحات على عثمان خير عقب عودته من نيفاشا منبئا بحدوث مفاجآت فى منطقة دارفور.

من ناحية أخرى، هناك نقطة إجرائية ولكنى اعتقد انها مهمة جداً، فالحكومة السودانية على ما يبدو تتبع خطابا مزدوجا بمعنى أنها تقوم بتحركات جزئية تجاه الرأى العام لتخفيف الضغط الهـائل الواقـع عليها بادعاء إنه ليس هناك أية انتهاكات لحقوق الانسان وهو على عكس ما يحـدث فى الواقع، وهذا ما عبزت عنه تصريحات أخيرة من مسئولى الامم المتحدة. وقد كان للأسـتاذ سمير حسنى واقعة شهيرة فى التقرير الذى ظهر على موقع جامعة الدول العربية فقد أكد وجود انتهاكات لحقوق الإنسان مما أثار غضب الحكومة السودانية لأنها توقعت المساعدة ولكنها فوجئت بأن ما حدث كان عكس ما توقعت.

الخلاصـة، هـناك نوعا من الازدواجية فى الخطاب الرسمى السودانى هدفه محاولة السيطرة على الأرض بقدر الإمكان قبل الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وفى هذا الإطار يتم توجـيه غالبية المساعدات إلى المناطق التى تسيطر عليها الحكومة السودانية، كم أن الممرات التـى فتحـت للإغاثـة يتم توجيهها لصالح القبائل والمليشيات الموالية للحكومة على حساب الآخرين وذلك مرتبط ايضاً بمسألة الهجرة حيث ان حدود السودان مفتوحة تماماً، وبناءاً على ذلك فإن الهجرة الإفريقية متزايدة للسودان مما أثار الفزع لدى المسئولين والمفكرين والقيادات من الحصار العرقى للعرب فى الفترة القادمة فى الوسط والشمال وبالتالى هناك جهود لتهجير بعـض السكان مرتبطة بهذه المسألة. إلا أن ذلك لا يعد حلا لمشكلة الحواكير. حيث ان حدود الحواكـير معروفة تاريخياً واجتماعياً وبالتالى يكون من حقهم العودة إليها فى اى وقت ولكن ربمـا تهـدف هذه الاستراتيجية لطرد العناصر الجديدة الوافدة، خاصة وأن التقاليد الاجتماعية تعطـى القبيلة صاحبة الأرض الحق فى استضافة وافدين جدد إذا وافقت على ذلك واعتقد ان الافريقيين يحاولون ذلك لأن مما يؤيد تلك النقطة أن الـ"جن جويد" تهاجم من اراضى افريقيا

الوســطى وتخترق إلى الأراضى التشادية وان هناك بعض القبائل فى افريقيا الوسطى خاصة قــبائل "القــرعان" الــتى تدعى أنها من أصل عربى وتشارك الــ"جن جويد" فى الهجوم على الأفارقة لمحاولة لإعادة تشكيل النفوذ فى تلك المنطقة الحساسة على الحدود.

أما فيما يخص مصر، فالمسألة ليست بالسهولة التى قد تطرح بها من استخدام فلاحين مصــريين وخلافــه، لأن هذه القضية تواجه حساسية هائلة فى شمال ووسط السودان لوجود الخلفية الاستعمارية المتعلقة بالإحساس بالفجوة الهائلة فى الكثافة الحضارية والتقدم المدني او الإداري والمــثال علــى ذلك ان اتفاق الحريات الأربع الذى كان من المفروض توقيعه أثناء وجود النائب الأول السودانى هنا فى مصر أُجل توقيعه لأنه كان يواجه معارضة فى البرلمان وتســاؤلات حــول كون الاتفاق يصب فى النهاية فى صالح مصر، فمن المفترض ان الاتفاق يضــمن حقوقــا متبادلة على الجانبين حول الاستثمار والإقامة والعمل ولكن عملياً سيبقى هذا الاتفــاق فــى صالح مصر لأنه ليس من المتوقع أن يأتى عدد كبير من السوادنيين إلى مصر ليســتخدموا هــذه الحقــوق، وعليه أجلت الحكومة التصويت على الاتفاق لحين عودة النائب الأول، الــذى مــارس عقــب عودتــه كثيراً من الضغوط ومرر هذه الاتفاقيات لأن الحكومة الســودانية الحالــية تعترف ان هذه الاتفاقيات لو بقيت حتى تدخل اتفاقية السلام الأخيرة حيز التنفــيذ فلــن تســتطيع ان تمررها لانها سوف تفتقد الأغلبية الكافية لان جون جارنج سيكون عنصــرا أساســيا فى المعادلة وهو لن يرحب بالتأكيد بوجود العنصر المصرى لأنه مرادف للعنصر العربى الذى يحاربه.

أعــتقد أن قــول الدكتورة إجلال بأن جون جارنج لا يفضل الانفصال صحيح، إلاأن هــناك تخوفــا من محاصرة العنصر العربي فى السودان وهذا ما ظهر من خلال العديد من التصريحات الصادرة عن الخرطوم منها تصريحات الدكتور قطبى المهدى المستشار السياسى للرئــيس الســودانى الــذى صــرح بأننا قد نكون مقبلين على أندلس جديدة يتم فيها محاصرة العنصر العربى وطرده من السودان، أيضا كتابات المفكر السودانى ابو القاسم أحمد الذى كتب قــائلاً إن هذه الاتفاقيات التى وقعت تشبه حصان طروادة فإن جون جارنج يدخل باستراتيجية جذابــة تستند على أرضية واسعة، كما أن لديه وضوح فى الرؤية ولديه القدرة على الحركة، وذلــك فى مقابل العنصر الذي من المفترض أن يمثل الشمال وهو المؤتمر الشعبى الذي يتسم بأنــه متهالك وفاقد للحيوية وللمصداقية، كما تتعرض قاعدته للتآكل بسبب انشقاق داخلي لأن

الدكتور الترابى مصر على الانتقام لآخر نقطة دم.

فبالتالـــي يجب أن تحاول مصر خلال هذه المرحلة إعادة اللحمة إلى شمال السودان والتخفـيف مـــن حدة الخلافات بين الحركات والأحزاب لكى تتمكن من السيطرة على شمال الســـودان ولكى تواجه المرحلة الانتقالية فى وضع افضل ولكى تسيطر على المسار الرئيسى للحكومة المركزية لأن جارنج الان له سيطرة اقتصادية وسياسية وعسكرية مطلقة بدون تدخل مـــن الحكومة المركزية أو رئيس الجمهورية (ولا حتى بالاستشارة) فى حين إنه يتمتع بالفيتو فى الشمال لأنه يسيطر على٣٠% من أعضاء المجلس التشريعي ويحتل موضع النائب بالفيتو علـــى القوانين فى حالات الطوارئ والحرب وفض البرلمان. وبالتالي فإنه مطلق السراح فى الجـــنوب ويمـــتلك فيتو فى الشمال لأن نسبة الـــ٣٠% تمكنه من إيقاف تمرير أي قانون فى الشـــمال لأن هناك اتفاق على موافقة أغلبية ٧٥% على الأقل على أي قانون اساسى، أيضا له الســـيطرة علـــى عشرة ولايات من إجمالي ٢٦ ولاية وبالتالي فإنه له حق الفيتو فى الغرفة الثانية من البرلمان. وإجمالا يمكن القول أن الوضع المقبل فى السودان هو وضع حرج للغاية وتعد دارفور أحد جزئيات هذا الوضع كما ان الأرضية غير ممهدة لمصر حتى الآن.

يتسم التحرك المصري فى السودان بصفة عامة بأنه إيجابي، فهناك اهتمام من قبل رجـــال الأعمـــال وبعـــض المؤسسات ولكن هذا التحرك غير كافى على الإطلاق وذلك لأن الصورة الغير صحيحة عما يحدث فى السودان وعن التركيبة الحاصلة والتفاعلات القائمة فيها مازالت عالقة فى أذهان الجميع.

الـــنقطة الأخـــرى هـــى عـــدم وجود الحيوية السياسية فى مصر اللازمة للتقدم بهذا المشـــروع الذى يحتاج أساسا إلى إسناد من الدولة لأن كل هذه التحركات بدون سياسة رسمية معلنة أو مضمرة لن يكون مفيداً ولن يكون له نتائج كافية على المدى الطويل.

د. نادية مصطفى:

شـــكراً للاستاذ هانى على هذا الطرح واعتقد انه قد أجاب عن سؤال كبير وهو لماذا تفجـــرت مشكلة دارفور الآن، فمن الواضح ان هذا الانفجار يعد جزءاً من لعبة سياسية كبرى لإعادة تشكيل مستقبل وطبيعة السودان من حيث العلاقة بين جناحيه العربى والافريقى ومن ثم إعـــادة تشـــكيل توجـــه السودانيين إلى الدائرة العربية أو إلى الدوائر الأخرى، ومن ثم قضية دارفـــور تعتـــبر جزء من اطار كلى وشامل فى نطاق إعادة تشكيل النظام العربى فى علاقته

بدوائــره المحــيطة المختلفة. وتعد هذه قضية هامة من وجهة نظرنا على كل ما لها من دلالة علـــى إمكانيات الدور المصرى فى الوزن النسبى للقوى السياسية الآن على الساحة السودانية فى ظل عملية الصراع الجارية.

د. جمال عبدالسلام:

أود أن أوضـــح لحضـــراتكم (فـــى عجالة) الدور الرئيسي للجنة الإغاثة، حيث توجد لجنـــتان للإغاثة إحداهما فى دار الحكمة أو نقابة الأطباء، والأخرى فى اتحاد الأطباء العرب، وقد بدأت اللجنة العمل عام ١٩٨٤ وشاركت فى إغاثة الجهاد الأفغاني فى باكستان وأدت دور طيـــب جـــداً فـــى علاج الجرحى الأفغان وعلى الصعيد الداخلى المصري شاركنا فى إنشاء مســـاعدة معهد الأورام ومعهد السمع والكلام فى إمبابة وكان ذلك عرفاناً منا بالجميل لمصر. والحمد لله كان لنا دور فى أحداث عام ١٩٨٩ فى العامرية وزاوية عبد القادر ضد السيول.

ثم تطور العمل فى لجنة الإغاثة عام ١٩٩٢ بمشاركتنا فى أحداث البوسنة والهرسك حيـــث كـــان لنا دور فعال فى إنقاذ الآلاف الجرحى البوسنيين. ثم وفقنا الله فى المشاركة فى أحـــداث زلزال ١٢ أكتوبر عام ١٩٩٢. وكان لنا الشرف فى التعاون مع جامعة الدول العربية فى إرسال وفود طبية إلى الصومال. ثم شاركنا فى أحداث اليمن عام ١٩٩٤.

ونحن نقوم الآن بدور جيد جداً فى أحداث فلسطين والعراق حيث نقوم بتسيير الكثير مـــن المـــواد الإغاثة بالتعاون مع لجنة الإغاثة الإسلامية. كما ستقوم اللجنة بالتعاون مع لجنة الإغاثة الإسلامية فى لندن فى تسيير لجنة مشتركة إلى دارفور.

د. نادية مصطفى:

مداخلة د.جمال نقلتنا من البعد السياسى إلى البعد الإغاثي الانسانى وإن كان البعدان يختلطان، فكما أوضح الأستاذ هانىء فإن الحكومة السودانية تستجيب للضغوط الخارجية وتفتح بابها للإغاثات الخارجية إلا أنها تقدم للقبائل (العربية) دون الإفريقية.. ومن هنا يثور التساؤل إلى أين تتجه هذه الاغاثات التى تقدمها الهيئات المختلفة، وهل هناك تقاسم للأدوار بحيث يقدم البعض إغاثات للعرب فى حين يقدم آخرون إغاثات للأفارقة أم ماذا؟ أم أن الاغاثات لا تصل للأفارقة بالقدر المطلوب؟

النقطة الثانية التي تجب الإشارة إليها هى أن رجال الإغاثة فى مصر يستطيعون تفعيل دورهم أكثر من خلال التعاون مع هيئات إغاثية متمركزة فى الخارج مثل تلك الموجودة فى انجلترا مما يعنى أن الحرج أمام رجال الإغاثة العرب أكبر من ذلك الذي تواجهه الهيئات الإغاثية الأجنبية حيث يتضح من خلال متابعة تحركاتها أنها تعمل بقدر كبير من الحرية والوضوح كما إنها تقوم بدور أكبر فى هذا السياق، ويتضح ذلك أيضاً بشكل أكثر جلاء فى الحالة الفلسطينية والحالة العراقية كما يتضح الآن فى حالة دارفور.

أ. سمير حسني:

لدى عدد من الملاحظات تعود بنا إلى تحليل طبيعة الأزمة. اتفق مع أستاذ هانى حول الجذور التاريخية لنشأة الأزمة فى دارفور فضلا عن التغير الذي جرى فى الثمانينات وما أدى إليه من حراك كبير فى المنطقة العربية الرعوية فى اتجاه القبائل ذات الأصول الأفريقية فى الجنوب وانعكاس ذلك على الحواكير ومسارات الرعى ونشأة أزمات عسكرية، لأن كل قبيلة كان لديها مليشيات خاصة بها تدافع عن مصالحها وتلعب دورا فى الانتقام من القبائل الأخرى، إلا أن الصراع انتقل نقلة نوعية أخرى سواء بفعل التوجه التسليحى المتقدم الذي اجتاح المنطقة إبان الحرب التشادية-التشادية أو الحرب التشادية-الليبية.

ومن ثم يمكن القول أن قضية دارفور هى نتاج طبيعى لحصول الحركة الشعبية لتحرير السودان على انجازات محددة وبالتالى اعتبارها نموذج لابد أن يحتذى، وهذه القضية تغذيها فى الشرق جهات تعد العدة لذلك بغض النظر عما إذا كان من مصلحة أرتريا من عدمه لدعم هذا الفصيل أو ذاك وإن كنت أقلل من شأن التدخل الأرترى فى الشئون السودانية فى الآونة الأخيرة.

إن حجـم هذه القوى ودورها لا يقارن بوزن وقوى الحزبين الكبيرين اللذان يحتاجان لإعـادة الـنظر فى طبيعة عملهما، إلا أن هذه القوى لها رؤى سياسية واقتصادية واجتماعية متمايزة وهذا أمر شديد الأهمية لفهم طبيعة الأزمة فى دارفور. فقد نشأت الحركتان السياسيتان العسكريتان فى دارفور بمطالب سياسية واقتصادية ثم تحولت إلى رفع السلاح. ونظراً لتورط الحكومـة السودانية فى حربها فى الجنوب فلقد تركت التمرد ينمو داخل إقليم دارفور إلى أن وصـل غـربا حـتى الحدود السودانية مع تشاد.. وحينما استفاقت الدولة إلى وجود مثل هذا التمرد اضطرت الدولة إلى أن تنسحب بقواها العسكرية والسياسية من إقليم دارفور كاملا وأن

تتخذ قرار سياديا بسحب مراكز الشرطة التي تعمل وفق تعليمات عسكرية من قوى التمرد، ومن ثم فقد تمكنت قوى التمرد من تحقيق انتصارات سياسية فى حين تجاهلت حكومة السودان الأمر لفترة زمنية طويلة إلا أنه مع اقتراب تلك القوى من تحقيق نتائج سياسية لا يمكن الرجوع فيها قررت الحكومة السودانية توجيه ضربة قاسمة لقوى التمرد واستطاعت بالفعل ان تقدم على حملة عسكرية مستخدمة الطيران والمدفعية الثقيلة واستطاعت بالفعل أن تحصر قوى التمرد فى مناطق احتضانها وهى مناطق قبلية تتخذ نمط المساكن التقليدية السودانية فى الغرب وان تخلف آثار وخيمة. يمكن أن نشير هنا ايضا إلى أن هذه العملية لم تكتف فيها الحكومة السودانية بتحقيق ضربة عسكرية موجعة فقط بهدف استعادة الأمن والاستقرار.

وتجدر الإشارة إلى أن الحركة المتمردة فى دارفور ليست عربية على الإطلاق، ربما نلمح عضو أو من أصول عربية بين قيادات هذه الحركة ولكن هذا لا يعنى أن مطالب هذه الحركة هى مرحلة اولى من مراحل السيطرة على مقدرات الثروة فى دارفوراو ان ما جرى هو جراء سيطرة ذوى الأصول العربية على جذور الثروة والسلطة فى هذه المنطقة على وجه التحديد.

هذه القوى شديدة الخطورة ولها أجندتها الخاصة وبرنامجها الخاص المستقل عن الحكومة السودانية وقد قوى فى الفترة الأخيرة خطابهم الداعى إلى تحرير دارفور بمعنى تحرير دارفور من العرب .

وبالتالى أصبح الخطاب السياسي للجنجويد هو مقاتلة هاتين الحركتين اللتين تريد أن إخراج العرب من دارفور، هذا الخطاب الشعبي كان مطروحا على الساحة السياسية فى السودان، وقد رأت الحكومة السودانية لديها القدرة على نزع أسلحة هذه القوى لأنها كثيرا ما تعهدت بذلك. الجنجويد والقبائل العربية بشكل عام تستطيع أن تدخل فى خلاف سياسي كبير مع الحكومة السودانية إذا ما أرادت الأخيرة نزع سلاح الجنجويد أيضا إذا ما أرادت أن تقدم بعض التنازلات الكبيرة للقبائل العربية مثل تلك التي قدمتها لجارانج، لاسيما وأن وضع القبائل العربية فى السودان لا يسمح للحكومة بتقديم مثل هذه التنازلات، كما أن هناك درجة كبيرة من الحراك القبلى في دارفور وهناك بعض القبائل العربية القادمة من تشاد والتى تحظى بدعم من قبل مليشيات خاصة بها على صلة بالجنجويد.

وكل هذا يطرح بعداً حقيقيا لوجود ملامح لتكرس صراع اثنى فى الصحراء الإفريقية تدعمـــه دوائـــر غربـــية بهدف إقامة الفرقة ما بين الإسلام العربي والإسلام الأسود _إن جاز التعبـــير_ ونـــزع التأيـــيد الذي يقدمه الإسلام الأسود فى وسط وغرب افريقيا لقضايا العرب وقضـــايا المســـلمين ســـواء فى فلسطين أو العراق. بعبارة أخرى هناك حقيقة تبلور لملامح صـــراع اثنى عربي أفريقي،وإن لم يكن هناك إدارة حقيقية لهذا النزاع من قبل العرب فالأمر يهـــدد بانفجـــار كامل على طول خطوط التماس ما بين العالمين العربي والافريقي ،إننا يجب أولا ان نـــنظر نظرة جديدة لطبيعة العلاقات فى السودان، ثانيا أن طبيعة الأزمة مرت بالعديد مـــن المراحل التاريخية إلى أن وصلت لما هى عليه الأن وهذا ما يجب أن ندركه قبل التعامل معها.

هناك غياب إنسانى مقصود من قبل العرب على الساحة السودانية هذا الغياب مقصود وهـــو لـــيس تغييـــب فلم يقم أحد بتغييب مصر ولا الجامعة العربية، وإن كان هناك حضورا للجامعة العربية أكثر فعالية من الدور المصري فى قضية دارفور وفى الشأن السودانى بصفة عامـــة، وهذا ما يثير علامات استفهام كبرى حول الغياب المصري فى هذا الإطار فقد ثبت خطـــأ مصـــر فـــى التعامل مع قضايا السلام فى الجنوب وهذا ما اتضح مع عقد بروتوكول ماشـــاكوس فقـــد وجهـــت إلينا الدعوة رسميا للمشاركة فى المفاوضات، إلا أن مصر تمسكت بفكرة حق السودانيين فى تقرير المصير ومن ثم عزلت نفسها عن الساحة وحين حاولت بعد ذلك أن تتدخل مرة أخرى كانت موازين القوى الحاكمة للأمور هناك قد تغيرت، وبالتالى لابد للموقـــف المصري (إذا كان حريصا على المصالح المصرية فى الجنوب) أن يعود بقوة إلى المفاوضـــات وعملية السلام ليس فقط من خلال لعب دور إنساني بتقديم مساعدات إنسانية مثل تلك التي قدمتها دول مثل السعودية والإمارات وغيرهما.

وفـــيما يـــتعلق بالمفاوضات وما نتج عنها فلقد تعرضت الحكومة السودانية لضغوط للقبول بوساطة ما لاسيما تشادية رغم معرفتها بمن هو وراء الوساطة التشادية، وحينما أرادت الولايـــات المتحدة إرسال مراقبين دوليين وإرسال قوات عسكرية رفضت الحكومة السودانية، ومـــن ثـــم فقد أبلغه الاتحاد الافريقى انه سيكون المظلة الشكلية لتلك المفاوضات التي كانت قائمـــة بـــالفعل، أي ان الاتحاد الافريقي لم يكن له دور فعلى فى هذه المفاوضات التى أدارتها الولايـــات المـــتحدة الأمريكـــية والاتحـــاد الأوروبـــي وفرنسا بالرغم من التباين بين الاتحاد

الاوروبـــي والولايـــات المتحدة. فالولايات المتحدة لم تكن على دراية كاملة بالأزمة فى حين اكـــدت الحكومة الفرنسية والاتحاد الأوروبي على ضرورة الحل السياسي للأزمة ومن ثم فلم تكن هناك حاجة لإرسال مراقبين او قوات عسكرية مثلما قضت الرؤية الأمريكية.

أما فيما يتعلق بدور جامعة الدول العربية، فقد شرفنى ان كنت رئيسا لبعثة الجامعة فـــى دارفـــور واســـتطعنا أن نبحث الأزمة بحيث كانت الجامعة أحد الأطراف الأساسية فى البحـــث فـــى حل أزمة دارفور إلى جانب الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وذلك بعد أن قدمت الجامعة تقريرها.

علـــى الناحية الميدانية فيما يتعلق بحالة اللاجئين أو النازحين فى دارفور أستطيع أن أقـــول ان هناك أكثر من مليون مشردا وهذا هو الحد الأدنى الذي أبلغنا به، منهم ١٠٠ ألف لا جـــئ فـــى تشاد إلى جانب ١٠٠ ألف آخرين على الحدود السودانية- التشادية، وحالتهم جميعا وفقـــا للـــتقارير الصـــادرة مـــن الأمـــم المتحدة شديدة السوء سواء من حيث التغذية وانتشار الأمـــراض أو غـــيرها، ويمكـــن القول أن الحكومة السودانية إمكانياتها ضعيفة جدا، كما أن المجـــتمع المدنى السوداني لم يقدم شيئاً يذكر لهؤلاء اللاجئين، برنامج الحكومة لعودة اللاجئين هـــو بـــرنامج طمـــوح جدا ولكنه يتوقف على وجود ضمانات امنية حقيقية للاجئين حتى لا يتعرضـــوا للاضـــطهاد مـــن قبل الجيش أو الجنجويد، ولهذا السبب يرفض اللاجئون مغادرة المعســـكرات التـــي يقـــيمون بهـــا والعودة إلى قراهم،الأمر الثانى تقديم عمل إنسانى عاجل للســـودانيين تحسبا من التأثيرات السلبية لموسم هطول الامطار التي تهطل مرة واحدة فى كل عام وإلا كان معنى ذلك ان الازمة برمتها ستستمر عاما كاملا إضافيا.

الأمـــر المحـــزن أنه لا يوجد أي وجود عربي او إسلامى لتقديم الدعم الانسانى فى دارفـــور وذلـــك باستثناء المساعدات المقدمة من قبل السعودية والامارات وعلى الرغم من اتخـــاذ قمة تونس قرارا فى هذا السياق وعلى الرغم من المناشدات المتعددة لجميع دول العالم فى هذا الاطار إلا ان المساعدات الإنسانية العربية لم تكن بالمستوى المطلوب.

وبالنســـبة للجامعـــة العربية ففى إطار وضعنا المالى المتردى سنرسل على الفور إغاثات طبـــية ســـنمولها مـــن صندوق السودان مع العلم أنه خاو ولكننا نحاول أن يكون هناك تواجدا عربـــيا علـــى الســـاحة فـــى دارفور على الأقل إنسانيا يسهم فى أن يبرز للعالم و للإخوة فى دارفـــور أن العرب لا يؤيدون ما تم فى هذا الإقليم من انتهاكات فى مجال حقوق الإنسان التي

قام بها الجنجويد وغيرهم فى جميع المجالات.

أما فيما يتعلق بمعسكرات اللاجئين فى تشاد فتجدر الإشارة إلى ما تعرض له وفد الجامعة العربية فى هذه المعسكرات، وقد نصحنا كثيرا فى البداية ألا نذهب إلى هذه المعسكرات خوفا من ان يكون هناك رفضا عنيفا من قبل اللاجئين كما ان اللجنة المنظمة أصرت على ألا ندخل المعسكرات وعلى أن تقوم هى بإحضار بعضا من اللاجئين إلى أفراد الوفد ليتعرفوا على آرائهم، واضطررنا لقبول ذلك على مضد حيث أثبتت الظروف أن ما أردناه لم يكن ممكنا. وفى أعقاب ذلك بدأ الحديث داخل جامعة الدول العربية عن هذه الأزمة، حيث كان وفد سودانى قد قام بزيارة هذه المعسكرات قبل وفد الجامعة العربية إلا أنه عاد غاضبا بعد أن تطور الأمر إلى مهاجمة اللاجئين لهم إلى أن تم تفريقهم باستخدام إطلاق النار وأصيب عدد كبير من أعضاء الوفد. وكان من الممكن ان يحدث لوفد جامعة الدول العربية لاسيما فى ظل كبر حجم أعضاء الوفد. وقد طالبنا هذه الجماهير أن ترفع شكواها إلى الجامعة العربية واضعة فى اعتبارها ان الجامعة ليست حكرا على الحكومة السودانية أو على الجنجويد وأن من مصلحتهم أن يفعلوا ذلك، كما وعدناهم أن نقول الحقيقة إلا أن الحقيقة لا تبدو دائما مريحة لجميع الأطراف، فالرئيس البشير لم يحضر للقمة العربية فى تونس بسبب تقرير الجامعة العربية، كما أبدت الحكومة السودانية احتجاجا شديدا على هذا التقرير.

وفى النهاية أود أن أؤكد على أن ما قلته هو رأى شخصي لى ولا يعبر عن رأى رسمى من قبل جامعة الدول العربية.

د.نادية مصطفى:

شكرا للأستاذ سمير على هذه الشهادة بحكم المنصب والاهتمام، وقد أثار كلامه فى ذهنى أمرين: أولهما من المسئول عما يحدث فى دارفور فهناك تمرد حدث وهناك محاولة من الدولة صاحبة السيادة لإخماد هذه التمرد. فما الذي حرك هذه التمرد الان هل هو جارانج قبل أن يدخل فى مفاوضات مع الحكومة السودانية لمحاولة زعزعة هذه المنطقة أم ذلك حدث تلقائيا بعد أن نجح فى المفاوضات مع الحكومة السودانية تحولت التحركات السياسية فى دارفور لتحركات عسكرية إعمالا لنظرية الدومينو طامعة فى تحقيق ما حققه الجنوب. فى كلا الحالتين هناك تمرد فى هذه المنطقة إلا انه مبنى على تراكمات سلبية كثيرة لأكثر من عقدين وهى قائمة ليس فقط على أسباب اثنية ولكن هناك أيضاً أبعاد اقتصادية وسياسية فهل نستطيع

أن نقـــول ان الحكومـــة الآن هى فى وضع الدفاع عن تماسك الدولة وهو ما يثير كل إشكالية العلاقـــة بيـــن جذور المشكلة وبين انفجارها الآن؟ أم أن هناك وجه آخر للعملة هو ممارسات هذه الحكومة من انتهاكات وهى تقوم بعملية مواجهة هذا التمرد.

الـــنقطة الثانية هى ان هناك ملامح صراع اثني عربي- إفريقي يتكرس بدعم من تدخل خـــارجى والخطـــورة انـــه يتعدى نطاق السودان بحيث يصل إلى العديد من الدول الإفريقية العربـــية وغـــير العربية بحيث تبرز ملامح صراع عربي افريقي بشكل عام، ويتأكد ذلك من خلال الغياب الاغاثي العربي- الإسلامي بحيث لا يظل على الساحة أمام الأفارقة التي انتهكت حقوقهم سوى غير العرب، بحيث يتكرس بالفعل هذا الانقسام العربي الإفريقي على هذا النحو، ومن ثم يثور مرة أخرى التساؤل حول التوجه المستقبلي لسياسة السودان الخارجية سواء تجاه مصـــر والعـــالم العربـــي أو الدول الأجنبية فى حالة نجاح تحالف القوى الإفريقية فى مقابل تحـــالف القوى العربية فى حكم السودان؟ هل يعد ذلك بداية انتزاع السودان من الدائرة العربية الإســـلامية؟ ومـــا دلالـــة ذلـــك النسبة لأمن المنطقة العربية بصفة عامة ووضعها فى النظام العالمى؟ وبالنسبة لأمن مصر بالتحديد؟

هـــذه قضـــايا خطيرة تظهر لنا من خلال عرض الأطر الكلية للموضوع بغض النظر عن التفاصـــيل، هـــى لعـــبة سياســـية خطيرة بين القوى السياسية المتنوعة المشارب فى الداخل السوداني، وهى كذلك لعبة سياسية خطيرة ما بين السودان والعديد من القوى الخارجية.

أهمية رؤى:

أنا بحكم تخصصى فى النظرية السياسة أهتم ببعدين رئيسيين هما إدارة الأزمة، إلى جانب استخلاص الدروس فما فشلنا فى تحقيقه فى حالة معينة لا يجب أن نفشل فى تحقيقه فى حالات أخرى.

ما قالته د. هيام فى غاية الأهمية، لاسيما وأنه يتعلق بمسألة التأطير أو تسكين القضية فهل نعتبرها مشكلة سياسية أم مسألة استراتيجية أم مسألة أمن قومى؟ أعتقد أن ما ينقصنا هو تحديد البعد السياسي بالمعنى النظرى أي كيف تتصور مصر السودان ومن ثم قد نستطيع تفسير هذا التعامل المخجل مع القضية، فالمخابرات المصرية على سبيل المثال على دراية تامة بكل ما يحدث فى فلسطين وبالمثل فى السودان ولكننا إما نقلل من شأن هذه الأحداث أو نقرر عدم التدخل تحت شعار التمسك بحق السودانيين فى تقرير المصير، وهو ما لا يمكن

الدفع به فى الحالة السودانية.
وكذلك البعد الإنساني، فلماذا لم تنشط لجان الإغاثة المصرية فى السودان وخاصة فى دارفور على الرغم من أن الأوضاع متدهورة فيها منذ زمن بعيد فى حين فضلت تلك اللجان والبعثات العمل فى أماكن أكثر بعداً كأفغانستان مثلا وهو ما يعكس خلطا واضحا للأولويات؟

إلا أن الأمر يرتبط كذلك ببعد إنساني واضح، وهو ذلك المتعلق بالإسلام ورموزه، فقد تكون الحكومة المصرية قد رفضت التدخل الانسانى من قبل لجان الإغاثة المصرية فى السودان بسبب وجود العديد من علامات الاستفهام حول التوجه السياسي الداخلى لنقابة الأطباء المصرية التي تقدم هذه الخدمات إلا أن هذه نقرة وتلك نقرة أخرى.كيف أن التصورات السياسية فى مصر تعانى من الكثير من الارتباك وعدم ترتيب الأولويات الأمر الذي قد يسفر عن كارثة للأمن القومى المصرى فى مجمله.
نحن نتعامل مع جهود الإغاثة فى السودان بقدر كبير من الاستخفاف مقارنة بالجهود التي تبذل على الصعيد ذاته فى فلسطين وفى العراق فلماذا ذلك؟ هل بالأمر عنصرية أم ماذا ؟

اعتقد أن الحكومة المصرية دعمت جون جارانج واحتفظت بعلاقات باردة مع الحكمة السودانية لأنها كانت فى وقت من الأوقات ذات توجه إسلامى، وذلك على أساس الخوف من انتقال التوجه إلى الداخل المصري.

نحن نحتاج لإعادة وضع وترتيب مصفوفة أولويات العلاقات مع السودان على نحو صحيح، بحيث يتم تحديد الأطراف يمكننا التعامل معها فى الوقت الراهن وأيها نخشى التعامل معها على أمننا القومى وأيها يشكل تهديدا للداخل وهكذا.

إن عدم وضوح الرؤية المصرية حول ما يحدث فى السودان يعكسه على سبيل المثال حضور مندوب المخابرات العامة المصرية إلى هذه الندوة، فحينما سألته عن الجهة التي يمثلها بحضوره أجاب بأنه يمثل الجهاز ككل على الرغم من وجود إدارة خاصة بالسودان فى الجهاز إلا أن أعضائها لم يهتموا بالحضور واكتفى الجهاز بإرسال شخص يقترب عمله من أداء العلاقات العامة وهذا ما يعد علامة خطر شديدة الأهمية.

من الواضح أن هناك تردى كبير فى الأوضاع الداخلية، نحن نكمل دورة أخرى من عملية رسم الخريطة، فقد أثير الحديث عن دور تشاد وهو ما يثير فى ذهنى الكثير من التساؤلات عن الدور الليبي فقد كانت ليبيا تعد البوابة للعب دور إغاثي عربي لاسيما فى

مجالات الإغاثة وإنشاء مراكز إسلامية ومدارس ودعم المجتمع المدنى كما كانت ليبيا لاعبا أكثر نشاطا من مصر فى الساحة السودانية على الأقل من الناحية العملية أمام الرأى العام وفى الواقع على الأرض، إلا أن هذا الدور قد تم تحييده مع اتجاه ليبيا للظهور بمظهر الشخص المهذب فى الساحة العالمية. ومن ثم اعتقد أن ليبيا ستتجه نحو الانزواء فى الشأن الداخلى للقيام بالإصلاحات الهيكلية المطلوبة منها فى الوقت الراهن وعليه فهى لن تتجه نحو التأثير على تشاد ومن ثم فقد فقدنا منفذا عربيا للدخول فى الشأن السوداني والظهور على الساحة السودانية خاصة فى ظل العزوف المصري، أما بالنسبة لأرتريا فإن المسألة السودانية وتطوراتها تحمل العديد من المخاوف بالنسبة لها حيث أنها تهدد بحدوث فالق فى نسيج الشعب الارترى الواقع فى نطاق المنطقة الوسطى ما بين العروبة والزنوجة.

من النقاط التي أود الإشارة إليها كذلك بالنسبة لمصر كيف أن الأشخاص يؤثرون فى توجهات السياسة الخارجية لمصر بصفة عامة؛ فعندما كان الدكتور بطرس غالى متواجداً فى عملية صنع القرار السياسى الخارجى لمصر (بغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع الكثير من توجهاته) كان هناك ثقل واتضح للدور المصري فى إفريقيا.

إعادة تعريف الأمن القومى بشكل اشمل بحيث يضاف إليه بعد إنسانى فلمصر دور انسانى واضح لابد من الاهتمام به ويحتل أولوية لدينا.

أعتقد أننا نشهد حالة عبر عنها نزار قبانى فى إحدى قصائده قبل وفاته بعنوان "متى يعلنون وفاة العرب؟"، فلم يعد -فى ظل ما يحدث الآن- من غير المتصور ألا تستمر عملية انفراط العقد العربي، لم يعد من المستبعد أن يتم تنفيذ سيناريوهات التقسيم التي كنا نقرأ عنها فى الثمانينيات بحيث تصبح هناك دولتين فى السودان وبحيث تنقسم مصر لدولة إسلامية وأخرى مسيحية وثالثة نوبية.

إننا نفترض أن الجهات المعنية لا تعلم أو غير مدركة للدور التي يجب عليها فعله، فنقابة الأطباء دورها إغاثي بحت وجهاز المخابرات دوره أمنى ومعنى بقضايا أكثر تفجرا كالقضية الفلسطينية. والجامعة العربية تحتاج للدعم وللإرشاد فى مجال العمل الأهلى، وها نحن نلقى الضوء على هذه القضية وعلى الدور الذي يجب أن يلعبه كل جانب، وكيف يمكن التشبيك فيما بين جميع هذه الأطراف بحيث لا يأتى التاريخ بعد ١٠٠ عام من الآن ليقول إننا لم نفعل أي شيء.

أرجو أن نعد لجلسة أخرى يقوم من خلالها كل منا بتكليف محدد فى مجال تخصصه بحيث نطور رؤية مستقبلية لدور مصر يقدم للتاريخ.

د.نادية مصطفى:

منذ سبع سنوات تقريباً وربما أقل كنت أعد بالمشاركة مع الدكتور سيف الدين عبد الفتاح لإنجاز مشروع بحثى عن مناطق العالم الإسلامي فى النظام الدولي الجديد.

وقد تولى الدكتور سيف الدين المنطقة العربية ووضع تصور لإشكاليات دراستها كان مفتاحه قضية تجزئة المنطقة العربية، ليس تجزئتها كمنطقة ولكن على مستوى الدول. وذلك انطلاقاً من خطة وضعها رئيس المخابرات الإسرائيلية فى نهاية السبعينيات وقال بعد معاهدة السلام المصرية -الإسرائيلية أن مصير الدول العربية لابد أن يرتبط بسيناريوهات تجزئة الدول ذاتها، وليس المنطقة فقط ما بين شمال أفريقيا ذو التوجه الأوروبى، والخليج ذو التوجه الأمريكى.

فما نحن بصدده ليس فقط هجوم على القومية العربية ولكن على منطقة تمثل دائرة حضارية واضحة الملامح ذات دور تاريخى، وهو هجوم يحقق مصالح القائمين به. ولا أحد يعيب عليهم هذا لأن السياسة لا تعرف إلا لغة القوة والمصالح.

ولكن السؤال هو: كيف حدث ويحدث ومازال يحدث هذا كله؟ والداخل الإسلامي العربى يشهد هذا دون أي إبداعات فكرية أو سياسية فى مواجهة هذا التردى الذي تشهده ونبرع فى تشخيصه ولا نبرع فى مواجهته؟ وهذه معضلة حقيقية فى المرحلة الراهنة خاصة بالنسبة لمصر فأين قدرتها وأين رؤيتها الاستراتيجية سواء كطرف فى الجامعة العربية أو كمصر فى حد ذاتها.

أ.حسام بهجت:

أنا اعتقد أن منظور القانون الدولي مفيد جداً فى توصيف الصراع فى دارفور : ذلك من ناحيتين أولاً كيف بدأ الصراع، الناحية الثانية كيفية التعامل مع وتحليل أبعاده المختلفة.

تمت بالفعل تجزئة المنطقة بين شمال أفريقيا الذى انفصل عن القلب العربى وعن الشرق الأدنى وعن منطقة الخليج.

وعند تحليل أحداث الصراع فى دارفور يتجه كثيرون لاستخدام مصطلح " التطهير العرقى" وأنا لست ميالاً لاستخدام هذا المصطلح باعتبار أنه ليس منضبط قانونياً. وهو بديل

عن "مصطلح الإبادة الجماعية" وهنا يوجد لدينا إطار قانونى يتمثل فى منع الإبادة الجماعية عام ١٩٤٨ قبل الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وكانت السودان ومصر طرفان فى هذه الاتفاقية التى تعرف الإبادة الجماعية على أنها ليس مجرد إبادة عرق كامل وإنما أى أعمال تهدف إلى التدمير الكلى والجزئى لأقلية إثنية أو عرقية أو خطف الأطفال . وتشير كثير من التقارير الصادرة. إلى وجود عمليات خطف لأعداد كبيرة من الأطفال من القبائل الأفريقية سواء لتجنيدهم أو لمجرد نقلهم من المعسكرات الأفريقية فى ظل خطة تغيير ديموجرافى واضحة. والاتفاقية لا تدع مجالاً للشك فى أن يوصف ما حدث فى السودان على أنه إبادة جماعية.

وجزء من هذه الإبادة تقوم به الحكومة السودانية نفسها، بقصفها المعسكرات وهذا ما تأكد على لسان شهود العيان.

ولكن أغلب الانتهاكات تتم على يد حركة " الجن جويد" وفى هذه المرحلة لم تعد العلاقة بين الحكومة و" الجن جويد" محلاً للشك، حيث توجد روايات موثقة على لسان بعض أعضاء " الجن جويد" الهاربين إلى دولة تشاد يروون فيها كيف قامت الحكومة بتجنيدهم وتوفير الأسلحة والزي الموحد ويوجد الآن شريط كاسيت متداول يستخدم فى قضايا اللجوء السياسي يقدم للمحاكم،وهو يحوى حوار باللاسلكي ما بين طيار سوداني يتحدث مع أحد "الجن جويد" ويقوم الطيار بتوجيه الجندي على الأرض ويدله على أماكن القرى فالعلاقة واضحة. ولكن ما تغير فى العلاقة هو استعداد الحكومة السودانية للاعتراف بهذه العلاقة وكان وزير الزراعة السوداني *وهو من رجال الحكومة الأقوياء* وهو مسئول ملف التكامل المصري-السوداني ينفى هذه العلاقة تماماً، بل على العكس يقول أن المدنيين فى دارفور يستغيثون بالحكومة المصرية من المتمردين "الجن جويد".

فى الوقت ذاته لم تقدم الحكومة جندي واحد من هؤلاء "الجن جويد" إلى المحاكمة بالرغم من أنها تتهمهم بالمسئولية عما حدث خلال الـــــ ٨ أشهر الأخيرة.

هذا بجانب حديث مطول مع وزير الخارجية السوداني الذي قال بالنص: "نحن لن ننزع أسلحة" الجن جويد" لأنهم يعملون معنا فى نفس الهدف وهو قتال المتمردين"، وهذا ما يتناقض مع الخبر الذي نشر بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٩ والذي يشير إلى أن الرئيس عمر البشير يتعهد بنزع أسلحة "الجن جويد".

وهذه قصة نجاح فبدون أي ضغط دولي تم التحول من عدم نزع الأسلحة إلى قرار نزعها والذى نتمنى أن يليه بعد ذلك محاسبتهم على جرائمهم.. بالفعل هى قصة نجاح ويجب علينا فعلاً أن نفكر لما تم حل هذه المشكلة بدون تدخل منا؟ أنا أفكر أين الأداء المصرى وأين الجامعة العربية؟ فالأداء المصرى على مستوى القمة يعكس غياب إدراك الأبعاد المختلفة للمشكلة وبالفعل توجد رؤية أحادية مخابراتية مبنية على الدراسات الأمنية فالرئيس عند سؤاله فى أحد المؤتمرات الصحفية قال بالنص "إن دارفور هى أيد أجنبية كانت تلعب فى الجنوب والآن تلعب فى الغرب". عند انعقاد اللجنة الدولية لحقوق الإنسان فى الأمم المتحدة هدد كوفى عنان بالتدخل العسكري فى دارفور إذا لم تسمح الحكومة بتقديم الإعانات الإنسانية.

كما ذهبت حرم رئيس الجمهورية لكى تروج لحركتها "المرأة والسلام" فى جنيف، حيث كان كل الكلام عن المرأة فى النزاعات المسلحة فى العراق وفلسطين ولم يتحدثوا مرة واحدة عن عمليات الاغتصاب الجماعى للسيدات اللاتى يجدوهن فى القرى بعد قتل رجالهن مثلما كان يحدث فى البوسنة.

أما عن دور الجامعة العربية، فتجدر الإشارة إلى أنه فى الوقت الذى كان يجب أن ينشط فيه هذا الدور فى دارفور من خلال اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان فى الجامعة العربية، انشغلت اللجنة فى إعداد أول تقرير لها عن المقابر الجماعية فى العراق بعد احتلال بغداد، والآن يتكرر نفس الشيء، نحن نعلم أن الجامعة العربية تتعرض لضغط من الدول الأعضاء ولكن نحن نعلم أيضاً أن الأمم المتحدة قد تعرضت لنفس الضغوط ولكن كانت طريقتها فى الرد على هذه الضغوط أنها استعانت بالمجتمع المدنى وبالصحافة وكانت تفتح أبوابها ليكون هناك دعم وحراك بداخلها يواجه ضغط هذه الدول. التقرير الذى قدم من مكتب المفوض السامى للجنة تقصى الحقائق الدولية كان متاحا على الإنترنت فى نفس الوقت الذى كان سيعرض فيه على مجلس الأمن، أما التقرير الخاص بالجامعة العربية لا أدرى سبب سريته الشديدة فى الوقت الذى كان سيشكل وثيقة غاية فى الأهمية. وفى الوقت الذى تقول فيه الحكومة السودانية أنها مؤامرة غربية وأنها نفس الأصابع الصهيونية التى كانت تلعب فى الجنوب كان هذا التقرير سوف يكون رداً على المزاعم السودانية.

وحتى هذه اللحظة هذا التقرير لم ينشر وأنا مندهش لأن النشر ليس مهم لقيمة الشفافية التى أرى أنه يجب أن ينشر من أجلها وإنما لقيم عملية، فعمل اللجنة العربية تقصى الحقائق قد

تم تمويله من ميزانية الجامعة العربية فمن حقنا أن نرى التقارير ومن حقنا أن يظهر للعالم وسيكون استقبال اللاجئين مختلف لو رأوا هذا التقرير الذي كان سيلعب دورا فى تحسين صورة الجامعة العربية لدى اللاجئين.

ويوجد مشكلة فى الأقليات فعندما كان يحدث ما يحدث فى دارفور كانت توجد أحداث "الحسكة" فى سوريا ولكن على أسباب أقل أهمية مثل مباراة لكرة القدم بين السوريين والأكراد فتحدث أعمال شغب يفتح فيها السوريون النار على الأكراد يلى ذلك حملة مداهمات لقرى كردية وعمليات تعذيب جماعى يموت فيها ثلاثة من الأكراد وعمليات حظر تجول ولم يحقق حتى الآن فى الاقتحام الاسرائيلى لمعسكر رفح والهجمات الجوية على الفلوجة فى العراق.

كل هذا يجعلنا نطرح سؤالاً مهماً هو أيجب أن يكون الاعتداء من الخارج لكى نهتم؟

وماذا بعد أن اجتماع اللجنة العليا المصرية- السودانية الشهر القادم هو الخطوة القادمة التي يجب أن نفكر فيها وكيف سيتم وضع قضية دارفور على أجندة الاجتماع، لأنه من المحزن أن يذهب رئيس الوزراء المصرى إلى السودان بعد توقيع الاتفاقيات ويعود نائب الرئيس السودانى ولا يكون هناك تصريح واحد على الأقل يدين ما يحدث هناك.

فيجب أن نضع هذا الموضوع على الأجندة أو ننظم شيء على هامش الأجندة يبرز أن المجتمع المدنى على دراية بما يحدث.

أما تقرير الجامعة العربية فلا بد أن يكون أساسا لأى عمل عربي، لأن تعويض الضحايا وتحقيق العدالة هو الطريقة الوحيدة التى تضمن ألا يتكرر ما حدث فى العراق، فلولا أحداث حلبجة والأنفال وما قام به الرئيس المخلوع صدام حسين من انتهاكات ما كان العراق محتلاً الآن.. ولا نريد أن يتكرر هذا فى السودان وذلك من منظور إنساني بحت، فأنا أرى أنه من القصور التعامل مع ما يحدث فى دارفور من منظور المصالح الاستراتيجية لمصر فقط، فالأزمة الإنسانية فى السودان أحد أوجه أزمة حقوق الإنسان، أى أحد وجوه انتهاكات القانون الإنساني الدولي والجرائم الإنسانية التى ارتكبت بالمعنى القانونى.

لابد من إقامة لجنة تقصى حقائق ومصالحة أى محكمة شعبية مثلما حدث فى جنوب أفريقيا.وهنا يمكن القول أن دور الجامعة العربية لا يستدعى تغييرالميثاق، فيمكن أن تقوم الجامعة بهذا الدور فى ظل الميثاق الحالى لأنها إذا لم تقم بهذا الدور وأرى أن الأولى لحفظ ماء وجهنا أن تقوم جامعة الدول العربية بمعاقبة المجرمين.

أ. هاني رسلان:

اتفق مع الأستاذ حسام فى أن حقوق الإنسان والقيم الأساسية للمواطنة لا تتجزأ و يجب ان ندافع عنها فى كل مكان ولكن أرى أن هذا العرض مجتزأ ويغيب عنه البعد الاستراتيجى، وأنه يصب مباشرة فى الأهداف الغربية حول تقسيم السودان وإعادة صياغة وجه السودان كله وتوجهه تحت حجة الانتهاكات الإنسانية التى تبرر التدخل الدولى، واذا لم يحدث هذا فالبديل هو التفكيك والتقسيم وكونفيدرالية ما بين كنتونات.

يجب أن لا نفصل بين البعد الاستراتيجى والبعد الإنساني، فالبعد الإنساني لايمكن الاستغناء عنه ويجب بذل الجهود فيه ولكن من خلال الرؤية الاستراتيجية حتى لا تكون الأهداف فى صالح المخططات التى تراد بنا فأين كانت الأمم المتحدة أثناء ما يحدث فى إسرائيل وفلسطين وفى رفح؟ الأستاذ حسام ينتقد الاهتمام برفح وغض النظر عن الأكراد، فماذا يفعل الأمريكيون فى العراق وفى المعتقلات وفى أبو غريب؟ إن كل الحجج التي تقال الآن عن صدام حسين وخلافه هى كلام إعلام غربي لا علاقة له بالواقع وإنما مصالح. والآخرون يتباكون على مايحدث فى السودان فنبكى دون رؤية لستراتيجية لبناء القوة الذاتية لمواجهة المخططات التي تُراد بنا .. هذا لايعنى أننا ضد حقوق الإنسان وضد القيم الأساسية ولكن يجب أن يتم فى هذا الإطار الاستراتيجى وليس خارجه.

د. نادية مصطفى:

هناك مستويين للحديث هما: كيف ولماذا بدأ الأمر فى دارفور، وكيف سيتم إدارة الأمر فى دارفور؟

فى تصورى هذين المستويين لا يمكن الفصل بينهما، ومن هنا فإن الإجابة على كيف ولماذا بدأ الأمر فى دارفور توضح الإطار الاستراتيجي الكلى الذى على ضوءه يمكن أن نقيم الجزيئات التي تأتى فى الإجابة على كيف تتم إدارة الأزمة، وعلى رأسها ما يسمى انتهاكات حقوق الإنسان فى دارفور من جانب الحكومة السودانية. ولهذا أطرح هذا السؤال: كيف أعتبر إعلان البشير نزع سلاح "الجن جويد" نجاحاً يجب التركيز عليه؟ ولماذا لم نكن نعطى وزناً لما حدث فى جنوب السودان ودعم جارنج من الخارج بطريقة كبيرة جداً تهدد وحدة السودان؟

وفى الأزمات المناظرة السابقة: البوسنة وكوسوفا والشيشان كان هناك هذا السؤال عن العلاقة بين حقوق الإنسان وبين الدولة وحقها فى الدفاع عن سيادتها ووحدة أراضيها؟ وكان هذا الأمر مطروحاً بالنسبة للصرب وروسيا والعراق وذلك فى صورة ثنائيه كما لو كانا الأمرين(حقوق الإنسان وسيادة الدولة) لا يمكن الحفاظ عليهما معاً.

الدولة إذا أرادت الحفاظ على وحدتها وسيادتها تلجأ إلى قمع التمردات وانتهاكات حقوق الانسان وهذا ما نرفضه مثلما رفضنا ما فعله الصرب مع الكوسوفيين والبوسنيين وما فعله الروس مع الشيشان ولكن سكتنا عما فعله صدام حسين وغيره ولذا فنحن الآن مواجهون بإشكالية خطيرة وهى ازدواجية المعايير لدينا. ونحن نتحدث فى هذه الأمور نقول الشيشان لهم الحق فى الاستقلال وكذلك كوسوفا والبوسنة ولكن نقول من ناحية أخرى أن جنوب السودان ليس لهم الحق فى الاستقلال وهكذا....

إننا أمام معضلة ولذا هل يمكن أن يكون هناك خطاب واحد حول القضايا التى تطرح نفس الاشكاليات وتضع دائماً حق تقرير المصير فى مقابل وحدة الدول وسيادتها وتكاملها .

أنا أتحدث من ناحية فكرية ومعرفية وليس سياسية فقط لأنها معضلة تواجه المنطقة العربية الآن بقوة شديدة جداً، هل مصيرنا أن نكون جميعاً فيدراليات؟ فالحل الأمريكى للعراق هو فيدرالية.. هل يراد هذا الحل أن يعمم فى المنطقة أم ماذا؟ وماهى مبررات هذا الحل ومادوافعه؟ هل الوقائع المحلية أم الخطط الاستراتيجية العالمية والإقليمية أيضاً؟

أ.هبة رؤوف:

ما قاله أ. حسام قادم لا محالة.. نحن فى النهاية ظللنا نفكر ونحن ننظر للخريطة ولا ننظر لباقى الآفاق وهو يقول أنه يجب أن نأخذ هذا الكارت بأيدينا ونقول الحق فى تطبيق العدالة ومحاسبة المسئولين.

وقدم الحل الجسر بين سيادة مطلقة للدولة ومراعاة معايير حقوق الإنسان الدولية التى تقود الناس للمحاكم والتدخل الدولى أو الحل الإقليمي. هو لم يقل أن نأتى بالخارج لتحكم علينا ولكن تفعيل قوى الجامعة العربية حتى نكتسب هذه المصداقية .

هذا الجسر الإقليمي يعد الملجأ الأخير لنا، فالجامعة تشكل على الصعيد الإقليمي ما تشكله منظمة الأمم المتحدة على الصعيد الدولي فعلى الرغم من كل عيوبها والهيمنة الأمريكية عليها لا نزال نرفض إلغائها ونطالب ببقائها.

د. عراقي الشربيني:

المشكلة السودانية مشكلة معقدة ومتداخلة وكل ما يحدث الآن ينعكس على مصر، فما هو موقفها وما هي انعكاسات ما يحدث في السودان على الدور المصرى؟

هل نتحدث كصناع السياسة المصرية وما يجب أن نفعله أم أننا نتحدث بلسان المفكرين والأكاديميين؟

لغة صانع السياسة هي لغة مهتمة بقضايا عاجلة لا تحتمل التأجيل والملف السودانى متعلق طوال عمره بالمياه وهو ملف أمنى وطالما أنه ملف أمنى فهذا يعنى أن المعلن فيه أقل بكثير جداً من الغير معلن.

لا شك أن مصر لها دور شديد الفعالية فى المنطقة وهذا الدور ينصب على حماية مصالح مصر المائية.

نحن إزاء جانبين، أولهما أن هناك أوضاع مترديه فى دارفور وهى أوضاع معقدة وأسبابها عميقة الجذور وهى أسباب تاريخية منذ الاستعمار وأسباب متعلقة بالنواحي الإيكولوجية والتركيب الأمنى للمنطقة وقد تفجرت هذه العوامل التاريخية بسبب عوامل وظروف دولية وداخلية .

ولو أخذنا بالظروف الداخلية والتاريخية نجد أن كل ما يحدث الآن من تطهير عرقى أو صراع أمنى هو أمر منطقى.

أما بالنسبة للجوانب السياسية العاجلة، فهناك تدخلات خارجية وتهديد لوحدة السودان وتهديد حتى للمصالح المصرية، فكيف نوفق بين تدخل الحكومة والتى من حقها أن تتدخل لحماية الوطن وترابه واعتبارات حماية الحرية وحقوق الانسان؟

وإذا قلنا أن الحكومة تسلح "الجن جويد" فمن الذى يسلح الجانب الآخر وهو المتمردين؟ إذن هناك أطراف أخرى لها مصالح متناقضة مع الحكومة السودانية .

هل نحن كمصر مع الحكومة السودانية كموقف أمنى استراتيجى؟ وفى هذه الحالة نحن لا نستطع أن نلوم الحكومة على أنها لا تعلن عن ما يحدث فى دارفور وأنه مهدد للحقوق الإنسانية ولكن ما نلوم عليه الحكومة المصرية أنها لا تستطيع اللعب الجيد بالأوراق حيث كان يمكن أن تلتزم الحياد حقيقياً وليس نظرياً فقط.

هل الحكومة المصرية مخطئة فى موقفها من الحياد التام المعلن (اللامبالاة التامة

المعلنة)؟

الحكم صعب لأننا لا نعلم ما يحدث تحت السطح. إن الوضع الآن في السودان بالغ التعقيد لأننا إزاء موقف فيه تهديد مباشر فكيف نستطيع أن نعالج الأزمة مع المحافظة على الأمن المصرى لاسيما فيما يتعلق بالمياه؟

يُقال إن جارنج يريد السودان كوحدة واحدة ولكن هناك مشاكل قوية والمشكلة الأساسية هى موقف الشماليين فى السودان.. ألا يمكن أن يكون هذا الدافع معمقا للانفصال فبعض سكان شمال السودان يقولون أننا كعرب شماليين مسلمين تعبنا من هذا التمرد السافر وياليت الشمال السودانى ينفصل ويحقق الوحدة مع مصر، فيما يقول آخرون أن أي استطلاع وسط الشماليين عن الانفصال عن الجنوب والغرب سيؤكد أن ٩٩ % يؤيدون الانفصال والوحدة مع مصر حقنا لدمائنا.

هذا الكلام يعكس وجهة نظر شمالية، ويرى بعض المثقفين السودانيين أن جارنج يقوم بلعبة ما وهى أنه يريد أن يستغل الفترة الانتقالية فى الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب ثم يستقل بالجنوب وينشئ البنية الأساسية له أما الشماليين فيعترضون على القيام باستفتاء لتقرير المصير فى الجنوب وعدم إجراء مثله فى الشمال.

إن مصر لها صلة بهذه الأمور، كيف يمكن لمصر أن تضم جزء من السودان فى نهاية المطاف؟ تقوم الرؤية المصرية على أن حماية الأمن المائى المصرى هى الأساس، والطريق الأساسي لحمايتها هو القوة العسكرية.

ومن ثم فالمفاوضات المصرية مستمرة مع دول حوض النيل وإن كانت المفاوضات غير معلنة، وفى هذه المفاوضات تكون هذه الدول متحفظة وتعلم أنها لو قامت بأى مشاريع تعوق المياه سوف تدمر هذه المشاريع مثل ما حدث من قبل.

أ.سمير حسني:

كنت أود أن يطلع الأستاذ حسام على إمكانيات الجامعة العربية أكثر والفجوة القائمة ما بين اتخاذ القرار وتنفيذه .

يتم اتخاذ القرارات بدرجة عالية من الكفاءة وما يحقق احتياجات محددة ولكن التنفيذ لا يتم، لأنه متروك لإرادة كل دولة على حدة دون وجود آلية محددة للتنفيذ أو جزاءات على من لا ينفذ القرارات. وبالتالى تمتلك الدولة العضو (الفيتو) على حركة جامعة الدول العربية

وبالتالى فمن الطبيعى أن يلقى طلب السودان عدم نشر أى تقرير عن دارفور موافقة الأمين العام.

بالرغم من أن الصراع يدور بين قبائل عربية وأخرى أفريقية، فلا يمكن القول بأن الصراع عربى أفريقى لأن هناك بعض القبائل العربية رفضت غزو القبائل الأفريقية.

وقد تم تصوير أن هناك إبادة جماعية أو تطهير عرقى عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة والأمريكيين على وجه الخصوص.. ولكنى أستطيع أن أقول أننى كرئيس بعثة للجامعة العربية لم ألمس دلائل على أى إبادة جماعية أو تطهير عرقى. هناك مبادئ وآليات محددة للصراع ولكن التعبيرات السياسية التى استخدمت تفتقر إلى الدقة ولم تبنى على أسس منهجية بمعنى أن نرسل بعثات علمية للتأكد من صحة هذه الجريمة.. نحن كبعثة للجامعة العربية لا يمكن أن نؤكد هذا الكلام لأننا غير مؤهلين للقيام بهذا الدور ولم نمتلك الوسائل أو الكفاءات التى تمكننا من القيام به ولكننا (على الرغم من ذلك) نمتلك مؤشرات فى الاتجاه المعاكس.

هناك أضرار بالغة بمصالح مصر كما أن هناك غيابا مصريا فى آليات حل الأزمات السودانية، بل على العكس نرى ان مصر قد تكون أحيانا أحد المتهمين مثل ما نراه من اتهام أهل دارفور لصر بتصدير السلاح الذي تم استخدامه فى عمليات الإبادة.

د.عراقى الشربينى:

مشكلتنا مع السودان هى أننا نرتبط مع السودان بوضعه الحالى بمصالح هامة جداً تبدأ بالمصالح المائية، أما السودان فمصالحه ليست مع مصر وإنما مع أثيوبيا وتعاونه مع أثيوبيا أفضل له من تعاونه مع مصر.

وبالفعل كانت هناك اتجاه لوضع اتفاقية فى عام ١٩٩٨ بين السودان وأثيوبيا لإنشاء ثلاث سدود فى أثيوبيا تقوم بمنح كهرباء لأثيوبيا وأرض زراعية خصبة للسودان إلا أن مصر لم توافق على هذه الاتفاقية وسببت فى إفشالها لأنها كانت ستتسبب فى الإضرار بمصالحها. فالمنطقة ضخمة جداً ما بين النيل الأزرق والنيل الأبيض.

ومصر ليس لديها أى شىء يمكن أن تقدمه للسودان بعكس السودان فلديها مياه يمكن أن تقدمها لنا.. ومن ثم فإن حديثنا عن التكامل وغيره ليس واقعيا وليس حقيقيا فإن زراعة أى أرض جديدة فى السودان سيأتى على حساب المياه ولن توافق مصر على هذا لأنه يضر

بالمصالح المصرية.

ولكن لو أن هناك سودان آخر وهو السودان الشمالى فسوف يكون مضطرا لأن تكون مصالحه مع مصر لأنه سوف يواجه مشاكل كبيرة مع الجنوب فهل نحن نستطيع أن نواجه الدولة الجنوبية بعد امتداد حدودنا لتشمل الجزء الشمالى من السودان؟ وذلك بالرغم من أن مصالح الجزء الجنوبى لن تكون مع مصر على الإطلاق لأنهم قد حولوا مسارهم إلى مونبثا؟ فى النهاية يمكن القول أن الذي يحكم الموضوع هو القوة المصرية، والتى تتمثل فى أمرين:

- القوة العسكرية
- إسراع مصر فى وضع إطار قانونى ينظم أوضاع المياه بين الجانبين.

توجه إلينا اتهامات الآن بأننا نقوم بكل هذا اعتماداً على الولايات المتحدة وأن مصر تستند على الولايات المتحدة كى تحافظ على مصالحها. ونحن نقول إن الولايات المتحدة تعمل هناك وتقوم بألاعيب لخدمة مصالحها الخاصة التي تتناقض مع مصالح مصر فى أغلب الأحيان.

أما بالنسبة للعلاقة بين العرب والأفارقة فهناك التعليقات التى تذكر أن هناك استحالة فى التعايش بين الثقافة العربية والأفريقية. وتتمثل الخطورة الكبرى للصراع فى السودان فى أن حدوث الانفصال هو تكريس هذه الحقيقة ولحق تقرير المصير فى حد ذاته على اعتبار أن الأفارقة لا يستطيعون التعايش مع العرب باعتبارهم أقلية. وهناك تطور جديد فى القانون الدولى وهو تطبيق مصطلح حق تقرير المصير على الأقليات أيضاً فمنذ البداية كان هذا المصطلح مختص بالاستعمار فقط، ولكنه تطور الآن ليشمل الأقليات أيضاً.

وأنا أرى أن مصطلح التعاون العربى- الأفريقى كلمة سياسية خاطئة لأنه يعنى تقسيم الناس بين العرب والأفارقة بالرغم من أن ثلثى العالم العربى أفارقة.. فما هى المصلحة السياسية لمن يقولون نحن عرب وأنتم أفارقة مثل نحن عرب وأنتم أوروبيون ولكن اين المصلحة فى التمييز بين العرب والأفارقة؟

د. نادية مصطفى:

نجد أننا كلما ازدادنا حديثاً وجدنا أن هذا الدارفور ليس إلا جزء من إطار أكبر شديد الخطورة والتعقيد، وأنها ليست قضية عرقية وإنسانية فقط ولكنها قضية معقدة يتم إدارتها من جانب كل طرف بما يتناسب مع مصالحه وأهدافه فى هذه المرحلة الراهنة الخطيرة.

هـ. إجلال رأفت:

هناك نقطتين جوهريتين لابد من الحديث عنهما، هما:

-من هو المسئول عن المشكلة فى دارفور؟

-الدور المصرى فى السودان بشكل عام.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى: تُطرح العديد من الأسباب المقترحة مثل الصراع على السلطة أو المحور العربى- الإفريقي (العنصرية)، دور جارنج وإسرائيل. وأنا أرى أن هذه العوامل كلها متداخلة ولكنى أعطى أولوية أولى للتهميش الاقتصادي والسياسى بين المركز والأطراف بشكل عام.

كما أن الهيكل الاجتماعي فى السودان مسئول بنسبة كبيرة عما يحدث لأنه يعتمد على القبلية والطائفية وهو عنصر الانتماء الأول بالنسبة للسودانى، ثم يأتى بعده الانتماء القومى ولذلك عند أى مشكلة فى السودان يدخل الفرد فى حماية القبلية أو العرقية وكل منها يتكلم عن السودان من وجهة نظره ومصالحه وهذا هو الاختلاف بين مصر والسودان.

أما العنصر الثالث فى الترتيب فهو عنصر الاستعلاء العربى، حيث تشير كل الوقائع والوثائق والمراجع والشخصيات إلى أن هناك استعلاءً عربياً على العنصر الإفريقي. ولذلك يتحمل العنصر العربي الجزء الأكبر فى الصراع الموجود بين العرب والأفارقة فى السودان.

وأرى أن جارنج ليس العامل الأساسى فى المشكلة الحالية فى دارفور. فجارانج يضغط على الحكومة ولكنه ليس الفاعل الرئيسي فى الموضوع، يمكن القول أنه كان فاعلا عندما تفجرت الأزمة ذاتها فى بداية التسعينيات على أيدى بولاد. ولكن الآن قد يكون جارنج مشغولا أكثر بترتيب جبهته لتولى مسؤولياته فى حكومة الجنوب الجديدة.

أما بالنسبة لعنصر إسرائيل، فأظن أنها ليست لها تأثير مباشر فيما يحدث فى دارفور ولكنها ستستفيد منه مثلما سيستفيد الغرب. وهى الآن مشغولة بكيفية نقل استثمارات إسرائيلية إلى السودان وبشكل خاص فى الزراعة إما عن طريق شركات أمريكية وأجنبية أو للأسف عبر شركات عربية.

أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية: أنا مؤمنة بأن مصر لم تستطع رسم استراتيجية (بمعنى سياسة عامة طويلة أو قصيرة المدى) جيدة تجاه السودان وأفريقيا بشكل عام.

وتجدر الإشارة إلى أن المخابرات العامة المصرية هى التى تتحكم فى ملف السودان وهى تنظر للسودان نظرة أمنية تعتمد على الثوابت الموجودة منذ ٥٠ عاماً، والدليل على هذا أنه عندما تتاح لمصر فرصة التدخل تتحالف الحكومة المصرية مع الحكومة السودانية العسكرية برغم كل التجارب السابقة ووقوف القاعدة السودانية بشكل عام ضد هذا الشكل من التدخل مما يضر كثيرا بالمصالح المصرية فى السودان.

وعندما تتدخل مصر مع المعارضة السودانية تتدخل مع الحزب الاتحادي الديمقراطى مثلما حدث منذ ٥٠ عاماً وكأنها لم تدرك أن الحزب الاتحادي ليس له أى تأثير على الساحة السوادنية الآن، وأن الحزب منقسم على نفسه، فرئيس الحزب مولانا الميرغنى يواجه معارضة جادة حتى من الجزء المتبقى معه ومأخوذ عليه الديكتاتورية الكاملة التى يدير بها الحزب وانحصار إدارته فى أفراد محدودة من المقربين إليه لذلك لم يعد للحزب ثقل سياسى يذكر على الساحة السودانية ومع ذلك أنفقت مصر ملايين الشهر الماضى لتجميع الحزب الاتحادى وانتهى الأمر إلى لاشئ اللاهم إلا ولاية ابنه الأمانة العامة للحزب وأصبح الحال أسوأ مما كان إلى جانب نمو شعور مضاد للحكومة المصرية.

المخابرات المصرية ليس لديها استعداد لسماع أى رأى أخر وقد قمنا بدعوة شخص مسئول عن الملف للمشاركة فى هذه الندوة وعندما أتى حضر معنا نصف ساعة شعرنا من خلالها أنه لايهتم بالموضوع ثم تركناورحل.هذا يعطى انطباعا بأنهم يكتفون بما لديهم ولايحتاجون لسماع آراء أخرى وطالما أن مصر تنتهج هذا الطريق الأحادى النظرة لن يكون لها سياسة إيجابية فى السودان ولا فى أفريقيا.

فمثلاً فى مسألة التكامل وافقت مصر على الحريات الأربعة وسوف تدخل فى اتفاقيات تكامل مع الحكومة السودانية كما لم تحاول استطلاع أمر القاعدة أو تستمع للقوى السودانية الأخرى التى تمثل ٩٠% من السودانيين ويرفضون التكامل المصرى-السودانى والحريات الأربعة.

فالحصيلة النهائية أن مصر تخطط استراتيجية طويلة المدى مع الحكومة السودانية التى من المتوقع أن تستبدل بعد ٣ سنوات وربما قبل ذلك ويعنى ذلك أن مصر تتعامل مع كيان معرض للانهيار.

التواجد المصرى لازم وضرورى ولكن بآلية وشكل مختلف عما هو الآن.

أما بالنسبة لمصلحة السودان وهل هى مع مصر أم مع أثيوبيا، تجدر الإشارة إلى مقولة يتبناها د. حسن الترابى وأتباعه وهى أن مصلحة السودان ستكون إما شرقاً أو غرباً.. لكنها لن تكون شمالاً لأنه سوف يكون تابعاً لمصر ولن تكون جنوباً لأنه مرفوض بسبب القضية العرقية والدينية.

إلا أن الحقيقة أن السودان مثلما يحتاج أثيوبيا هو شديد الاحتياج لمصر فهى بالنسبة له مخرج على البحر المتوسط وعلى أوروبا. وبالنسبة للزراعة يمكن أن تقدم مصر خدمات كثيرة وليس فقط نقل الفلاحين لأن هذه الملايين الكثيرة تخلق مشاكل كبيرة لا يقبلها السودانيون ولا يجب أن نقبلها نحن أيضاً.

لكن على الأقل يمكن أن تقدم مصر تدريبا للعمالة السودانية الزراعية أو أن تقيم مشروعات زراعة مشتركة فى الأماكن المروية على المطر وهى كثيرة وخصوصاً فى الجنوب، كما يمكن أن تحل لمصر بعض المشاكل مثل زراعة الأرز والقصب والمحاصيل التى تحتاج مياه كثيرة.

<u>أ.هبه رؤوف:</u>

(هناك فتن تدع الحليم حيران) أنا مختلفة مع د. عراقى فى ثقته الزائدة فى الاستراتيجية المصرية تجاه القضية السودانية، فنحن وثقنا فى النظام المصرى فى المساحات السيادية المختص بها وأثبت أنه لم يكن يفعل شيئاً ولا يمكن أن نراهن على سياسة لا تقوم على أركان متكاملة، فالسودان ليس فقط ملف أمني.. لقد فوجئت أن نقابة الأطباء لا تعلم أن السودان قد ظهر فيه مرض الإيبولا فالأمر ليس أمنى فقط وإنما صحى واجتماعى فضلا عن عدة أشياء أخرى.

لا يجب أن نتحدث عن حرب المياه ونحن نتحدث عن السودان وإنما عن إسرائيل فإن إسرائيل لا تمزح فمن حقنا أن نعرف الاستراتيجية المصرية فى السودان وأنا أقترح أن نقوم بالتخطيط لندوة وتسمى "مستقبل السودان".

أما بالنسبة لموضوع اللاجئين السودانيين فى مصر فيبلغ عددهم ٢٠ ألف لاجئ تتولى رعاية أمورهم الكنيسة القبطية الإنجيلية التابعة لبريطانيا فى مصر فى الزمالك، فلماذا لم نسلمهم أو نوليهم للهلال الأحمر؟ ولكن فى النهاية يزداد الناس عنصرية هنا، فقد قال لى القس البريطاني المسئول عنهم فى الكنيسة القبطية الإنجيلية أنهم يتعرضون للتحرش من جانب

الشرطة المصرية فى صور عدة من إيقاف وضرب وإهانة مما يدفعهم دائماً للسير حاملين ورقة من المفوضية الخاصة بالأمم المتحدة تثبت أنهم لاجئين، فنحن بدلاً من أن نكون منهم جماعات تدين بالولاء لمصر فى الجنوب، نجعلهم أكثر كرهاً لنا ولهذا فأنا أتشكك فى أن العاملين على هذا الموضوع على دراية بما يفعلون.

أما بالنسبة لجرائم الدولة، من حق السودان أن تفرض سيادتها ضد المتمردين ولكن ليس من حقها أن تغتصب النساء، مثلما أنه من حق الأمن المصرى أن يحمى الوحدة المصرية ولكن ليس من حقه أن يعذب المساجين وهذا الأمر غير مقبول.

فنحن فى حاجة لأن نقدم خطابا والتزاما مركبين، ففى الوقت الذى نتحدث فيه عن حماية السودان والوحدة ووجود نظام سودانى قوى ديموقراطى قائم على الفيدرالية، لا بد فى حالة حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان أن تقوم الحكومة السودانية بمعاقبة مرتكبي تلك الجرائم.

عندما يستخدم الغرب أو الولايات المتحدة الطريقة المزدوجة فى المعايير فإنه يستخدمها لصالح المؤسسة أو الأمن القومى أو البلد، ولكننا عندما نستخدم هذه الطريقة فإنها ليست للمصلحة وإنما أيضاً تضربها ولو أنها للمصلحة فإن لها مبررات وهذه هى الكارثة التى نواجهها.

د.إجلال رأفت:

نعم يشكل السودانيون المقيمون فى مصر ورقة رابحة فى يد مصر فهم من كل الفئات ومقيمين لمدة تتراوح بين ١٣: ١٤ عاما ولكننا لم نحسن لم نحسن إستخدامها لصالحنا، فبعد محاولة اغتيال مبارك لقى السودانيون المقيمون فى مصر كثيراً من الإهانات قد تصل إلى حد الحجز فى الأمن عدة أيام.

من ناحية أخرى يلاقى السودانيون فى المناطق العشوائية كثيراً من المآسى الصحية وغيرها.

وهناك بعض الجمعيات الطوعية تتعامل مع السودانيين المقيمين مثل جمعية المنتدى الأهلى لمصر والسودان تحت مظلة المركز الوطنى لمساندة المنظمات الأهلية المصرية ومن خلاله قام كثير من السودانيين الجنوبيين بإنشاء جمعيات طوعية صغيرة مصرية سودانية ولكنهم للأسف يتعرضون كثيراً لمسائلة الأمن ،ومازال على الرغم من ذلك عددهم يقدر بمئات الألوف حتى بعد رحيل الكثيرين منهم إلى أمريكا وإلى السودان.

ونحن فى حزب الوفد عندما نعقد جلسات وندوات مع السودانيين نفاجأ بالأمن ورجاله داخل القاعات لكى يروا ماذا نفعل ويسمعوا ماذا نقول مما يدفعنى للقول: اتركوا المجتمع المدنى يعمل. فهو الأقرب إلى الشعوب ولديه مداخله الكثيرة لتوثيق العلاقات بينها.مما يشكل لبنه جيدة لبناء العلاقات السياسية والاقتصادية للدول.

أ. هانى رسلان:

أعتقد أن هذه الندوة لو أقيمت بعد شهرين أو ثلاثة سوف تكون فى غاية الأهمية وستكون إضافة فارقة لأن الجسم الأساسي لاتفاقيات السلام قد شيد بالفعل، وبدأت ردود الأفعال الأولية الحزبية والسياسية والفكرية والدولية تظهر وسوف يتم البت فى مسألة القرارات الدولية آنذاك وهذا سوف يلعب دوراً كبيراً فى تحديد مستقبل السودان.

لقد تحدثت د: إجلال عن أسباب مشكلة دارفور وأنا أتفق معها فى رأيها وأيضاً مع حديث د. هبه عن أننا لا نستطيع التصرف بوجهين وكل ما نطالب به الآن هو أن يكون التدخل الإنساني والحفاظ على حقوق الإنسان التى نطالب بها لنا فى مصر يجب أن يقر فى إطاره الإستراتيجي حتى لا نتحول نحن إلى أداة فى غفلة ودون أن نشعر، فعلى سبيل المثال التوجه الإغاثى يجب أن يكون قويا وأن يضع فى اعتباره نقطة غاية فى الأهمية وهى الإسلام العربي والإسلام الأفريقي الأسود.

وحول مسألة الكونفدرالية والمستقبل بين علاقة مصر والسودان إذا حدث انفصال فى الجنوب، فيمكن القول أن الصورة حتى الآن غائمة وتقديرات بعض المسئولين في أحاديثهم الخاصة تشير إلى أنه إذا أجرى استفتاء فى هذا الوقت ربما يختار الجنوبيون الانفصال لأن هناك شحن معنوى ونفسى هائل ضد الشماليين لدى الجنوب لكن الحركة السياسية فى الجنوب يمكن العبث فيها بسهولة لأنها حركة غير متحدة فجون جارنج نفسه من الأسهل له أن يقوم ببناء التحالفات فى شمال السودان من أن يقوم بها فى الجنوب لأنه هناك مذابح كبيرة ومعارك ضارية والعداوة والانقسامات والضحايا فى العراك الجنوبى أكثر بكثير من خسائرهم فى القتال ضد الشمال.

أما الحكومة السودانية فلأسباب دقيقة ومصلحية وربما شخصية ترحب وتدعم التعاون مع مصر، وهذا الأمر ليس له أى عمق لأن هناك بعض رؤوس النظام السودانى متهمين من الولايات المتحدة في جرائم إرهاب ونفس التهم تتكرر الآن فى دارفور، ومن ثم فإن الولايات

المتحدة تحول الضغوط إلى ضغوط فردية للحصول على مكاسب سياسية من خلال هذا الضغط.

إن التعاون المصرى-السودانى يعد الآن مطلبا بغض النظر عما إذا كان أم لم يكن له أى عمق، فالمفترض أن تستغل مصر هذا الظرف التاريخى إذا كان هناك خطة أو استراتيجية واضحة بمنظور جديد.

أماالقول بأن مصالح مصر فى مياه النيل فقط، فأعتقد أن هذا القول به الكثير من الابتسار والتسرع لأننا إذا نظرنا إلى الخريطة الاستراتيجية فى مصر فقد كان هناك توجه قومى مع مشروع الرئيس جمال عبد الناصر ولكنه ضُرب وأصبح الحديث عنه مثير للسخرية. أما الفكرة الإسلامية فقد لقيت تعثرا شديدا فى الفترة الأخيرة ومصر بقدرتها وأزمتها الحالية محاصرة أيضاً وليس لديها القدرة على الخروج من هذه الأزمة؛ وأعتقد أن العودة لإطار وادى النيل سوف يكون مناسباً مع الاحتفاظ بالفاعلية للحلقات الأخرى فى دائرة الاهتمام، ووادى النيل لا يعنى مصر والسودان فقط وإنما يعنى حوض وادى النيل أى العشر دول المطلة على النيل.

وتتمتع مصر بمميزات نسبية كبيرة جداً فى هذا الإطار بالرغم من ضعفها الاقتصادى والتعليمى والتكنولوجى ومن هذه المميزات الكثافة السكانية، ويجب أن ينظر إلى العلاقة المصرية السودانية فى هذا الاتجاه وهذا يهدىء من مخاوف الجنوبيين والأفارقة الآخرين لأنه لا يضع التعاون المصرى-السودانى فى إطاره العربى فقط وإنما فى إطار وادى النيل ومصالح مشتركة قائمة على التوازن والتبادل.

وفى قضية المياه بالتحديد، يمكن القول أن الجزء الشمالي من السودان ليس مفيداً لمصر ومثلما قالت د: إجلال أن ٨٥ % من مياه النيل تأتى من أثيوبيا لكن أى زيادة فى موارد مصر من المياه ستأتى عبر جنوب السودان لأن هذه المنطقة بها أماكن لإهدار المياه ويمكن إقامة المشاريع ويجب أن يكون هناك علاقة تعاونية.

أما بالنسبة لحديث دكتور عراقي عن القوة العسكرية المصرية فمع احترامى له أنا أرى أن مصر لا تستطيع عمل أى شىء فى أى مكان.. فبحيرتا فكتوريا والبرتا تحتويان على ١٥٠ مليار متر مكعب من المياه لا يدخل منها إلى النيل سوى ٥٠ مليار متر مكعب، ويرجع هذا الفقد فى المياه إلى عدة أسباب منها البخر ولا أحد يستطيع عمل شىء فى هذا الأمر. أما

السبب الثاني فهو سبب مهم وخطير وهو معاملات الانحدار الطبيعية التى تدفع المياه الى المستنقعات وتبطئ سير المياه ويجب حل هذه المشكلة لصالح مصر ودول حوض النيل ما عدا السودان لأن جنوب السودان يعتمد أساساً على مياه الأمطار.

إن إعادة صياغة المصالح المصرية- السودانية مسألة محورية وأعتقد أن مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ينبغى أن يلعب دورا هاما فى هذا الإطار باعتباره أحد مراكز العقل السياسي المصري بغض النظر عن قيام الآخرين بالأخذ بمنتجاته الفكرية من عدمه لأن الأصل فى هذا القيام بالواجب. فنحن ليس لنا أى مخرج ولا أى علاقة مع من حولنا فى شمال أفريقيا أو الهلال الخصيب والمملكة العربية، ليس لنا أى مخرج سوى دول حوض وادى النيل لو حوصرت مصر فى حدودها الجنوبية يكون هذا بمثابة حكم عليها بالفناء.

ولكن كيف يجب أن تدير مصر علاقاتها مع القوى السودانية ؟ ومن المستحيل أن تقوم مصر بسلوك معين مع كل طرف فى القوى السياسية السودانية لأنهم لن يتفقوا على رأى أو كلمة واحدة ومن ثم يجب أن يكون لمصر استراتيجية مخططة وواعية ولا تعتمد على حزب ولا شخوص وإنما على أسس ومبادئ وإطار عام.. وما يتفق مع هذا الإطار يتم دعمه وما يتنافى معه يتم التخلص منه أو تقليصه.

أما العلاقة التى أسستها مصر مع الجنوبيين الآن، فأعتقد أنها علاقة مفيدة وممكن تفعيلها بالرغم من أن جون جارنج غير مخلص حسب ما يصدر من خطاباته وسياساته. إن الجهود التى تبذل الآن فى موضوع السودان أعتقد أنها مفيدة ولكن إذا ظلت على المستوى الفردى فلن تكون مفيدة لذلك يفترض أن يتم تبنيها من خلال سياسة مؤسسة. كما يجب تفعيل الخبرات لدينا فى هذا المجال لاسيما الخبرات الأكاديمية الدراسية النظرية فيجب أن يكون هناك قدرات عملية تبلور الزيارات التي يقوم بها الأكاديميون من أمثال الدكتورة إجلال رأفت وغيرها.

أ. سمير حسني:

إذا كانت أزمة دارفور تطرح دور عربى ومصر فإن التحدى الكبير المطروح على الساحة العربية والأمن القومى المصرى هو إجراء استفتاء تقرير مصير أو انفصال فى السودان، وهذا يطرح مسئولية عربية ومصرية وإذا لم يتم تدارك هذه المسئوليات والعمل الجاد من أجل أن تكون الوحدة خياراً جذرياً للجنوبيين فهنا سيكون هناك تأثيرات ضارة على

المصلحة المصرية أكثر من تلك التي ستضر بالمصلحة العربية. ومن هنا فالنظام العربى وعلى رأسه مصر يجب أن يكون فعالاً فى العمل على أن تكون الوحدة خياراً جاذباً مثلما هى مطالبة الدول العربية أن تلعب دوراً فعالاً على الصعيدين الإنساني والسياسى خلال الأزمة فى دارفور. وهذا الدور غير متناقض بالمرة ويجب أن نكون متسقين مع النفس بمعنى أن نقبل خيار الجنوبيين سواء قرروا الاستفتاء من أجل الوحدة أم الانفصال. وبالتالى يكون النفوذ المصرى والعربى فى جنوب السودان هو استثمار للمستقبل على الخيارين وليس صحيحاً إن إنفاق المال لتنمية جنوب السودان هو هدر للمال بالعكس أنه استثمار أمثل للنظام العربى سواء فى خدمة خيار الوحدة أو فى بناء علاقات جديدة مع الدولة التى قد تنشأ فى جنوب السودان.

لا بد للنظام العربى أن يكون طرفاً فعالاً فى تنفيذ اتفاقيات السلام ليس فقط فى اللجان السياسية التى قد تنشأ بموجب بروتوكول ماشاكوس ولكن أيضاً المشاركة فى القوات التى ترسلها الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار وتنفيذ الاتفاقيات، وبالفعل تم إرسال قوات مصرية وقوات من تونس والمغرب والأردن ويمكن أن تكون هذه القوات العربية عاملاً إيجابياً فى أن يلبي صندوق الاقتراع حاجة النظام العربى فى الاحتفاظ بوحدة السودان وهناك المئات من اللجان التى سوف تنشأ ولا أظن أن الجامعة العربية تستطيع أن تلبى الحضور فى كل هذه اللجان لأن إمكانياتها لن تسمح لها بالمشاركة ولكنى أظن أن لدى مصر الكادر الفنى والعسكري المتخصص الذى يجب عليه أن يشارك فى كل فعاليات وآليات المرحلة الانتقالية

الأمر الثالث يتعلق بالاستثمار والتعليم الجنوبى فى مصر والمنطقة العربية ككل، هناك حوالى ١٧ ألف خريج جامعات مصرية فى جنوب السودان وبالتالى هم يكنون لمصر مشاعر طيبة وأرى أنه يمكن استثمارهم. الأكثر من ذلك أن ثلثى قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان خريجو الجامعات المصرية وبالتالى يجب استثمار ذلك فى ربط أواصر علاقة حقيقية بين قيادات الحركة الشعبية وأرضية الحركة ما بين القوى الحقيقية فى المجتمع المصرى ومنظمات المجتمع المدنى.وهذا ما ينقلنى إلى المسئولية الثالثة والتى أخجل بشدة حين أتحدث عنها لأنه من المخجل ألا يكون هناك وجود عربي و مصري فى الجنوب يقدم العون والخبرة والمساعدة الإنسانية لأبناء الجنوب، وإذا كانت النظم العربية لا تدرك أهمية ذلك فعلى منظمات المجتمع المدنى العربى وقواه أن تجعل الجامعة العربية على استعداد لدعم

هذه المنظمات لكي تقوم بدورها فى دارفور أو جنوب السودان. لقد قمنا والدكتورة إجلال رأفت على تقديم الدعم والمساندة لبعض السودانيين أمثال النازحين فى الخرطوم وقمنا بتنظيم ندوة جمعت لأول مرة بين المنظمات الأهلية والجنوبية من المناطق التى تسيطر عليها المنظمات الشعبية والحكومة قد وضعوا برنامج نعمل الآن على تنفيذه سواء فى القاهرة أو جنوب السودان.

الأمر الأخير هو أن نعمل جميعاً كنظام عربى على تنمية جنوب السودان، وقد عقدت الجامعة العربية العديد من المؤتمرات لصناديق التمويل العربية والدول والمنظمات المتخصصة، وقد بلغت قيمة الأموال المستخدمة فى جنوب السودان ٢٠٠ مليون دولار فى قطاع البنية الأساسية وهناك اعتمادات تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار تنتظر تشكيل حكومة السودان الجديدة للتعاون حولها.

وهناك قصة نجاح حقيقية للجامعة العربية وهى إنها بادرت بتنفيذ مشروعات هناك بالفعل قبل أن يبادر المجتمع الغربى بذلك وأظن أن الاستمرار فى هذا الدور سيكون له تأثير إيجابي ليس فقط على صندوق الاقتراع إنما أيضاً على العلاقات المستقبلية بين جنوب السودان والعالم العربى وأيضاً يفتح مجال للاستثمار للمال العربى وليس هدراً للمال.

د.إجلال رأفت:

قامت الجامعة العربية بالفعل بدور فعال جداً بالتعاون مع المجتمع المدنى وقدمت مساعدات كثيرة فى الورشة الخاصة بنا. ولكن رغم ذلك يحدث أحياناً أن المدخل العربى لأفريقيا يؤدى إلى بعض المشاكل لأن الدول العربية تستخدم أفريقيا كمجال لكى ترحل إلية القضايا الخاصة بها، وبالطبع فإن رد الفعل الأفريقي تجاه هذا المدخل يكون سلبيا، لذلك أتمنى أن يجد العالم العربى مدخلاً آخر لأفريقيا يعمل للمصالح المشتركة للطرفين.

وبالنسبة للتساؤل حول كيف يمكن أن تتعامل مصر مع جون جارنج ؟

أود أن أشير فى البداية إلى إيمانى بأن علاقات الدول تبنى على المصالح المشتركة وليس على الحب والإخلاص والأخلاق الحميدة.

وأظن أننا يجب أن نتبع هذا الأسلوب مع جارنج ومن وجهة نظرى أرى جارنج السياسى السودانى الوحيد الذى يمتلك استراتيجية مرسومة منذ ٢٠ عاماً ويعمل لتحقيقها بدأب ودون كلل، لهذا أتمنى أن يأخذ الجانب المصرى فى اعتباره التعامل مع جارنج كسياسى

محنك، سيكون له شأنه في السودان الجديد الذى يتشكل الآن.

د. نادية مصطفى:

نحن فى حاجة إلى منظور جديد لعلاج الأمور وكسر المنظور التقليدى فلا يمكن القول بأن الأمنى ينفصل عن الإنسانى لأن هذا المدخل الحقوقى الانسانى يأخذه الخارج أساسا للتدخل بكل ثقله ولديه حق لأن هذا الإنساني الحقوقى ينتهك لدينا فيجب أن نفكر كيف يمكن أن نجد هذا الخطاب المركب الذى يحاول أن يعترف بأهميته وضرورة المدخل الحقوقي الإنساني ولكن فى نطاق رؤية استراتيجية تحافظ على وحدة الدول وتماسكها.

إن القول بأن الثقافة العربية الإسلامية كمدخل إلى أفريقيا يتولد عنه مشاكل طرح غير دقيق ولا يجب أن نلقى اللوم على الثقافة العربية فى حد ذاتها إنما على آليات توظيفها.

وبالنسبة لدور جارنج فهناك سؤال يطرح نفسه وهو هل كان يستطيع جون جارنج أن يتصرف هكذا إن لم يكن ورائه موارد خارجية ضخمة وإطار إقليمي ودولي مساند له

أرى أن مثله مثل إسرائيل له رؤية طويلة المدى ذات أبعاد مختلفة والأهم لديه موارد وإمكانيات تسانده .

فى هذه اللحظة التاريخية مطلوب أن يكون لدينا فى العالم العربي والإسلامي استراتيجية ورؤية، لابد أن نعرف إلى أي مدى نجح الأخرون، علينا أن نراجع أنفسنا ففى ظل الواقع الذي فُرض علينا يجب أن يكون شغلنا الشاغل هو كيفية إدارة هذا الواقع الجديد طالما ليست لدينا القدرة الراهنة على تغيير هذا الواقع بسرعة.

أ.هانى:

فيما يتعلق بموضع جون جارانج، أود أن أوضح إنني لم أعن "الإخلاص" بمعناه الأخلاقي، وإنما عنيت أن جارانج لديه أجندة خاصة لا تتفق مع المصالح المصرية. وهو يتعامل مع مصر باعتبارها معبرا لتحقيق هذه الأجندة التي لا تتفق ومصالحنا..، ومن ثم فيجب على مصر أن تنتبه إلى ما يقوله من تصريحات لاسيما تلك التى يلقيها فى القاهرة ، كما يجب التعامل معه بحذر وبحيث تكون المصلحة المصرية العليا فى المقام الأول.

أما فما يخص الأبعاد الخارجية فى مسألة دارفور، فلابد من الإشارة إلي أن قضية دارفور هى حلقة غير منفصلة من حلقات أخرى مما يحدث الآن فى المنطقة العربية وهناك مؤشرين

على ذلك، أولهما أن مؤتمر المانحين الذي عقد لتقديم المساعدات لدارفور (وعلى الرغم من أنه الأعلى صوتا خاصة وأنه يتكون من دول الاتحاد الأوروبي) لم يقدم ما يتجاوز ١٠ ملايين دولار في حين قدمت الولايات المتحدة الأمريكية تعهدا بـــ ١٨٠ مليون دولار، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء ان الاهتمام الأمريكي بدارفور هو جزء من السياسة الخارجية الأمريكية فى المنطقة وفى السودان ككل كجزء من الشرق الإفريقي، وتعد مصر أيضا هدف أساسي فى ذلك الموضوع.

أما المؤشر الثاني فيتمثل فيما نشر مؤخرا عن مشاورات ليبية-أمريكية بشان فتح ممرات للإغاثة عبر الحدود الليبية دونما تشاور مع الحكومة السودانية.. وهو ما يأتي متسقا مع السياسية الخارجية الليبية فى المرحلة الحالية التي تقوم على تفعيل الممكن وهو ما تستغله الولايات المتحدة استغلالا جيدا.

ويمكن تدعيم ذلك التحليل بالإشارة إلى موقف تعرض له الدكتور أحمد زويل الذي حضر لقاءا مع الرئيس السوداني عمر البشير تناولا خلاله ما يحدث فى السودان حيث اعتبر الرئيس السودانى أن الغرض الرئيسي من تلك الأحداث هو تطويق مصر ومحاصرتها، وربما تجزئتها فى مرحلة لاحقة من خلال تكوين دولة مستقلة فى النوبة تصبح دولة حاجزة.!

المحور الثاني:

- **أزمة دارفور : بين الأبعاد الداخلية والتصعيد الدولي .**

أ/ هانيء رسلان

أزمة دارفور:
بين الأبعاد الداخلية والتصعيد الدولي*

أ/ هانئ رسلان**

فى خطوات متسارعة انتقلت أزمة دارفور من خانة الصراع الداخلى والأجندة المطلبية إلى حيز التدويل فى مسار تدفعه قوى هائلة، للسير على نفس المنوال والخطى التى سارت عليها مشكلة الجنوب من قبل. حيثتجاوزت أزمة دارفور إطارها المحلى المحدود لكى تصبح قضية ذات أبعاد إقليمية ودولية، الأمر الذى بدأ بوساطة دولة تشاد المجاورة ومحاولاتها المتكررة والمتعثرة لاحتواء الأزمة، من خلال اتفاقية أبشى، ثم جولتى نجامينا الأولى والثانية، ثم انتقال هذه الوساطة إلى أديس أبابا ومن بعدها أبوجا مع تدخل الاتحاد الأفريقى وقراره بإرسال جنود لحماية مراقبى وقف إطلاق النار، بعد أن كانت أزمة دارفور قد استقطبت الاهتمام العالمى وشغلت كل وسائل الإعلام وأصبحت محطاً لزيارات وزراء خارجية الاتحاد الأوروبى، ثم زيارة كل من وزير الخارجية الأمريكى كولن باول وكوفى عنان لمعسكرات اللاجئين، الأمر الذى أدى فى نهاية الأمر إلى تدخل مجلس الأمن فى ٣٠يوليو٢٠٠٤ وإصداره القرار ١٥٥٦ بشأن دارفور عقب تصويت الكونجرس الأمريكى بالإجماع على اعتبار ما يجرى فى دارفور إبادة جماعية تستوجب التدخل بإجراءات حاسمة للحيلولة دون تكرار ما حدث فى رواندا من مذابح عام ١٩٩٤.

وبصدور قرار مجلس الأمن الذى لوح فى أحد بنوده بفرض عقوبات على السودان، إن لم تلتزم بتحسين الوضعين الإنسانى والأمنى، بدأت أزمة دارفور فى الدخول فى طور جديد حيث جرى تدويلها بالكامل ومن ثم أصبحت الحكومة السودانية خاضعة لضغوط دولية هائلة، وأصبحت وحدة السودان وبقائه متماسكا معرضة للخطر من جراء هذه الأزمة وتداعياتها الخطيرة.

ويسعى هذا الإيجاز إلى عرض الملامح الرئيسية لأهم محاور تطور هذه الأزمة من خلال ما يلى من نقاط:

---

* تم الانتهاء من هذه الدراسة فى سبتمبر ٢٠٠٤ .

** باحث فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام.

أولاً: الأوضاع الإثنية والإدارية في الإقليم:

يقع إقليم دارفور في غرب السودان بين خطوط الطول ٢٢ و ٢٧ شرقاً، وخطوط العرض ١٠ و١٦ شمالاً، وتبلغ مساحته الكلية حوالي ٥٤٩ ألف كيلو متر مربع، ويشترك الإقليم في الحدود السياسية مع كل من ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى بطول هائل مقداره ٢٤٥٠ كيلو متر مربع، تشارك فيه ليبيا بنسبة ١٢%، تشاد ٥٣%، وأفريقيا الوسطى ٣٥%، ويقدر العدد الإجمالي للسكان بنحو ٦ مليون نسمة.

في هذا الإطار يذكر أن إقليم دارفور يبعد عن ميناء بورتسودان في أقصى شرق السودان بأكثر من ألفي كيلو متر، وعن الخرطوم العاصمة بحوالي ١٦٠٠ كيلو متر، وعلى الرغم من أن خطوط السكك الحديدية قد أدخلت إلى السودان في ١٨٩٨ مع عودة الحكم الثنائي المصري البريطاني إلا أنها لم تصل إلى دارفور إلا في عام ١٩٦٠ حين تم مدها إلى مدينة نيالا (جنوب دارفور). كما لا توجد أي شبكة طرق معبدة تربط إقليم دارفور بمناطق السودان الأخرى، وشبكة الطرق المقترحة والتي شرع في تنفيذها نظام الإنقاذ مازالت تعاني من نقص التمويل، وحتى طريق الإنقاذ الغربي (الخرطوم، الأبيض، النهود، أم كداده، الفاشر، نيالا، الجنينه) والذي عد مشروعاً قومياً استراتيجياً وكان من المقترح أن يربط السودان بدول غرب أفريقيا ويربط مناطق الإنتاج بمراكز الاستهلاك والتصدير بتكلفة تصل إلى ٢٤٥ مليون دولار[١] تعرض لإحدى عمليات الفساد التي عطلت إتمامه. وهكذا بقيت دارفور كواحدة من أقل أجزاء السودان اندماجاً وأكثرها استعصاءاً على الحكم بسبب بعدها عن المركز وضعف الروابط التي تصلها به من مواصلات جيدة أو شبكة اتصالات فاعلة.

وتعد دارفور موطناً لخليط معقد تظل القبيلة فيه عنصراً أساسياً من عناصر الهوية، حيث توجد هناك ٣٦ قبيلة أساسية على الأقل، يزداد عددها مع ازدياد البطون والفروع، وهذا الخليط يتكون من مجموعتين عرقيتين أساسيتين: إحداهما ذات أصول سامية عربية، والأخرى ذات أصول حامية أفريقية، وهي التي تعرف محلياً باسم (الزرقة أو السود) [٢].

ومع أن المنطقة تسمى دارفور، مما يعني أنها أرض قبيلة الفور، أكبر مجموعة عرقية في المنطقة، إلا أن الإقليم ينقسم فعلياً إلى تقسيمات فرعية يطلق على كل منها اسم "دار" وتعني "وطن"، وكل دار تشكل الهوية الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجموعة المحددة، إذ نرى فيها تجسيداً لمكانتها الاجتماعية وحياتها الجماعية وحيزها الثقافي، ولذلك وعلى الرغم من التقسيم

الرسمى للإقليم إلى ولايات ومحافظات ومجالس .. إلخ، فإن التقسيمات التقليدية إلى "دار" تظل هى الأكثر أهمية فى إطار الجماعات السلالية (الإثنية).

وتنقسم المنطقة تقليدياً إلى ثلاث ديار رئيسية، ففى الشمال دار زغاوة وفى الوسط دار الفور وفى الجنوب دار الرزيقات، كما أن للمجموعات الصغيرة الأخرى ديارها أيضاً [٣].

وبالرغم من هذا التنوع إلا أن قروناً من التعايش والمصاهرة قد خفضت من تمايزات الهوية مختصرة إياها فى الشعور بالانتماء الثقافى للعالم العربى أو عدمه، أما من حيث العنصر فإن أفراد المجموعتين العربية وغير العربية يلتقيان فى اللون الأسود للبشرة[٤]، مع ملاحظة أن أساليب كسب العيش فى دارفور تتوافق تماماً مع توزيع مجموعاتها السلالية أو الإثنية، وباستثناء الزغاوة الذين تخصصوا فى رعى الجمال تعتمد المجموعات الأفريقية المحلية على الزراعة، بينما تعيش المجموعات العربية الأصل على رعى الجمال فى شمال دارفور ويعرفون باسم "الأباله"، ورعى الأبقار فى جنوبها، حيث حزام السافنا الأخضر ويعرفون باسم "البقارة". وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهل دارفور ينقسمون من حيث الانتماء العرقى أو الاثنى إلى قسمين كبيرين كالتالى:

القسم الأول، ويضم القبائل الأفريقية وأهمها الفور والزغاوة والمساليت والبرتي والتاما والقمر والفلاته، والقسم الثاني، ويضم القبائل العربية وأهمها: التعايشة والهبانية وبني هلبة والزريقات والمسيرية والمعاليا. وأهمية الإشارة إلي هذا التقسيم تنبع من انعكاسها بشكل مباشر علي طبيعة الصراع وآلياته، وأيضا آفاق تطوره. فالحركات المقاتلة تنتمي قياداتها ومعظم قاعدتها الاجتماعية إلي قبيلتي الفور والزغاوة واجزاء من قبيلة المساليت بينما تنتمي معظم ميلشيات' الجنجاويد' التي إرتبط إسمها بأعمال النهب المسلح إلى القبائل العربية.

أما على المستوى الإدارى فقد تم تقسيم إقليم دارفور منذ فبراير ١٩٩١ إلى ثلاث ولايات: شمال دارفور وعاصمتها الفاشر، وجنوب دارفور وعاصمتها نيالا، وغرب دارفور وعاصمتها الجنينه، وهذه الولايات تنقسم بدورها إلى عدة محافظات، وكل محافظة إلى مجالس حضرية ومجالس ريفية. وقد تعرض هيكل التوزيع الداخلى للولايات إلى بعض التعديلات فيما بعد نتيجة للضغوط السياسية المتواصلة التى تقف خلفها قيادات قبلية وعشائرية تدعو إلى زيادة عدد المحليات، ففى عام ١٩٩٣ كانت ولاية شمال دارفور تضم ٤ محافظات مقسمة إلى ٢٤ محلية جرت زيادتها إلى ٣٠ محلية فى عام ١٩٩٧ نتيجة لإعادة التوزيع وفقاً

لمعيار السكان (٣٠ ألف لكل محلية)، وهو الأمر الذى أدى أيضاً إلى زيادة المحليات فى ولاية جنوب دارفور من ٣٨ محلية إلى ٥٠ محلية، وفى جنوب دارفور من ٢٨ إلى ٣٠ محلية [٥]. ومع حدوث نوع من التطابق بين القبائل والوحدات الإدارية المحلية، أدى ذلك إلى إنكاء الخلافات حول الحدود والوصول للموارد، وقد كان لهذا الأمر انعكاساته السلبية على خلق توترات أكبر فى الإقليم، وعلى إحداث نوع من التحول فى طبيعة الصراع فى دارفور عن طريق تطابق خطوط الانقسامات الإثنية والجغرافية بشكل متزايد. وخلال العقود الثلاثة الماضية وقعت عدة نزاعات تقليدية حول الموارد بين المجموعات العربية وغير العربية أو داخل المجموعة الواحدة بلغت ٣ نزاعات فى الفترة من (١٩٦٨ – ١٩٧٨) و ٥ نزاعات فى الفترة من (١٩٧٦ – ١٩٨٠) و ٢١ نزاعاً فى الفترة من (١٩٨٠ – ١٩٩٨)، إلا أن أكبر هذه الصراعات وأهمها كان صراع الفور – العرب (١٩٨٧ – ١٩٨٩)، وصراع المساليت – العرب (١٩٩٦ – ١٩٩٨) حيث أصبحت الإثنية عنصراً هاماً فى التعبئة للصراعات وذلك على خلفية ازدياد التصحر والتدهور البيئى وانتشار السلاح فى الإقليم نتيجة الحرب الليبية التشادية، والحروب الأهلية فى تشاد نفسها، وكذلك نتيجة لضعف الحكومة المركزية ومناوراتها المرتكزة على النسيج الاجتماعى فى عهدى الديمقراطية الثالثة والإنقاذ، والناتجة بشكل أساسى عن إفرازات الحرب الأهلية فى جنوب السودان ومحاولة الحكومات السودانية احتواء التهديد الذى فرضته الحركة الشعبية لتحرير السودان عبر محاولاتها المتكررة لمد نطاق الحرب إلى دارفور لتطويق حكومة الخرطوم وتشتيت جهدها العسكرى، فقامت حكومة الصادق المهدى فى منتصف الثمانينات بتسليح قبيلة الرزيقات فى جنوب دارفور، كما اضطر نظام الإنقاذ الحالى إلى مواجهة التمرد الذى قاده داوود يحيى بولاد عام ١٩٩١ بعد أن أعلن انضمامه للحركة الشعبية وأمدته هذه الأخيرة بالعتاد وخمسة آلاف من المقاتلين، إلا أن هذا التمرد فشل فى تحقيق أهدافه وقضى عليه بالكامل بعد أن فشل فى اجتذاب التعاطف من المدنيين. ويبدو أن قادة المجموعات العربية وغير العربية فى دارفور على حد سواء قد وجدوا فى استراتيجية الحرب بالوكالة التى تنتهجها حكومة الخرطوم قوة كامنة فى إحراز مآرب سياسية واجتماعية واقتصادية وشخصية [٦] . ولعل هذا ما يفسر التصعيد الهائل للقتال وما نتج عنه من أزمة إنسانية والتى نتجت عن استغلال الميليشيات والمجموعات القبلية لظروف الحرب فى تحقيق أهدافها الذاتية.

ثانياً: بدء أحداث التمرد

رغم أن أحداث دارفور بدأت تأخذ طابعا سياسيا منذ أغسطس عام ٢٠٠٢ مع صدور أول إعلان عن تنظيم "جبهة تحرير دارفور"، إلا أن ارهاصاتها الإولى بدأت منذ عام ٢٠٠٠ فى شكل صدامات قبلية عادية، وطبقا للتوضيحات التى قدمها عثمان يوسف كبر والى شمال دارفور(٧)، فإن البداية الفعلية لأحداث دارفور ظهرت فى عام ٢٠٠٠ من خلال حادث مقتل أحد القيادات القبلية العربية فى منطقة بإطراف جبل مرة، وقام أهل هذا الزعيم برد فعل قوى وأحرقوا القرية، الأمر الذى دفع عددا من الأفراد إلى التدرب على السلاح والدخول إلى جبل مره، وبعد ذلك وقعت مشكلة أخرى فى شمال دارفور بين الرعاة العرب من قبيلة "أولاد زيد" والمزارعين من قبيلة الزغاوة "بدار قلا"، وسقط عدد من القتلى على الجانبين، ورغم عقد صلح قبلى بين الفريقين، إلا أن ذلك أدى إلى خروج مجموعة من عناصر قبيلة الزغاوة التى سقط منها عدد أكبر من القتلى للتدرب على السلاح بعد أن تسللوا إلى جبل مره وهناك إلتقت المجموعتان ليصل عددهم إلى حوالى ٤٠ فردا، وتكونت النواة الأولى التى بدأت المشكلة، فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة تقود حملات عنيفة ضد عصابات النهب المسلح التى نشأت نتيجة انتشار السلاح وعدم توافر فرص العمل وضعف التعليم، بالإضافة إلى الثقافة الاجتماعية القائمة على الأخذ بالثأر واسترداد الكرامة فى أى حادث أو اشتباك، ونتيجة لتداخل ظاهرتى النهب المسلح، مع الحساسيات القبلية، بدأت الأوضاع فى التطور، وبدأ ظهور حركة التمرد مع المجموعات التى التحقت بجبل مره وظلت تتدرب على حمل السلاح ومارست بعض الاعتداءات على بعض المناطق وقطعت الطرق بين بعض المدن، وبدأ التحول مع استهداف منطقة "قولو" بجبل مرة ثم انطلقت الاعتداءات بعد ذلك على "روكنرو" ثم "تيرتتى".

ويمكن القول أن جيش تحرير السودان إستمد مجنديه الأوائل من ميلشيات الفور للدفاع عن النفس والتى ظهرت خلال صراع(١٩٨٧-١٩٨٩)، وقد تزامن ظهور مجموعة كبيرة مكونة بدرجة كبيرة من محاربى الفور والمساليت فى٢٠٠١ فى جنوب وغرب دارفور، مع قرار عناصر الزغاوة الاصغر سنا بالتمرد على الحكومة، حيث كان متمردو الزغاوة ساخطين على عجز الحكومة إنفاذ شروط إتفاقية السلام القبلية التى تطالب الرعاة ذوى الأصول العربية بدفع دية عن مقتل عشرات الأشخاص من الزغاوة فى صراعهم مع "أولاد زيد".

وهكذا يمكن ملاحظة أن الصراع بدأ بتكوين المجموعات المسلحة تحت ستار الحماية والدفاع ضد القبائل الأخرى، ثم جرى تحويل اتجاه هذه المجموعات بعد ذلك إلى العمل تحت أهداف وشعارات سياسية، بعد أن بدأت فى استهداف رموز ومؤسسات الدولة. حيث ظهرت أول المنشورات التى تحمل اسم "جبهة تحرير دارفور" فى أغسطس ٢٠٠٢، ثم تحول الاسم بعد ذلك بشهر واحد إلى "جيش تحرير السودان – قطاع دارفور".

حتى ذلك الوقت كان ينظر إلى هذه الأحداث باعتبارها مشكلة أمنية يمكن حلها أو احتواءها بالطرق التقليدية المحلية، وقد نجحت هذه المساعى بالفعل فى نوفمبر ٢٠٠٢ بخروج عناصر قبيلة الزغاوة من جبل مره وعودة المسلحين من أبناء قبيلة الفور إلى قراهم، إلا أنهم عادوا من جديد فى ديسمبر ٢٠٠٢ مع ازدياد وتيرة عمليات الاختطاف والاعتداء على رموز ومؤسسات الدولة، كما قام المسلحون المعتصمون بالجبل بأسر واحتجاز عدد من القيادات السياسية والتشريعية المحلية لولاية شمال دارفور آلتى كانت قد صعدت إلى الجبل للتفاوض معهم والوصول إلى حلول سلمية لمطالبهم.

وبعد أن بدأت ظاهرة التهديد الأمنى فى الاستفحال، أصدر رئيس الجمهورية فى ٢٠٠٢/٥/١١ قرارا بتكوين آلية بسط الأمن وهيبة الدولة من أبناء دارفور، وترأس هذه الآلية الفريق إبراهيم سليمان والى شمال دارفور فى ذلك الوقت، ومنحت هذه الآلية صلاحيات رئيس الجمهورية، وبلغت جملة المحاولات التى بذلتها هذه الآلية لإيجاد حل سلمى ١٤ محاولة وأرسلت أربع وفود إلى المتمردين فضلا عن قيادات القبائل. وبالرغم من ذلك استمرت الهجمات التى تطورت إلى الهجوم على المدن مثل كرنوى، وإمبرو، والطينة، وكتم، ومليط، ونتيجة لبعض الانتصارات التى حققها المتمردون بدأت تظهر الطموحات السياسية ومن ثم بدأ يحدث نوع من التحول فى المسار بعد أن بدأت بعض القوى السياسية من داخل دارفور وخارجه فى امتطاء هذه الأحداث، لتحقيق أهداف سياسية لا علاقة لها بقضايا دارفور، حيث تتهم الحكومة السودانية حزب المؤتمر الشعبى الإسلامى الذى يقوده الدكتور الترابى بمناصرة وممالأة حركة العدالة والمساواة، بل وأن الترابى هو الذى أشار لهذه المجموعة من أنصاره بإنشاء هذه الحركة، وعلى الناحية الأخرى تتهم الحركة الشعبية لتحرير السودان بأنها على صلة وثيقة بحركة تحرير السودان، وأنها أمدتها بالأسلحة والدعم، فضلا عن أن هذه الأخيرة تتبنى خطاب الحركة الشعبية حول التهميش وتحاول تقديمه كبرنامج

سياسى لها، وتحذو حذو الحركة الشعبية، حتى فى الاسم والهيكل التنظيمى، بالمزاوجة فى المسمى بين الحركة والجيش"حركة وجيش تحرير السودان".

وفى محاولة أخيرة لتجنب وقوع الصدام أو بدء عمليات عسكرية واسعة انعقد بمدينة الفاشر الملتقى التشاورى حول المسألة الأمنية فى دارفور فى ٢٤ فبراير ٢٠٠٣، وشارك فى اللقاء أكثر من ٥٠٠ من قيادات دارفور وكبار المسئولين فى الحكومة الاتحادية كان من بينهم على حسن تاج الدين مستشار الرئيس للشئون الأفريقية، والطيب محمد خير مستشار الرئيس للشئون الأمنية وكذلك وزراء الحكم الاتحادى والداخلية والقيادات الحزبية، وتقرر تشكيل عدة لجان من قيادات وزعماء قبائل الفور والزغاوة والعرب وكافة القبائل فى مناطق التوتر لإجراء حوار مع المسلحين الذين أعلنوا الحرب على الدولة. وكان المتمردون قد أنشأوا لهم ستة مراكز تدريب لميلشياتهم التى بلغ عدد أفرادها آنذاك حوالى ٣٠٠ شخص كما رفعوا علماً خاصاً بهم فى مقر محافظة جبل مره(٨)، بعد أن استولوا عليها وعينوا محافظاً جديداً لها.

كان الملتقى التشاورى بالفاشر قد رفض إدانة قبيلة أو قبائل بعينها أو تفسير الأزمة على أساس عرقى، وأبقى المسئولية عن هذه الأفعال على الجماعات المسلحة والأفراد، ومع ذلك حمّل قيادات القبائل مسئولية محاولة التفاهم مع عناصرهم وأبنائهم وإنهاء الأزمة سلماً. غير أن محاولات هذه اللجان فشلت، بسبب اتساع الفجوة الجيلية بين الزعامات التقليدية وبين القيادات الشابة للتمرد، الذين كانوا ينظرون إلى هذه القيادات بقدر من عدم الثقة ويعتبرون أن حكومة الخرطوم تستخدمهم وتستغلهم لتأكيد سيطرتها وهيمنتها.

وقد فشلت محاولات الوساطة التى بذلتها لجان مؤتمر الفاشر، بعد أن تم رفض المطالب التى قدمها المتمردون إلى اللجان التى فاوضتهم باعتبارها مطالب تعجيزية وغير جادة ولا علاقة لها بمصالح منطقة دارفور، حيث طلب المتمردون تخصيص ٨٠% من عائدات البترول السودانى لدارفور، وواصلوا مع ذلك اعتداءاتهم فى مناطق كرنوى ومدينة الطينة الاستراتيجية التى تقع على الحدود مع تشاد وقتلوا ٥٦ جندياً حكومياً وبدأ نطاق المواجهات فى الاتساع حيث وقعت اشتباكات بين العرب والمساليت فى الجنينه، كما أعلنت ولاية شمال دارفور فرض حظر التجول ليلاً فى كافة مناطقها، واتساقاً مع القرار الحكومى الذى تم إتخاذه بالحسم العسكرى لمحاصرة التمرد قبل أن يستفحل بعد أن فشلت كل محاولات التسوية، جرى نقل بعض القوات عبر جسر جوى وإعلان منطقة الحدود التشادية منطقة عمليات عسكرية بعد

أن تم التمهيد لذلك بالتنسيق السياسى مع الرئيس التشادى إدريس ديبى الذى قام بزيارة إلى الفاشر فى ٢٠٠٣/٤/١٢ وأعلن تعاون نجامينا مع الخرطوم للقضاء على "الفئة الخارجة" (٩).

ثالثاً: الهجوم على مدينة الفاشر:

جاء الهجوم الذى شنه المتمردون فى ٢٥ أبريل ٢٠٠٣ على مدينة الفاشر، أكبر مدن دارفور، ليشكل حداً فاصلاً ويعلن بدء مرحلة جديدة فى أزمة دارفور نتيجة لطابع المباغتة والجرأة التى اتسم بها، وما نجم عنه من إلحاق خسائر فادحة بالجيش السودانى، حيث تم تدمير ست طائرات على أرض المطار وموقعاً للدفاع الجوى وكذلك مخازن الأسلحة والذخائر ومستودعات الوقود، وأدت المواجهات إلى مقتل ٧١ فرداً من الجيش السودانى بالإضافة إلى أسر قائد القوات الجوية بالمنطقة الغربية برتبة لواء بالإضافة إلى ٣٢ فرداً آخرين (١٠).

استهدف الهجوم الذى اتسم بالسرعة والدقة فى التنفيذ شل قدرة القوات الحكومية التى كانت قد عززت وجودها فى المدينة والقضاء على تفوقها الجوى، كما ترتب على الهجوم نتيجة أخرى فى غاية الأهمية هى رفع الروح المعنوية للمتمردين وإكسابهم ثقة فى النفس، انعكس فى عملياتهم اللاحقة فى الهجوم على مدينة مليط الحدودية فى غرب دارفور فى ١٢ مايو ٢٠٠٣ وعلى ضواحى مدينة كتم فى ٢٩ مايو ثم مدينة الطينة فى ١٢ يوليو ٢٠٠٣ ومواقع أخرى والإعلان عن تكبيد القوات الحكومية مئات القتلى والأسرى فى العمليتين، كما أن الضجة الإعلامية الهائلة التى أثارتها عملية احتلال مدينة الفاشر عدة ساعات ثم الجلاء عنها أكسبت التمرد ثقلاً سياسيا وأدت إلى انتقاله إلى مرحلة جديدة فى قدرته على التعبئة وحشد المزيد من المقاتلين فى الوقت الذى ألحق فيه الضرر بهيبة الحكومة السودانية وأظهرها بمظهر العاجز وشكك فى قدرتها على احتواء التمرد عسكرياً.

كان من نتائج عملية الفاشر، إصدار الفريق البشير لمجموعة من القرارات أعفى فيها كل من والى شمال دارفور ووالى غرب دارفور من منصبيهما وكذلك القيادات العسكرية والأمنية فى الولايتين، واستهل الوالى الجديد لشمال دارفور عثمان يوسف كبر، عمله بالإعلان عن عفو عام لمن يلقى السلاح من المتمردين إلا أن ذلك لم يلق استجابة تذكر، وتواصلت الأحداث على هذا النحو بين الكر والفر، كما فشلت المبادرة السلمية التى قام بها كل من وزير التعليم الاتحادى د. أحمد بابكر نهار، ووالى ولاية نهر النيل أحمد عبد الله مسار باعتبارهما من أبناء دارفور، وقد نظر إلى هذه المبادرة باعتبارها مبادرة شخصية منهما، رغم حصولهما على

موافقة رئيس الجمهورية عليها، وقد جاء فشلها بعد فترة احتجاز طويلة لصاحبى المبادرة من جانب المتمردين، وبالنظر إلى عدم تعليق الحكومة لأية آمال إيجابية على هذه المبادرة، فقد بدا للعديد من المراقبين أن الحكومة السودانية كانت تحاول من خلال تعاملها الإعلامى مع هذه المبادرة والمبادرات الأخرى، مثل مبادرة أبناء الزغاوة ومبادرة "منبر الوفاق السودانى"، أن تخلق الانطباع بأن هناك شيئاً يتم القيام به لحل الأزمة سلمياً، بينما كانت هى ماضية فى سياستها الفعلية على الأرض والتى ترتكز على حسم الجوانب الأمنية.

رابعاً: الحركات المسلحة والتنظيمات فى دارفور:

بقدر من الإيجاز يمكن القول أن هناك ثلاث تنظيمات[١١] ارتبطت بشكل أو بآخر باحداث دارفور وهذه التنظيمات غير معروف حتي الآن بالدقة- حسب ما هو متاح من معلومات- ما هي العلاقة التي تربط بينها أو ما هي درجة التنسيق ومن يقوم به بالتحديد وذلك لعدم وجود مصادر مستقلة يمكنها أن تنفي أو تؤكد المعلومات المتداولة.

إلا أن التنظيم الأكثر نشاطا والذي تنسب له معظم العمليات العسكرية هو' جهة تحرير السودان' وجناحها العسكري' جيش تحرير السودان' هذه الجبهة بدأت في أول بيان لها باسم' جبهة تحرير دارفور' ثم عادت في بيانها الثاني لتعدل من اسمها دون أن تذكر أو توضح الأسباب التي دعتها إلي ذلك وإن كان من الواضح أنها أرادت أسما يبعدها عن شبهة النوايا الانفصالية ويجعل مطالبها أكثر مقبولية لدي الرأي العام في الداخل ولدي الجهات الخارجية التي تعول علي الحصول علي الدعم منها. يترأس الجبهة عبد الواحد محمد نور الذي ينتمي إلي قبيلة الفور بينما يحتل 'منى أركو مناوي' موقع أمينها العام وهو من قبيلة الزغاوة ومعظم القادة العسكريين في صفوف الحركة كانوا ضباطا سابقين في الجيشين السوداني والتشادي.

وقد تحدثت البيانات السياسية لحركة تحرير السودان عن التهميش الذي تعرض له إقليم دارفور واستبعاد أبنائه من قسمة السلطة وانعدام الخدمات الأساسية فيه كما تنتقد هيمنة ما تسميه بالوسط النيلي علي أقدار السودان وتنادي بحكم ذاتي موسع وإعادة بناء السودان علي أسس جديدة وتقول أن الاضطهاد الوحشي والتطهير العرقي المدعوم من قبل النظم الحاكمة في الخرطوم ترك سكان دارفور بدون أي خيار سوي اللجوء إلي المقاومة المسلحة. والملحوظة الأساسية هنا هي أن حركة تحرير السودان تتشابه إلي حد كبير مع' الحركة الشعبية لتحرير السودان' التي يقودها جون قرنق سواء في الاسم المعلن لها أو تقسيم الأدوار

بين جناح سياسي وآخر عسكري أو في المطالب المرفوعة والخطاب السياسي الذي تتخذه جسرا لتحقيق أهدافها.

التنظيم الثاني الناشط الآن في دارفور هو' حركة العدالة والمساواة' التي يقودها "خليل إبراهيم" الذى يتحرك فى أوروبا بين ألمانيا وفرنسا وهو يعمل طبيبا وينتمي إلي قبيلة الزغاوة وكان عضوا قياديا في السابق فى حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان وعمل وزيرا ولائيا للصحة في دار فور لفترة طويلة في عهد الإنقاذ حيث كان قياديا وسيطا في تنظيم الجبهة القومية الإسلامية إلا أنه وبعد العديد من التطورات أعلن في مارس٢٠٠٣ عن تأسيس حركة' العدالة والمساواة' التي أصدر بيانها الأول من لندن باللغة الإنجليزية وقد إنخفضت فى هذا البيان نبرة الخطاب الديني لصالح تزايد مساحات الخطاب الإثني والقبلي لكي يتلاءم مع الجغرافيا الثقافية لمنطقة غرب السودان. وتدعو "حركة العدالة والمساواة" إلي بناء سودان جديد مدني وديمقراطي كما تتحدث عن تحالف المهمشين ضد سلطة المركز وإتاحة دور أساسي للمهمشين في عملية إعادة الصياغة هذه.

وتشير بعض التقارير الصحافية إلي أن خليل إبراهيم كان أحد المشاركين الأساسيين في إعداد' الكتاب الأسود' الذي حوي حصرا دقيقا لكافة المناصب القيادية في السودان منذ الاستقلال لكي يثبت مقولة هيمنة وسط وشمال السودان علي السلطة واستئثاره بها. وأشار هو بعد إعلان حركته أنه هو المؤلف الفعلى للكتاب.

التنظيم الثالث المشارك في أحداث دارفور هو' حزب التحالف الفيدرالى الديمقراطى' الذي يتزعمه أحمد إبراهيم دريج وهو سياسي سوداني من غرب السودان ينتمي إلي قبيلة الفور وقد لعب دريج أدوارا بارزة في السياسة السودانية منذ النصف الثاني للستينيات إلا أن حزبه بقي جهويا علي الدوام يحمل مطالب دارفور، ويبدو أن أحمد إبراهيم دريج الذي يقيم الآن في لندن قد لحق به التعب والملل من الحياة السياسية في السودان فأصبح "شريف حرير" الذى ينحدر من قبيلة الزغاوة نائبه في الحزب هو الشخصية الأكثر نشاطا وأصدر بيانات ينسب فيها العديد من الأعمال العسكرية الجارية إلي حزبه ثم عاد وذكر أن العمليات العسكرية تعبر عن تحالف عريض من أبناء دارفور. وقد لعب شريف حرير أدوارا متزايدة فيما بعد وتكرر ظهوره فى نيروبى وأسمرة ونجامينا، وشارك فى المفاوضات التى جرت فى نجامينا لتقديم المشورة السياسية، ويجرى تعريفه فى بعض الأحيان باعتباره قياديا فى حركة تحرير السودان

وممثلا لها فى أوروبا، وقد لعب أيضا أدوارا هامة فى ربط الحركة بالتجمع المعارض وبالحركة الشعبية التى يقودها جون قرنق، كما ذكرت بعض التقارير عن وجود علاقات له مع إسرائيل عبر الوساطة الإريترية.

وهكذا فإن من الواضح أن ما يحدث في دارفور تقوم به مجموعات متعددة بعضها ذا طابع قبلي تنتهي أجندته في حدود جغرافية دارفور والبعض الآخر تتمدد حتي تصل إلي الخرطوم وكل السودان. ومن الواضح أيضا أن المجموعات القائدة للعمليات العسكرية مازالت في مرحلة تذويب الخلافات العسكرية والسياسية وإن كانت تلتقي مع بعضها البعض وأيضا مع الحركة الشعبية التي يقودها قرنق في مسعي مشترك هو محاولة إنشاء حزام أو طوق دائري يعتمد علي تجميع الأطراف للقضاء علي مركزية الوسط السوداني. علي الرغم من أن حركتي' تحرير السوادن' و'العدالة والمساواة' قد قامتا ببعض المعالجات التوضيحية أو التصحيحية لنفي صفة القبلية أو الإثنية عنهما لأنهما يدركان أنهما لا يمكن النظر إليهما خارج سياق الصراع القبلي في دارفور، إلا أن هذه المعالجات ظلت غير مقنعة، خاصة وأن القاعدة الاجتماعية للتمرد بين القبائل الأفريقية نفسها بدأت فى الانحسار بعد تزايد المعاناة والمأساة الإنسانية، وظلت أجزاء من قبيلتى الفور والزغاوة يمثلان العصب الأساسى للحركتين.

خامساً: أزمة خطاب التمرد في دارفور:

يعاني الخطاب المعارض بدارفور من أزمة عدم قدرته علي تحديد أجندته بشكل واضح ودقيق، ويمكن أن نلاحظ ثلاثة اتجاهات متعارضة أوردتها دراسة هامة للصحافي السوداني ضياء الدين بلال يمكن أن نوجزها فيما يلي:-

الاتجاه الأول: أن الصراع هو علي مكونات الطبيعة من مزارع ومراع وظروف بيئية فرضت ندرة في الموارد ترتب عليها صراع مصالح.

الاتجاه الثاني: يقسم دارفور علي أساس إثني ما بين القبائل الأفريقية والعربية ويصور الصراع بأنه ضد الوجود العربي بدارفور ويعتبر المركز كامتداد لذلك الوجود وكداعم له ضد المجموعات الأفريقية لذا يجب مناهضته.

والاتجاه الثالث: يصور الصراع علي أساس جغرافي باعتبار أن دارفور جزء من قطاع واسع يضم الجنوب والشرق وأقاصي الشمال يتم تهميشه من قبل المركز النيلي المحدد بمثلث (الخرطوم،وكوستي،وسنار)وهو مركز متصور كمسيطر علي السلطة والثروة.

وهذه الاتجاهات المختلفة تعكس في الوقت نفسه أبعاد أزمة الهوية فهناك التباس في تحديد الذات ومن ثم في تحديد' العدو' هل هو عدو إثني محدد أم عدو ثقافي أم عدو جغرافي فكل خيار من هذه الخيارات يفترض لغة وخطابا مغايرا للخيارات الأخري.

وقد كانت الحركة الشعبية هى أول من قدم الأفكار الخاصة بالتهميش، وذلك في إطلالتها الأولي عام١٩٨٣ من خلال المنفيستو اليساري الشهير لها آنذاك، كما اشتهر ذلك الإسم على المناطق الثلاث التى ألحقت بمفاوضات الجنوب وسميت بالمناطق المهمشة، وبعد ذلك أصبحت حركة تحرير السودان تتبنى هذه الدعوى، فضلا عن قيام تحالف المهمشين فى مؤتمر' الأغلبية المهمشة' الذي انعقد في ألمانيا فى أبريل ٢٠٠٣. وفي مواجهة هذا الخطاب يدق البعض جرس الإنذار بأن هذه الدعوة التي تتجاهل الظروف الاقتصادية بالغة الصعوبة في السودان كله سوف تؤدي إلي تفكيك السودان إذ أنها تعني- كما يذكر المفكر السودانى أبو القاسم حاج حمد- القضاء علي' مركزية الوسط السوداني' المستقطب لتفاعلات الهوية السودانية والجاذب لمقوماتها الشرقية(امتدادات الشرق الأفريقي في شكل الثقافة البجاوية في الشرق) ومقوماتها السودانية الغربية(الممتدة من ثغر النيل الأبيض حتي السنغال) ومقوماتها الشمالية(الثقافات والحضارات المتوسطية عبر مصر) ومقوماتها الاستوائية(التي تشمل عناصر الجنوب القبلية).

ويرى 'حاج حمد' أن أطراف السودان تتفاعل مع بعضها البعض عبر التقاءها في الوسط وأن عزل الوسط إنما يعني عزل بؤرة التفاعل بين ثقافات السودان المختلفة التي لا يوجد ما يربط بينها سوي الوسط الذي تلتقي وتتفاعل فيه ومن خلاله.

سادساً: إتفاق أبشي

ترتبط تشاد بشكل شبه عضوى بأزمة دارفور، حيث أن قبيلة الزغاوة التى ينتمى إليها عدد كبير من المتمردين، تتواجد على الحدود بين السودان وتشاد، بل أن الرئيس التشادى إدريس ديبى، ينتمى إلى نفس القبيلة من خلال الفرع التشادى، الأمر الذى جعل نظام "ديبى" يعانى الكثير من الحرج، إذ وجد نفسه فى موقف بالغ الدقة والحساسية، إذ أنه لا يستطيع تجاهل الحكومة السودانية التى طالبته بعدم دعم التمرد والمساعدة على احتوائه، حيث كانت الخرطوم قد ساعدته من قبل على الوصول إلى الحكم، وفى الوقت نفسه، فإن قواته العسكرية وزعماء قبيلته يطالبونه بالتدخل لدعم أبناء عمومتهم على الجانب الآخر لرد الجميل لهم، إذ أن الزغاوة

فى دارفور هم الذين احتضنوا إدريس ديبى وحركته حين كان ناشطاً في المعارضة المسلحة ضد نظام حسين هبرى، وقد حاول ديبى الخروج من هذا المأزق من خلال القيام بجهود الوساطة. مستخدماً صلاته الشخصية مع زعماء الزغاوة المنضوين تحت لواء حركة تحرير السودان، وقد نجح الرئيس ديبى فى عقد اجتماعات مشتركة بين حكومة الخرطوم والمجموعة المتمردة فى مدينة أبشى الحدودية، وتوصل هذا الاجتماع إلى عقد اتفاقية لوقف إطلاق النار فى ٣ سبتمبر ٢٠٠٣. وقد قاد الوفد الحكومى فى هذه المفاوضات اللواء الطيب محمد خير مستشار رئيس الجمهورية للشئون الأمنية، الأمر الذى أوضح الاهتمام الكبير الذى أولته الحكومة لهذه المفاوضات، وهو ما يعود إلى أن مفاوضات نيفاشا كانت تشهد تقدماً فى مجال الاتفاق على الترتيبات الأمنية ولم تكن الخرطوم راغبة فى أن تعوقها أزمة دارفور عن التقدم فى مفاوضات سلام الجنوب، فى الوقت الذى كانت فيه حركة تحرير السودان تعانى من تدفق اللاجئين عبر الحدود إلى تشاد نتيجة للضغط العسكرى الحكومى وهجمات الجنجاويد، ومع افتقار المتمردين للموارد اللازمة لمواجهة الكارثة، تولد لديهم الحافز للبحث عن وقف لإطلاق النار، وهكذا تم التوقيع على الاتفاقية التى اعترفت فيها الحكومة السودانية لأول مرة بأن هناك مطالب سياسية لحركة التمرد بعد أن كانت تتعامل معها من قبل بوصفها عصابات خارجة على القانون.

وقد نصت الإتفاقية فى ديباجتها على أنها نتجت عن رغبة المجموعات المكونة لجيش تحرير السودان فى الحوار لوضع أسس للحل السلمى ومخاطبة جذور المشكلة، والاعتراف بسلطة الدولة على المستوى الرئاسى والولائى، ويذكر أن هذه المجموعات المسلحة تتكون من خمسة فصائل رئيسية تقطن المناطق التالية:-

١-منطقة دار زغاوة　　　　٢-منطقة جبل سى

٣-منطقة جبل ميدوب　　　　٤-منطقة جبل مرّه

٥-منطقة مورنى

وذلك تحت قيادة القائد الميدانى عبد الله أبكر الذى كان سبق له قيادة الهجوم على مدينة الفاشر.

وقد رفضت حركة العدل والمساواة الاشتراك فى هذه المفاوضات لأنها اعتبرت أن الوسيط التشادى غير محايد ومنحاز إلى الخرطوم، ومن ثم فقد اشتملت الاتفاقية على ثلاثة

أطراف رئيسيين هما الحكومة السودانية، وحملة السلاح بدارفور (جيش تحرير السودان)، بالإضافة إلى الحكومة التشادية التى تقوم برعاية الاتفاقية.

ويمكن إيجاز أهم بنود الاتفاقية فى: الاتفاق على وقف العدائيات لمدة ٤٥ يوماً، السيطرة على المجموعات المسلحة غير النظامية فى مسارح العمليات، إطلاق سراح أسرى الحرب والموقوفين، وتجميع قوات جيش تحرير السودان والانسحاب المتزامن للمجموعات المسلحة، مع إقامة لجنة ثلاثية (الخرطوم، تشاد، وجيش تحرير السودان) لمراقبة التنفيذ.

وقد تعاطت الاتفاقية مع مطلب وحيد بين مطالب حركة التمرد السياسى، حيث جاء فى المادة الخامسة ما مفاده ضرورة التزام الطرفين "بإرساء دعائم السلام الدائم والشامل فى المنطقة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، وكانت الترتيبات الأمنية التى تقول بتجميع قوات جيش تحرير السودان وتجريد المتمردين من السلاح تنص على أن ذلك مقابل انسحاب المجموعات المسلحة غير النظامية ولم تلزم الاتفاقية الحكومة بتجريد الميلشيات التابعة لها من السلاح.

وقد اجتمع ممثلو الحكومة مع وفد من جيش تحرير السودان فى أبشى مرة أخرى فى الفترة من ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٣ إلى ٤ نوفمبر ٢٠٠٣، بحضور الوسيط التشادى، إلا أن الطرفين تبادلا الاتهامات بخرق وقف إطلاق النار، وربط المتمردون مشاركتهم بتبنى بروتوكولات لحماية المدنيين يتم مراقبتها دولياً لضمان وصول الإمدادات الإغاثة والعاملين عليها إلى المناطق التى يسيطر عليها التمرد، وكذلك تجريد ميلشيات الجنجاويد من السلاح وحضور مراقبين دوليين للمفاوضات، ولذا ورغبة فى تحاشى إعلان فشل المفاوضات تم تمديد فترة وقف إطلاق النار لشهر آخر، وأوضحت هذه الجولة من التفاوض أن الطرفين كان لديهما تفسيرات مختلفة للمادة المتعلقة بتجميع القوات ونزع الأسلحة فالحكومة توقعت أن يقوم جيش التحرير بتجميع قواته بمواقع محدودة فى غضون خمسة عشر يوماً من توقيع الاتفاقية وأن يقوم بتجريدها من السلاح بنهاية فترة الخمسة وأربعين يوماً التى حددت لوقف إطلاق النار، بينما رفض جيش التحرير ذلك وأصر على أن تستجيب الحكومة أولا لمطالبه السياسية وأن تجرد الجنجاويد من سلاحهم[١٣].

وقد شهدت تلك الفترة -التى كان من المفترض أن اتفاقية أبشى مازالت سارية خلالها- وقوع اشتباكات واسعة بين الحكومة والمتمردين، بعد أن تعرضت القوات الحكومية لكمين فى

منطقة "سد أبو قمره" بولاية شمال دارفور أعلنت حركة العدل والمساواة مسئوليتها عنه، وذكرت بياناتها أنها قتلت ٧٠٠ جندى حكومى، وقد ترتب على ذلك قيام القوات الحكومية بقصف جوى كثيف لمناطق التمرد، الأمر الذى أدى إلى نزوح أعداد إضافية من السكان عن قراهم وتعرضهم لظروف إنسانية بالغة الصعوبة.

عقب ذلك تقرر أن تنعقد الجولة الثالثة من المحادثات فى نجامينا العاصمة فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٣، وذلك حتى يستطيع الرئيس إدريس ديبى الاشتراك فيها بصورة أكثر مباشرة، وكانت هناك آمال كبيرة على هذه الجولة التى كان من المفترض أن تصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وتضع الأسس لاتفاق نهائى، وبالنظر لأهمية هذه الجولة كان الرئيس ديبى قد سافر قبلها بيومين إلى الخرطوم للاجتماع مع الرئيس البشير للبحث فى السبل اللازمة للتغلب على العقبات المعلقة. وبالرغم من كل ذلك فقد انهارت المفاوضات قبل أن تبدأ. إذ أن "وفد حركة تحرير السودان" طرح مطالب جديدة لم تكن واردة من قبل، كان من أهمها إعطاء حكم ذاتى واسع النطاق لإقليم دارفور، مع الحصول على حصة من عوائد البترول تقدر بـ ١٣%، وكذلك الاحتفاظ "بجيش تحرير السودان" خاضعاً "لحركة تحرير السودان"، الأمر الذى دعى الرئيس ديبى إلى أن يطلب من وفد حركة تحرير السودان أن يغادر الأراضى التشادية على الفور، كما أعلن تخليه عن محاولة الوساطة وأعلن أن حركة تحرير السودان هى المسئولة عن فشل المفاوضات، وأشارت التقارير الصحافية على إغلاق للحدود السودانية التشادية، الأمر الذى يعنى انقطاع الإمدادات اللوجستية عن المتمردين.

ومن ناحيتها أعلنت الحكومة السودانية فى أول رد فعل لها على إنهيار المفاوضات، إعلان حالة الطوارئ فى ولايتى شمال وجنوب دارفور، وإعلان التعبئة العامة فيهما وكذلك استدعاء قوات الدفاع الشعبى، وخطر التجول من العاشرة مساءاً إلى السادسة صباحاً فى جميع أنحاء هاتين الولايتين، وعقد رئيس الاستخبارات العسكرية السودانية الذى كان يقود الوفد الحكومى الذى ذهب إلى التفاوض فى "نجامينا" مؤتمراً صحفياً تفصيلياً اتهم فيه اريتريا وحزب المؤتمر الشعبى الذى يقوده الترابى وأطراف خارجية، بأنها هى التى تقف وراء "حركة تحرير السودان" وتقدم لها المساعدات بالمال والسلاح والكوادر والتخطيط.

كما بادرت الحكومة السودانية إلى اعتقال بعض قادة حزب المؤتمر الشعبى فى دارفور، واتهمت الحزب بأنه يسعى إلى إحداث فتنة فى غرب السودان يحاول من خلالها إسقاط النظام

والتأثير على المفاوضات الجارية فى نيفاشا، وتعقيبا على ذلك صرح الدكتور الترابى أن نظام الإنقاذ يمهد من خلال هذه الاتهامات إلى اعتقاله مرة أخرى وحل حزبه ومنعه من العمل العام.

سابعاً: إطلاق الحملة العسكرية ضد التمرد

عقب فشل الجولة الثالثة المفاوضات التى كان مقررا عقدها فى نجامينا فى النصف الثانى من ديسمبر ٢٠٠٣، والتى أنهاها الرئيس التشادى إدريس ديبى قبل أن تبدأ نتيجة للمطالب التعجيزية لوفد التمرد، بدأت الخرطوم فى حملة عسكرية واسعة النطاق أعلنت أن هدفها الأساسى هو سحق متمردى دارفور وتدمير معسكراتهم على طول الحدود مع تشاد، ورغم أن المصادر الحكومية أشارت إلى أن المتمردين تكبدوا خسائر فادحة من خلال هجمات القوات الحكومية على معسكراتهم على طول الحدود، وأن هذه الهجمات عالية المستوى فى الإعداد والتنفيذ وتتفادى إصابة المدنيين الأبرياء بأى شكل من الأشكال وتركز فقط على العناصر المتمردة، إلا أن الكثير من التقارير أشارت إلى أن اتساع نطاق العمليات أدى إلى إحراق عدد كبير من القرى ومقتل أعداد كبيرة من المدنيين، مما أدى إلى تفاقم الوضع الإنسانى فى الإقليم بشكل مضطرد، وبدأت ظاهرة النزوح فى ولايتى شمال وغرب دارفور فى التزايد بشكل كبير، كما اضطر الآلاف من السكان إلى عبور الحدود إلى تشاد هرباً من القتال، واستطاعت الحكومة السودانية استعادة مدينة الطينة الحدودية التى كانت تحت سيطرة المتمردين من قبل بالإضافة إلى مناطق أخرى عديدة كان من بينها منطقتى "أم برو" وكرنوى" اللتين كانتا تعتبران من أكبر معاقل التمرد.

ويبدو أن الاستخدام الواسع لطائرات الانتينوف والمروحيات فى القصف، بالإضافة إلى المساهمة التشادية فى الحملة العسكرية للقوات الحكومية السودانية بعدد ٣ مروحيات و ١٧ عربة عسكرية أدى إلى تضييق الخناق على المتمردين وألحق أضراراً فادحة بالمناطق التى كانوا يسيطرون عليها، وزاد الأمر سوءاً أن الحكومة السودانية التى لم تكن قادرة على حشد أعداد كافية من قواتها المسلحة للسيطرة على هذه المساحة الشاسعة، اضطرت إلى اللجوء إلى إعلان النفير العام وطلب التطوع فى قوات الدفاع الشعبى والشرطة الشعبية والتى وصلت أعدادها إلى ٨٠ ألف شخص[١٤]، فضلاً عن ميلشيات الجنجاويد التى ينتمى معظم أفرادها إلى القبائل العربية والتى شاركت فى القتال بفعالية، ورغم أنها كانت تعمل فى ظل موافقة عامة

من الحكومة إلا أن هذه الميلشيات ارتكبت تجاوزات هائلة ضد المناطق التى كانت تدعم التمرد. وبدا أن هذه الميلشيات كانت تعمل لتنفيذ أهدافها الخاصة على خلفية الصراعات والنزاعات القبلية الممتدة فى دارفور والتى زادت حدتها ووتيرتها منذ منتصف الثمانينات.

ويرى الكثير من المراقبين أن الحكومة السودانية لجأت إلى الدفاع الشعبى والميلشيات القبلية لأنها لم تكن قادرة على استخدام قواتها المسلحة على نطاق واسع بسبب أن القاعدة الأساسية للقوات الحكومية تنتمى إلى إقليم دارفور (تشير بعض التقارير إلى أن هذه النسبة تصل إلى٦٠%)، كما أنها لم تكن قادرة على سحب قواتها من شرق السودان الذى مازالت الأوضاع به يسودها التوتر، بسبب السياسات المعادية والتحريضية التى يتبعها نظام أفورقى فى إريتريا ضد السودان وتبنيه للعديد من فصائل المعارضة المسلحة ضد الخرطوم.

وبالنظر إلى أن المفاوضات التى كانت تدور فى نيفاشا آنذاك بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان كانت تمر بمرحلة صعبة، فقد حاولت الخرطوم تكثيف جهدها العسكرى فى دارفور للقضاء على التمرد عسكرياً، أو إضعافه إلى حد كبير ومن ثم تخفيض سقف المطالب لكى تتمكن من التفرغ للمفاوضات، حيث أن انفجار أزمة دارفور بدأ يؤثر سلباً فى الموقف الحكومى، وقد استغلت الحكومة السودانية الاهتمام العالمى واسع النطاق بإنجاح مفاوضات نيفاشا فى محاولة تمرير هذه الحملة العسكرية دون إدانات دولية كبيرة، ولذا تواصل الجهد العسكرى الحكومى لما يقرب من شهرين حتى أعلن الرئيس البشير فى ٩ فبراير ٢٠٠٤ أن القوات الحكومية قد سحقت التمرد فى ولايات دارفور الثلاث، وسيطرت على كل "مسارح العمليات"، وبسطت نفوذها على القرى والمعسكرات التى كانت خاضعة للتمرد.

ثامناً: المؤتمر القومى للسلام والتعايش

بعد أن تصورت الحكومة أنها قد وجهت ضربات قاصمة للتمرد، حاول الرئيس البشير فى بيانه الذى أصدره بهذه المناسبة معالجة آثار العمليات العسكرية ومقاربة الحل السياسى للقضية، فأعلن الخطوات التالية:-

١- العفو العام عن حملة السلاح إذا قاموا بتسليم أسلحتهم خلال شهر من تاريخ البيان.

٢- بدء معالجة أوضاع النازحين وإعادة توطينهم (كان عددهم فى تلك الفترة يقدر بـ ٦٠٠ ألف نازح).

٣- وضع خطة شاملة لمشروعات تنموية وخدمية فى ولايات دارفور الثلاث.

٤- ضبط حيازة السلاح فى جميع أنحاء دارفور حتى يكون فقط بين يدى القوات المسلحة أو تحت إشرافها.

٥- تكوين لجنة قومية لإعادة بناء النسيج الاجتماعى والتعايش السلمى بين القبائل واستنفار الجهد الشعبى فى إعادة التوطين.

٦- عقد مؤتمر قومى جامع للتنمية والسلام والتعايش بدارفور، لا يستثنى منه حتى حملة السلاح، على أن تقوم الدولة برعاية المؤتمر وإنفاذ توصياته.

حتى ذلك الوقت كان بيان الرئيس البشير هو أول محاولة متكاملة من قبل الحكومة لمعالجة مشكلة دارفور التى بدأت باستشراء ظاهرة النهب المسلح ثم تحولت إلى تمرد يحمل مطالب سياسية تحاكى مطالب الحركة الشعبية فى جنوب السودان.

ورغم أن الموقف الحكومى وجد ترحيباً من قطاعات واسعة فى دارفور ومن بعض الدول الغربية والمنظمات الإنسانية العاملة فى الإقليم، إلا أن حركة تحرير السودان، وهى الفصيل الرئيسى الذى يقاتل فى الإقليم، أعلنت رفضها التام لمبادرة البشير، وطالبت الخرطوم بالدخول فى حوار جاد برعاية دولية، وأشارت التصريحات الصحفية المختلفة لقادة الحركة أنها لا تقبل أن تحضر مؤتمراً يعقد فى الخرطوم تحت رعاية الحكومة التى هى أحد أطراف النزاع، وأن أى مفاوضات يجب أن تجرى فى مكان محايد وبرقابة دولية تضمن تنفيذ ما يتم التوصل إليه من اتفاقيات، وقلل عبد الواحد محمد نور رئيس حركة تحرير السودان من أهمية تصريحات الرئيس البشير بالقضاء على التمرد وقال بأن الحركة مازالت تحتفظ بمواقعها بعد أن تمكنت خلال شهرين من المعارك من الاستيلاء على ٣٠٠ آلية عسكرية وقتل أكثر من ٤ آلاف جندى وأن حركته لن تضع السلاح ما لم تصل إلى حل عادل ونهائى [١٥].

فى هذا السياق، وبعد تحسن الوضع العسكرى لصالح الحكومة السودانية، وشعورها بأنها حققت سيطرة ميدانية متفوقة، اعتذرت الخرطوم عن حضور مؤتمر المانحين فى جنيف الذى كان محدداً له الانعقاد فى ١٤ فبراير ٢٠٠٤ بتنظيم من مركز هنرى دونانت، وهو منظمة تعمل من أجل السلام. كان هدف المؤتمر هو التفاوض حول اتفاق يسمح لوكالات الإغاثة بتقديم المساعدات فى مناطق الاضطرابات، كما كان من المتوقع أن يشهد أول مفاوضات مباشرة بين الحكومة والمتمردين، إلا أن عدم حضور الخرطوم أعطى الانطباع بأنها عازمة

على حجب أى تدخل فى الأزمة من أطراف خارجية. محاولة حلها من خلال الأطر الداخلية المتمثلة فى المؤتمر القومى الجامع الذى دعى إليه الرئيس البشير. ولذا سارع الرئيس البشير إلى إصدار قرار جمهورى فى ١٨ فبراير ٢٠٠٤ بتكوين لجنة قومية عليا للتحضير للمؤتمر القومى الجامع للتنمية والسلام والتعايش بدارفور، وذلك بهدف رسمى معلن هو تقوية النسيج الاجتماعى والمساهمة فى التنمية واستنفار الجهد الشعبى والرسمى لتحقيق الأمن، وجرى تعيين عز الدين السيد رئيساً للجنة التحضيرية للمؤتمر وعضوية حوالى ٨٠ شخصاً من بينهم ممثلون للقوى السياسية المعارضة وشخصيات وطنية وعدد كبير من قيادات الإدارة الأهلية ورموز دارفور والمجتمع المدنى(١٦).

ورغم أن وسائل الإعلام السودانية أعطت مساحات واسعة من الاهتمام والتغطية لقضية المؤتمر الجامع ومسألة انعقاده، إلا أنه كان لدى الكثيرين بعض الشكوك حول قدرة هذا المؤتمر على حل المشكلة، خاصة بعد أن أعلنت قوى التمرد رفضها الحضور، الأمر الذى تجلى فى تصريح عز الدين السيد رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر "إننا نسابق الزمن .. ولن ننجح فى مهمتنا ما لم نحاور أبناء دارفور فى الداخل وفى الخارج"(١٧).

وأعلن رئيس اللجنة التحضيرية أنه سوف يحاول استصحاب كل المبادرات السابقة التى قدمت من جهات مختلفة والتى وصل عددها إلى ١١ مبادرة، إلا أنه مع مضى الوقت بدأت أعمال اللجنة تتعرض للعديد من الانتقادات، حيث أعلن ممثلوا حزب الأمة القومى الذى يتزعمه الصادق المهدى فى أول مارس ٢٠٠٤ انسحابهم من اللجنة التحضيرية للمؤتمر وطعنوا فى قومية اللجنة وحيادية عملها وتوزيع رئاسة لجانها الفرعية، وهو الموقف الذى أكده الصادق المهدى قبل منتصف مارس بالقول: أن لجنة مؤتمر دارفور ليست سوى آلية استشارية للنظام، واستدلوا على ذلك بأن عضويتها تدل على عدم قوميتها، إذ أن عددها الكلى ٩٤ شخصاً منهم ٧٣ ينتمون لحزب المؤتمر الوطنى من بينهم ٢١ من حملة المناصب الدستورية و ١٥ نائباً فى المجلس الوطنى (البرنمان) و٣٧ من أبناء الإقليم"(١٨).

وطالب المهدى بعقد مؤتمر قومى ممثل لكافة القوى ذات الوزن السياسى والاجتماعى بدارفور على أن يكون المؤتمر مفوضاً لبحث أجندة دارفور المكونة من ملفات ستة تشمل: السياسى والتنموى والخدمى والإدارى والقبلى والأمنى، على أن يدعى جيران الإقليم

الثلاثة (تشاد وليبيا وأفريقيا الوسطى) لحضوره كمراقبين وأن يحدد له زمن ثلاثة أشهر لكى ينهى أعماله قبل موسم الخريف وهطول الأمطار.

وأكد زعيم حزب الأمة أن السياسات الحزبية الشمولية للحكومة السودانية هى التى تدفع المقاومة المسلحة إلى الظهور، وأن ما يحدث فى دارفور هو أول طوفان الاستقطاب والتمزيق والتدويل.

ورغم أن الحكومة حاولت التقليل من أهمية انسحاب ممثلى حزب الأمة، إلا أنها أعلنت فى المقابل عن توسيع عضوية اللجنة إلى ١٢٠ عضوا فيما بدا أنه محاولة لاحتواء الانتقادات الموجهة إليها، كما وافق الرئيس البشير على أن تقوم اللجنة بالاتصال المباشر بالمتمردين للتحاور معهم فى إطار عمل اللجنة، إلا أن حركة العدالة والمساواة أعلنت فى بيان لها فى موقعها الإلكتروني فى ٥ مارس ٢٠٠٤ عن مقاطعتها لمؤتمر دارفور، وأصرت على مطالبها بأن يكون التفاوض على أرض محايدة وبرعاية دولية، وقد أدى تصاعد القتال فى الإقليم من جديد، من خلال ازدياد وتيرة العمليات التى يقوم بها المتمردون بالإضافة إلى الاهتمام العالمى الذى أخذ يتصاعد بقوة بمأساة النازحين، إلى خفوت الحديث عن المؤتمر القومى، الذى سبقته الأحداث بعد اتجاه الأزمة إلى التدويل الكامل.

تاسعاً: التمرد: خسائر عسكرية ومكاسب سياسية

رغم الخسائر الفادحة التى لحقت بالتمرد، إلا أنه سرعان ما عاد إلى عملياته العسكرية رغبة منه فى تحدى بيان الرئيس البشير بالسيطرة الميدانية الكاملة على الأوضاع، فلم يمض وقت قصير حتى أعلن من أركوى مناوى الأمين العام لحركة تحرير السودان فى ٢١ فبراير ٢٠٠٤ أن قوات الحركة اشتبكت مع القوات الحكومية فى منطقة "خزان جديد" على بعد مائة كيلو متر من عاصمة نيالا فى جنوب دارفور، وأن الحركة كبدت القوات الحكومية ٣٠٠ قتيل و٣٥ أسيراً واستولت على دبابتين و ١٣ سيارة عسكرية محملة بالأسلحة، مشيراً إلى أن القوات الحكومية استخدمت طائرات الانتينوف والمروحيات والمدفعية الثقيلة خلال المعارك [١٩]، ورغم عدم وجود مصادر محايدة تؤكد مثل هذه الأرقام التى ذكرها مناوى، إلا أنها أشارت بشكل عام إلى أن الأوضاع الأمنية مازالت خارج السيطرة فى هذا الإقليم شاسع المساحة، وهو الأمر الذى تأكد بعد ذلك من خلال هجمات أخرى للمتمردين على مدينة "الطويشة" التى ينتمى إليها والى ولاية شمال دارفور عثمان يوسف كبر، حيث تم الاعتداء

على منزل أسرة الوالى وأسرة الصادق ضو البيت ناظر عموم قبائل شرق دارفور، بالإضافة إلى تدمير المبانى الحكومية ومركز الشرطة والاستيلاء على بعض السيارات، وتبع ذلك هجمات أخرى فى منطقة "الطويلة" جنوب غرب الفاشر، ثم الهجوم على إحدى المناطق فى ولاية جنوب دارفور، مما أدى فى نهاية الأمر إلى اعتراف حكومة ولاية جنوب دارفور فى ٥ مارس ٢٠٠٤ بأن هناك بعض التفلتات الأمنية فى محلية "شعيرية" وأطراف "نيالا" ومحلية "كاس" واعترف نائب الوالى بأن القوات المسلحة تفرض سيطرتها إلا من بعض الجيوب(٢٠).

وفى محاولة تفسير استمرار المعارك والهجمات العسكرية من المتمردين، أعلن عثمان يوسف كبر والى شمال دارفور، أنه لا يوجد للمتمردين أى تجمعات كبيرة ولا يسيطرون على أى منطقة بما فى ذلك الجبال، وأن وجود التمرد هو فى شكل فلول متحركة من مكان لآخر وبالرغم من ذلك قام المتمردون بهجوم آخر قبيل منتصف مارس على منطقة "برام" بجنوب دارفور وأعلنت حركة تحرير السودان عن مقتل ٥٠ جندياً حكومياً، وحرق مركز الشرطة ونهب البنك الزراعى وسيارات الشرطة والمواطنين وقطع الاتصالات من المنطقة، فيما أعلن حاكم الولاية عن مقتل اثنين من الجنود فقط (٢١).

أدت هذه الاشتباكات إلى التأكيد مرة أخرى على أهمية الحل السياسى الذى لا يمكن تحقيق الاستقرار بدونه، وهو الأمر الذى اجتهدت قوات التمرد لإثباته من خلال مواصلة تحركاتها العسكرية والإعلامية والتى أرفقتها بالتحرك على مستوى آخر مواز من خلال الالتحاق بعضوية التجمع الوطنى الديمقراطى المعارض، الذى أعلن قبوله لعضوية حركة تحرير السودان فى اجتماعاته التى انعقدت فى أسمرا فى فبراير ٢٠٠٣، الأمر الذى أثار الكثير من التكهنات حينها حول أثار هذه الخطوة على الوضع فى دارفور، وتساءل بعض المراقبين عما إذا كان هذا الانضمام يعنى شعور الحركة بأنها باتت معزولة بعد الانحسار الذى تعرضت له عملياتها الميدانية وفقدانها لمعظم مواقعها العسكرية على الأرض والتى كانت تطلق عليها اسم "المناطق المحررة"، وما إذا كان ذلك يعنى اتجاهها إلى العمل السياسى فى إطار التجمع المعارض متخلية بذلك عن الحل العسكرى لكى تنضم إلى المساعى الجارية لتحقيق الحل السياسى السلمى القائم على الحوار والتفاهم وهو المبدأ الذى كان قد تم إقراره فى اتفاقية جدة الإطارية الموقعة بين كل من محمد عثمان الميرغنى بصفته رئيساً للتجمع المعارض، وعلى عثمان طه النائب الأول للرئيس البشير، إذ أن ذلك يعنى أن حركة التمرد سوف تصبح بذلك

جزءاً من الحل السلمى الشامل وتضمن لها وجوداً ودوراً فى المرحلة القادمة. إلا أن مراقبين آخرين رأوا أن حركة تحرير السودان هدفت من وراء هذا الانضمام إلى الحصول على غطاء سياسى يمكنها من تصعيد عملها المعارض، وتوثيق علاقاتها بالقوى السياسية الأخرى والحصول على مساندتها ودعمها بما يقدمها بشكل أفضل إلى المجتمع الدولى باعتبارها قوة سياسية معترف بها من قبل الطيف السياسى السودانى وأنها تقاتل من أجل أهداف مشروعة، بما يعزز من الوضعية السياسية للتمرد إلى حد كبير وينقله من مجرد حركة عصيان مسلح محدود التأثير إلى قوة سياسية آخذة فى التبلور والتأثير بشكل متزايد فى مستقبل دارفور، وأيضاً فى الإطار العام للتفاعلات السياسية السودانية برمتها.

ومن جانبه بدا أن التجمع الوطنى المعارض قد رحب بهذه الخطوة ليعوض الخلل الذى حدث فى صفوفه، والذى نجم عن خروج الحركة الشعبية من خلال اندراجها المنفرد فى العملية التفاوضية الخاصة بأزمة الجنوب، وبالتالى فإن وجود حركة التمرد كحركة ذات بعد عسكرى قائم على الأرض قد يجبر النظام السودانى على التعامل مع التجمع بقدر أكبر من الجدية.

لقد أدى انضمام حركة تحرير السودان إلى التجمع الوطنى المعارض إلى إرباك الحسابات الحكومية التى كانت تأمل فى محاصرة المشكلة فى الإطار الداخلى وعلاجها من خلال المؤتمر القومى الجامع الذى دعى إليه البشير، والذى كان مقرراً أن يضم ممثلين عن كل القوى والقبائل فى دارفور، ومن ثم سيكون الوزن السياسى للمتمردين فى حالة مشاركتهم فيه محدوداً للغاية، فى مقابل الزعامات التقليدية وقيادات الإدارة الأهلية التى تحمل أجندة مطلبية ذات مضامين تنموية بالأساس يمكن للحكومة تلبيتها والتجاوب معها. كما أن انعقاد المؤتمر والخروج بتوصيات كان سيسمح للحكومة السودانية بتجاوز الأزمة والتقاط الأنفاس، من أجل التركيز على القضية الأخرى الأكثر إلحاحاً وأهمية فى تلك الفترة والمتعلقة بتعثر مفاوضات نيفاشا واتجاهها إلى الانهيار أو الاضطرار إلى تقديم تنازلات لا ترغب الخرطوم فى تقديمها إلى الحركة الشعبية التى يقودها جون قرنق من أجل تفادى الاحتمالات الأكثر سوءاً المتمثلة فى الفشل وتحمل المسئولية أمام المجتمع الدولى والولايات المتحدة الراعى الأساسى لعملية السلام، والتى أوضحت عن موقفها مسبقاً من خلال قانون سلام السودان، فضلاً عن أن انهيار

المفاوضات سيؤدى تلقائياً إلى العودة إلى الحرب، وهو خيار لم تكن الخرطوم مستعدة له ولم يعد مرغوباً على مختلف الأصعدة.

ومن ثم فإن الهدف الذى سعت إليه الخرطوم من خلال توقيع اتفاقية جده الإطارية، والذى كان يتمثل فى محاولة ترتيب البيت الشمالى للتفرغ لمواجهة الحركة الشعبية فى مفاوضات الجنوب، لم يعد قائماً، أو تعرض للاهتزاز إلى حد كبير، الأمر الذى أدى إلى إعلان الحكومة السودانية فى نهاية فبراير ٢٠٠٤ عن تعليقها لاتفاق جده[٢٢] مع التجمع المعارض احتجاجاً على قبول عضوية متمردى دارفور، كما أعلنت الحكومة وقف الاتصالات إلى أن يصحح التجمع موقفه من قبول عضوية متمردى دارفور، وهو الموقف الذى تراجعت عنه الحكومة فيما بعد حين قبلت استئناف الحوار مع التجمع فى القاهرة فى أغسطس ٢٠٠٤.

وهكذا أثبتت الأحداث عدم تحقيق الضربة العسكرية العنيفة التى وجهتها الحكومة للتمرد أهدافها حيث ظلت المناوشات العسكرية فى الإقليم قائمة ورفض المتمردون حضور المؤتمر القومى الجامع فى الداخل فى الوقت الذى بدأوا فيه يحققون مكاسب سياسية بالاعتراف بهم من القوى السياسية الأخرى المعارضة، وترافق ذلك مع ازدياد الاهتمام العالمى بأحداث دارفور، بعد أن أخذت الأبعاد الكارثية لأزمة النازحين فى الظهور.

عاشراً: الأزمة الإنسانية والاهتمام العالمى

بعد أن أعلن الرئيس البشير فى ٩ فبراير ٢٠٠٤ انتهاء العمليات العسكرية الأساسية فى الإقليم والقضاء على قواعد ومعسكرات التمرد، قامت الحكومة السودانية بفتح بعض الممرات لإغاثة النازحين بعد أن كانت المنطقة مقفلة بسبب العمليات العسكرية، كما وافقت على خطة عاجلة تقدمت بها الأمم المتحدة لإغاثة دارفور وتقديم الاحتياجات الضرورية العاجلة، وبدأت مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة فى نقل آلاف من اللاجئين السودانيين الذين عبروا الحدود من مدينة "الطينة" السودانية إلى مدينة "الطينة التشادية على الجانب الآخر من الحدود إلى معسكرات فى منطقة "تولوم" التشادية التى تبعد ٨٠ كيلو مترا إلى الداخل فى العمق التشادى[٢٣] وبمرور الوقت بدأت بوادر الاهتمام الدولى الجديد بأزمة دارفور فى الارتفاع بعد انتشار الإدراك بأبعادها الخطيرة على سكان الإقليم، فقام وزير الخارجية الفرنسى دوفيلبان بزيارة إلى كل من نجامينا والخرطوم وركز فى زيارتيه على آثار الصراع فى دارفور على الاستقرار الإقليمى، والحاجة إلى إغاثة المتضررين بشكل عاجل قبل حلول موسم الأمطار،

وقد أظهر الانزعاج الدولى من تحول مأساة النازحين إلى كارثة إنسانية وجود نوع من الشعور بضعف القوى والقدرات الذاتية لأجهزة الدولة السودانية وعدم قدرتها على إنفاذ قراراتها التى تعهدت بها حتى لو أرادت ذلك.

وفى غضون هذه الأثناء بدأ الاهتمام الدولى يأخذ آلية منتظمة حيث تكونت آلية للتشاور بين الحكومة والمنظمات الطوعية برئاسة وزير الدولة الخارجية السودانية، وضمت هذه الآلية، التى بدأت بعقد اجتماعاتها فى فبراير ٢٠٠٤ وزير الدولة السودانى للشئون الإنسانية وسفيرا بريطانيا وهولندا و١٤ منظمة طوعية بالإضافة إلى وفد المعونة الأمريكية، وطالبت هذه المنظمات بتوسيع مظلة الحماية للعاملين فى المجالات الإنسانية ومسألة الحصول على أذونات السفر إلى المنطقة، والتى كانت تتعطل بسبب الإجراءات المطولة التى تقوم بها الحكومة السودانية للتدقيق فى هذه الإذونات خشية استخدام أدوات الإغاثة من وسائل نقل واتصال لصالح المتمردين.

وبدأت دائرة الانتقادات الموجهة إلى الحكومة السودانية فى الاتساع حيث أعلن رئيس المفوضية العليا لشئون اللاجئين فى ٤ مارس ٢٠٠٤ أن هناك فظائع ترتكب فى إقليم دارفور غربى البلاد، وطالب الحكومة بفتح باب الحوار مع المتمردين على وجه السرعة وإيقاف ميلشيات الجنجاويد العربية التى ترهب السكان[٢٤]، وبعد وقت قصير جاء تصريح موكيش كابيلا منسق الأمم المتحدة الخاص بالسودان فى ٢٠ مارس ٢٠٠٤، ليحدث دويا إعلامياً هائلاً حيث قال "أن منطقة دارفور تمر بأسوأ أزمة إنسانية فى العالم حالياً، وقال لمحطة بى . بى. سى أن أكثر من مليون شخص يتعرضون لتطهير عرقى، وأضاف أن القتال بين الميلشيا العربية المدعومة من قبل الحكومة والجماعات المحلية تعمل طبقاً لسياسة الأرض المحروقة والاغتصاب بصورة منتظمة، وأن منظمات الإغاثة لا يتسنى لها الوصول إلا إلى جزء محدود من المنطقة وأن عامليها يتعرضون لهجمات[٢٥]". وتجدر الإشارة إلى أن الكونجرس الأمريكى اعتمد على هذا التصريح فيما بعد فى وصفه لما يجرى فى دارفور بالإبادة الجماعية.

ومنذ ذلك الوقت بدأت أزمة دارفور تحتل الصدارة الإعلامية مما أدى إلى إصدار مجلس الأمن بياناً فى ٢٠٠٤/٥/٢٧ دعا فيه الخرطوم إلى تحمل مسئوليتها فى تحييد المنطقة ونزع أسلحة الجماعات المسلحة فيها وأعرب المجلس عن قلقه إزاء استمرار التقارير الواردة حول

انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان والقانون الدولى والاستهداف العشوائى للمدنيين والانتهاكات العرقية التى أجبرت الكثيرين على النزوح.

حادى عشر: إتفاقية نجامينا إبريل ٢٠٠٤

بالرغم من الضربات العسكرية القوية التى وجهتها القوات الحكومية إلى التمرد فإن التحركات التى بدأها المتمردون منذ منتصف فبراير ٢٠٠٤ لإثبات استمرارية تواجدهم العسكرى وقدرتهم على الحركة، أخذت فى التزايد بمضى الوقت وأعلنت حركة تحرير السودان عن فتحها لجبهتين قتاليتين فى جنوب دارفور وغربها، والاستيلاء على منطقة "ترنيتى" وقتل ١٢٠ جندياً حكومياً، وكذلك الاستيلاء على منطقة "مكجر" وقتل أكثر من ٨٠ جندياً وعلى منطقة "ليبا" شرق جبل مرّة[٢٦].

وبدأت الأصداء الدولية لأحداث دارفور تقلق الحكومة السودانية وهو ما ظهر فى تصريحات المستشار السياسى لرئيس الجمهورية قطبى المهدى الذى أعلن أن "منظمة التضامن المسيحى برئاسة البارونة كوكس والجماعات التى كانت تروج لقضية وجود الرق فى السودان، قد إلتقت بقيادات التمرد فى أوروبا والولايات المتحدة، وأن هذه الجهات بدأت فى التحرك لتقديم دعم ومساندة إلى المتمردين حتى وصل الأمر إلى الحملة الانتخابية الأمريكية.

وقد تواصلت حدة المعارك فى التصاعد فى مارس ٢٠٠٣، حيث قام المتمردون بالهجوم على مدينة "برام" مرتين خلال أسبوع واحد، وقتلوا أربعة من قيادات قبيلة الهبانيه واستهدفوا المنشآت الحكومية، ثم هاجموا منطقة مليط حيث تقيم قبيلة "الزيادية" التى ينتمى إليها الفريق آدم حامد موسى حاكم جنوب دارفور وقتلوا ١٩ شخصاً من القبيلة التى هددت بالانتقام[٢٧].

فى ظل تردى الأوضاع الإنسانية وازدياد حدة القتال، بدأت المساعى التشادية فى العودة إلى الساحة من أجل عقد اتفاق سلام بين الحكومة والمتمردين، وقد حظيت هذه الجهود بدعم الولايات المتحدة وفرنسا اللتين قدمتا إلى تشاد مقترحاً بعقد المفاوضات ببلجيكا أو تشاد[٢٨]. فى ٢٥ أبريل ٢٠٠٤، غير أن هذه المحادثات بدأت بالفعل فى ٣٠ مارس ٢٠٠٤ فى نجامينا، وإن كانت هذه المرة تجرى بهيكل مختلف عن جولة نجامينا الأولى التى انهارت فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٠، والتى كانت امتداداً لاتفاقية أبشى، ويمكن القول أن نجامينا الثانية قد مثلت قطيعة مع الجهود السابقة حيث أصبحت الوساطة التشادية أقرب إلى الدور الذى تلعبه كينيا

تحت مظلة الإيجاد فى رعاية مفاوضات سلام جنوب السودان، وأصبح هيكل المفاوضات يشتمل على مراقبين من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، كما شاركت فيها حركة العدالة والمساواة التى لم تشارك فى اتفاقية أبشى، والتى كانت تصر فى السابق على إعطاء الأولوية لمناقشة المطالب السياسية قبل تناول القضايا الإنسانية، على عكس موقف حركة تحرير السودان التى كانت تسعى إلى التناغم مع مواقف داعميها الدوليين.

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن نجامينا الثانية لم تبدأ من حيث تعثرت المفاوضات السابقة، ولكنها تناولت أجندة جديدة أصبحت الأولوية فيها لحل القضايا الإنسانية طبقاً لأولويات المجتمع الدولى ثم تناول القضايا السياسية بعد ذلك. وهكذا بدأت خطوة جديدة فى تدويل قضية دارفور وشملت تدويل كل من المنبر التفاوضى وأجندة التفاوض الأمر الذى أسس بشكل واضح لقبول دور دولى فى الإشراف والرقابة على أى بنود يتم الاتفاق عليها.

وقد بدأت المفاوضات بشكل متعثر وبطريقة غير مباشرة حيث كان وفد حكومة السودان يتحفظ على التفاوض المباشر وجهاً لوجه فى حضور مراقبى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، ولم يقبل بذلك سوى لإنقاذ المفاوضات من الانهيار حيث أن وفد حركتى تحرير السودان، والعدالة والمساواة كان يتمسك بحضور المراقبين بالنظر إلى اتهامه لتشاد بالانحياز لصالح الخرطوم. وبعد الكثير من الخلافات اتفق الطرفان فى ٨ أبريل ٢٠٠٤ على وقف العدائيات لمدة خمسة وأربعين يوماً قابلة للتجديد، وإطلاق سراح "أسرى الحرب" والآخرين الموقوفين لأسباب تتعلق بالصراع، وتسهيل وصول إمدادات العون الإنسانى للنازحين والضحايا المدنيين الآخرين، كما التزمت الحكومة بالسيطرة على الميلشيات المسلحة على أن يتم تجميع قوات المعارضة فى مواقع يتم تحديدها مع تشكيل لجنة مشتركة تضم الأطراف والوساطة التشادية والمجتمع الدولى، بشرط احترام سيادة جمهورية السودان. وبالإضافة إلى ذلك كان هناك بند ينص على اجتماع الأطراف للتفاوض لإيجاد حل لمشاكلهم والتفاكر فى إيجاد حل شامل ودائم لمشكلة دارفور فى إطار مؤتمر يضم كل ممثلى دارفور وخاصة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

غير أن كل من حركة العدالة والمساواة وجيش تحرير السودان أصدرا تصريحان يكادا يكونان متطابقين فى ٢٦ و ٢٧ أبريل ٢٠٠٤ على التوالى يتنصلان فيهما من هذه الاتفاقية، وأكدت الحركتان أن ممثليهم قد تم تخويلهم فقط للتوصل إلى التفاصيل الفنية لإنشاء لجنة وقف

إطلاق النار، وبأن هؤلاء الممثلين قد أرهبوا ليقوموا بالتوقيع، وأنه قد تم استدعاءهم ليقدموا تفسيراً لتصرفاتهم[٣٠].

ويشير أحد تقارير مجموعة الأزمات الدولية إلى أن الاتفاقية شابها عدد من نقاط الضعف، حيث كانت فقيرة الصياغة، وبدا بها بعض التناقض بين النسختين العربية والإنجليزية، كما يشير التقرير إلى وقوع بعض الانشقاقات داخل كل من حركتي التفاوض، وإلى أن وجود شريف حرير فى نجامينا كمنسق لفريق جيش تحرير السودان أدى إلى خلق بعض التوترات الداخلية، حيث أدى إلى تهميش دور رئيس جيش تحرير السودان عبد الواحد محمد نور، وساهم فى ذلك اختلاف الانتماء القبلى لكل منهما، كما أن هذا الحدث أظهر مقدرة عناصر حركة تحرير السودان من الزغاوة على استقطاب تأييد ومساندة قواعدهم فى المنفى فى مقابل عدم تمكن قادة الفور والمساليت من ذلك. كما تعرضت حركة العدل والمساواة لخلافات داخلية جرى على أثرها الإعلان عن تنحية خليل إبراهيم رئيس الحركة وبعض القادة الآخرين، إلا أن ذلك تم احتواءه فيما بعد لكى يقوم خليل إبراهيم بعد ذلك بفصل القائد الثانى فى الحركة اللواء عبد الله عبد الكريم متهماً إياه بالتعاون مع الاستخبارات العسكرية السودانية وتلقى أموال لشق صفوف الحركة.

وقد تركزت المجهودات الدولية بعد اتفاقية ٨ أبريل ٢٠٠٤ لوقف إطلاق النار على تقديم العون الفنى والمادى لإقامة لجنة لمراقبة وقف إطلاق النار، مع إبداء اهتمام أقل بالأبعاد السياسية للصراع. كما أوكلت للاتحاد الأفريقى مهمة إنشاء لجنة مراقبة وقف إطلاق النار واستقطاب الموارد اللازمة لعملها، ووضع مراقبين ميدانيين، وقد اجتمعت لجنة السلام والأمن للاتحاد الأفريقى فى منتصف أبريل ٢٠٠٤ وقصرت حصرياً تعبير "المجتمع الدولى" الوارد فى اتفاقية نجامينا على الدول الأفريقية، وفيما بعد جرى تعديل هذا المقترح بالنظر إلى رغبة المتمردين فى وجود عدد أكبر من المراقبين مع وجود مراقبين أجانب فى كل من فرق المراقبين. ووصل المراقبون بالفعل إلى دارفور وبلغ عددهم ٨٠ مراقباً، إلا أنهم لم يتمكنوا من أداء عملهم بالشكل المطلوب لافتقادهم إلى الدعم اللوجستى المطلوب مثل وجود مقار إقامة مجهزة لهم وعربات للتنقل وأجهزة حديثة للاتصال، وكذلك قوات لحماية تحركاتهم، وهو ما وافق الاتحاد الأفريقى عليه فى قمته المنعقدة فى أديس أبابا وقرر إرسال ٣٠٠ جندى لحماية المراقبين جاءوا من روندا ونيجيريا.

ومن الناحية الميدانية تشير معظم التقارير إلى وجود اتهامات متبادلة بين المتمردين والحكومة السودانية بالخروقات المتكررة لوقف إطلاق النار، وتشير التقارير أيضاً إلى أن أعمال القتال أو العدائيات بين الحكومة والمتمردين انحسرت إلى حد كبير وأن بقيت أنشطة الجنجاويد ضد المدنيين عند مستوى مرتفع.

ثاني عشر: زيارة عنان والاتفاق مع الأمم المتحدة

واستجابة للضغوط العالمية والإعلامية المتزايدة ومنظمات الإغاثة قام الأمين العام للأمم المتحدة كوفى عنان بزيارة إلى السودان فى ٢٩ يونيو ٢٠٠٤، زار خلالها معسكرات النازحين فى دارفور وجرى فيه اتفاق بين الأمم المتحدة والحكومة السودانية يتم تنفيذه خلال ٩٠ يوماً، تم إعلانه فى بيان مشترك، ونصت أهم بنوده على ما يلى:

١- تتعهد الحكومة السودانية بإلغاء التضييق على العمل الإنسانى فى دارفور وإلغاء القيود على استيراد واستخدام المساعدات الإنسانية من نقل وشاحنات وطائرات ومعدات اتصال.

٢-التأكيد على أن الأفراد والمجموعات المتهمة بانتهاكات حقوق الإنسان سيواجهون محاكمة بدون تأجيل.

٣-نشر قوات من الشرطة فى معسكرات النازحين كافة وفى مناطق الهجمات المحتملة.

٤-التأكيد على عدم وجود أى ميلشيات فى المناطق حول معسكرات النازحين.

٥-البدء فوراً فى نزع سلاح الجنجاويد والمجموعات الخارجة عن القانون.

٦-استئناف المحادثات السياسية فى دارفور فى أقرب وقت ممكن والتوصل إلى تسوية شاملة ومقبولة لدى أطراف الصراع.

وقد أعقبت زيارة كوفى عنان زيارة أخرى استقطبت الاهتمام الإعلامى قام بها كولن باول وزير الخارجية الأمريكى، الذى أعلن من دارفور أن ما يحدث فى الإقليم يمثل مأساة إنسانية ولكنه لا توجد أى دلائل على الإبادة الجماعية أو التطهير العرقى، وأن ما يحدث فى دارفور لا يشابه ما كان حادثاً فى رواندا عام ١٩٩٤، وقد أعقبت زيارة باول زيارات أخرى عديدة للعديد من وزراء الاتحاد الأوروبى وكبار المسئولين فى المنظمة الدولية والاتحاد الأوروبى والاتحاد الأفريقى.

ثالث عشر: محادثات أديس أبابا

انعقدت القمة الثالثة للاتحاد الأفريقي فى الأسبوع الأول من يوليو ٢٠٠٤ فى أديس أبابا، حيث استحوذت أزمة دارفور على النصيب الأكبر من الاهتمام، وتكونت قمة أفريقية مصغرة خاصة بمشكلة دارفور برئاسة الرئيس النيجيرى أوباسانجو رئيس الدورة الحالية للاتحاد الأفريقى وعضوية كل من رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبى عمر كونارى ورؤساء كل من السودان والسنغال وجنوب أفريقيا.

وقد اتخذت اللجنة فى نهاية اجتماعاتها خمسة قرارات :-

١ - إمكان زيادة عدد القوات الأفريقية المكلفة بحماية فريق المراقبين الذى يتابع تنفيذ وقف النار فى دارفور إلى ٣٠٠ جندى.

٢ -- تجميع قوات المتمردين فى أماكن محددة.

٣ - نزع سلاح الميلشيات الأخرى (الجنجاويد).

٤ -التأكيد على أهمية الحل السياسى.

٥-المشاركة فى المحادثات المقررة بين الحكومة ومتمردى دارفور المقرر لها ١٥ يوليو ٢٠٠٤ فى أديس أبابا.

وتجدر الإشارة إلى أنه كان هناك نوع من الخلاف على مهمة القوات الإضافية المقرر إرسالها لحماية المراقبين، إذ ترى الخرطوم أن هذه هى مهمة القوة التى يجب أن تتوقف عندها، فى حين أن كل من الرئيس النيجيرى ورئيس مفوضية الاتحاد كانا يريان أن هذه المهمة تشمل حماية المدنيين فى حالة تعرضهم للاعتداء.

هذا وقد انعقدت مفاوضات أديس أبابا فى موعدها المحدد، وسادتها أجواء غير إيجابية إذ أعلن أحمد محمد تاجود رئيس وفد حركة العدالة والمساواة إلى المفاوضات "أنه ليس فى إمكان أفريقيا أن تحل أزمة دارفور، رغم أننا واثقون من رغبة الاتحاد فى حلها".

وقد حدد المتمردون ستة شروط للتفاوض على النحو التالى(٣١):-

١ -تحديد موعد لنزع سلاح ميلشيا الجنجاويد وتقديمهم للمحاكمة.

٢ -وصول المساعدات من المنظمات الإنسانية إلى المتمردين.

٣ --التزام اتفاق وقف النار.

٤-أن تسمح الحكومة للجنة تقصى حقائق دولية بالوقوف على حقيقة الأوضاع فى دارفور.

٥-إطلاق السجناء السياسيين فى قضية دارفور.

٦-أن تجرى المحادثات السياسية فى بلد محايد يتفق عليه طرفا النزاع.

وأشارت التقارير الصحفية أن المتمردين طالبوا برحيل الجيش السودانى من كل ولايات المنطقة ورفضوا أن تكون أديس أبابا مقراً لأى تفاوض مع الخرطوم، بالنظر إلى العلاقات التعاونية بين أثيوبيا والسودان.

وفى المقابل أجاب الوفد الحكومى على هذه الشروط بالإشارة إلى أن المتمردين لم يلتزموا بتجميع مقاتليهم فى معسكرات محددة، كما أشارت اتفاقية انجامينا فى أبريل ٢٠٠٤ ومن ثم فليس لهم الحق فى المطالبة بإنفاذ بنود هذه الاتفاقية التى تخص الجانب الحكومى فى الوقت الذى لم ينفذوا فيه الالتزامات الواقعة على عاتقهم.

ولقد انتهت هذه المفاوضات بعد يومين من بدء انعقادها دون الوصول إلى أى نتائج.

رابعة عشر: الجدل حول الإبادة الجماعية

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البعد الدولى لأزمة دارفور بدأ يتمحور بشكل متزايد حول القول بأن هناك عمليات تطهير عرقى وإبادة جماعية تجرى فى إقليم دارفور، الأمر الذى وفر وقودا هائلا لحملات إعلامية واسعة النطاق تروج لهذه المقولة وتطالب بفرض العقوبات والتدخل العسكرى، واعتمدت وسائل الإعلام فى ذلك على بعض التقارير التى بثتها منظمات الإغاثة الغربية، وخصوصا تقارير منظمة العفو الدولية، مما أدى فى النهاية إلى تشكيل رأى عام عالمى ضاغط على الحكومة السودانية، ودفع بمنظمات المجتمع المدنى إلى ممارسة ضغوط كبيرة على الحكومات الغربية لكى تضغط بدورها على السودان وتهدد بالتدخل العسكرى لإنهاء أزمة دارفور.

ولعل التطبيق الأكثر وضوحا لذلك هو تبنى الكونجرس الأمريكى قراراً بالإجماع فى ٢٣ يوليو ٢٠٠٤ باعتبار أن ما يجرى فى دارفور يمثل إبادة جماعية ويطالب الإدارة الأمريكية بالتدخل الفورى واتخاذ ما يلزم من خطوات، بما فى ذلك التدخل العسكرى من أجل وقف هذه الإبادة، فتصويت الكونجرس ليس بعيدا عن أجواء حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية وأنشطة منظمات السود والدفاع عن الملونين، وليس بعيدا عن تسابق الحزبين الديموقراطى

والجمهورى لإرضاء هذه المنظمات حرصا على أصواتها الانتخابية، فالأمريكيين من أصل أفريقى يعدون من القواعد التقليدية المؤيدة للحزب الديموقراطى، الذى أراد أيضا بتصعيده لهذه الأزمة أن يحرم إدارة بوش من ثمرة ما تعده نجاحا لها فى إقرار اتفاق السلام لإنهاء أزمة جنوب السودان وهو ما تحقق بالفعل عن طريق إستحواذ أزمة دارفور على الأضواء، فى الوقت الذى تتعثر فيه جولة المفاوضات الإجرائية الأخيرة لاتفاق سلام السودان دون أن يهتم بها أحد. وعلى الناحية الأخرى نجد أن إدارة بوش سارعت إلى تصعيد موقفها بشكل حاد فى مجلس الأمن وفى التنسيق مع الاتحاد الأوروبى لكى تحرم الحملة الانتخابية للمرشح الديموقراطى جون كيرى من محاولة الانفراد باستغلال أزمة دارفور.

وقد انطلقت كل هذه التطورات من مقولة أن هناك إبادة جماعية، إلا أن هناك خلافا حادا حول ذلك التوصيف الذى رفضه كل من الإتحاد الإفريقى والإتحاد الأوروبى ولجنة الأمم المتحدة، وطبقاً للقانون الدولى فإن ما يجرى فى دارفور لا يمثل جريمة إبادة جماعية " Genocide" وذلك بحسب ما نصت عليه اتفاقية منع جريمة "الإبادة الجماعية" لسنة ١٩٤٨، والتى تعتبر إحدى جرائم الحرب المرتكبة ضد الإنسانية، حيث نصت المادة الثانية من الاتفاقية على أن الإبادة الجماعية تعنى أفعالا مثل قتل أعضاء الجماعة أو إلحاق الأذى الجسدى بأعضائها، وذلك على قصد التدمير الكلى أو الجزئى لجماعة قومية أو أثنية أو عنصرية أو دينية.

وهكذا فقد حددت هذه المادة ركنين للجريمة: أحدهما، مادى يقع بأى من الأفعال المذكورة، والآخر وهو الأهم أن يقع هذا الفعل على قصد التدمير الكلى أو الجزئى للجماعة، وهو ركن الجريمة المعنوى وهو ما لم يحدث فى دارفور بشهادة كولن باول نفسه، إبان زيارته للمنطقة فى مطلع الشهر الماضى، وكان مصحوباً بعشرات الخبراء والقانونيين ورجال الإعلام، ولأهمية تصريحات باول نشير إليها هنا تفصيلاً "أن أزمة دارفور لا ينطبق عليها وصف إبادة حتى وإن كانت خطيرة جداً، وأنه شاهد بعض المؤشرات ولكن بالتأكيد ليس كلها مؤشرات حول التصنيف الشرعى للإبادة فى المنطقة، وأن هذا هو رأى القانونيين الذين اصطحبهم، وأكد أنه ما كان يتردد فى استعمال كلمة إبادة لو توافرت شروط مثل هذا التصنيف، كما رفض أن يشبه ما يجرى فى دارفور بالإبادة التى وقعت فى رواندا عام ١٩٩٤، مؤكداً أن الوضع ليس شبيها بوضع رواندا قبل عشر سنوات".

وعقب ذلك أكد الأمين العام للأمم المتحدة كوفى عنان، إبان زيارته لدارفور، أن ما يحدث هناك لا يشكل تطهيراً عرقياً ولا إبادة جماعية، وهذا ما أكدته أيضاً العديد من المنظمات الدولية مثل منظمة أطباء بلا حدود الفرنسية حيث صرح رئيس المنظمة لصحيفة "لوفيجارو" الفرنسية أنه بعد دراسة الأوضاع فى دارفور وتحليلها، فإن المنظمة تعارض استخدام تعبير إبادة جماعية، وتعتبر أن ما يجرى هو مأساة إنسانية، معتبراً أنه أصبح من الأمور المعتادة استخدام تعبيرات ليست فى محلها فى إطار الحملات الدعائية، ومحذراً من أن ذلك سيلحق الضرر بعمليات الإغاثة.

ومن الواضح أن الحكومة السودانية لم تعمد إلى إعداد خطة مسبقة أو تحريك قوات عسكرية أو أمنية للقضاء على مجموعة إثنية أو أمرت بذلك. ويمكن القول أن ما وقع هو انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان ترافقت مع المواجهات العسكرية ضد مسلحى دارفور الذين شنوا الحرب على مؤسسات الدولة وكل رموزها فى العديد من المناطق، مثل نقاط الشرطة ومقرات الحكم المحلى والمدارس وغيرها من مؤسسات الدولة بغرض فرض السيطرة على مناطق كاملة باعتبارها أراضى محررة، وقد أقرت الحكومة السودانية بوقوع هذه الانتهاكات التى يدينها الجميع ويطالبون بوضع حد فورى لها.

خامس عشر: قرار مجلس الأمن بشأن دارفور

بعد الكثير من المشاورات والاتصالات وإعادة الصياغة، صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٦ فى ٢٠٠٤/٧/٣٠ بشأن أزمة دارفور ووجه إلى الخرطوم تحذيراً بإنهاء العنف ومنحها مهلة ٣٠ يوماً وإلا ستواجه بعقوبات اقتصادية ودبلوماسية إذا لم تف بالتزاماتها، بعد أن أبدت بعض الدول الأعضاء تحفظاتها على بعض نصوص القرار وطلبت إعادة صياغته.

وفى الحقيقة فإن القرار الصادر من مجلس الأمن لم يختلف كثيراً عن النص الأصلى الذى قدمته الولايات المتحدة، والتعديل الأساسى الذى طرأ عليه تمثل فى استبدال كلمة "عقوبات" الواردة فى النص الأصلى بكلمة "تدابير" التى وردت فى النص المجاز، مع ربطها بالمادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة بما يعنى أن هذه التدابير فى حال إتخاذ قرار بإنفاذها سوف تتفرع إلى تدابير اقتصادية ودبلوماسية بالأساس ولا تقع فى المجال العسكرى إلا أن هذا الانطباع نفسه ليس دقيقاً، إذ أن مقدمة القرار تشير إلى أن النزاع فى دارفور يهدد السلم والأمن الدوليين

وبالتالى فهو يقع فى نطاق أحكام الفصل السابع من الميثاق بما يعنى إمكانية استخدام القوة العسكرية مثل قوات حفظ السلام الدولى أو غيرها.

كما تجدر الإشارة إلى أن القرار وضع الحكومة السودانية تحت الرقابة الدولية بالنص على تقديم تقرير كل ثلاثين يوماً من السكرتير العام يوضح فيه مدى التقدم الحادث فى الأوضاع، وهذا يعنى أنه ستكون هناك مناسبة متكررة للنظر فى الشأن السودانى، يمكن الانطلاق منها كذريعة للتدخل أو التصعيد طبقاً لما تتطلبه الظروف، وهو ما حدث بالفعل حين قدم ممثل الأمين العام للأمم المتحدة تقريره عن الموقف فى نهاية أغسطس٢٠٠٤، وبرغم إشارته لحدوث تقدم فى الأوضاع الإنسانية للإقليم. وتقدم أقل فى الأوضاع الأمنية، إلا أن الولايات المتحدة قدمت مشروع قرار جديد إلى مجلس الأمن. أشارت فى مسودته الأولى إلى وجوب فرض حظر على صادرات السودان من النفط وفرض منطقة حظر طيران على إقليم دارفور، مع السماح بتحقيق دولى للنظر فى الاتهامات بالإبادة الجماعية فى الإقليم، وهى المهمة التى ارتكزت عليها الحملة الإعلامية الدولية بشأن دارفور، وأدت فى النهاية إلى إصدار قرار مجلس الأمن وتدويل المشكلة.

سادس عشر: القرار الثانى لمجلس الأمن وتكرار السيناريو العراقى

فيما بدا أنه يمثل تكراراً لما حدث فى سيناريو الأزمة العراقية التى انتهت إلى غزو العراق واحتلال أراضيه، وقف كولن باول وزير الخارجية الأمريكى فى نهاية الأسبوع الماضى أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ ليبدأ دورة جديدة من التصعيد ضد السودان، ومعلناً أن الولايات المتحدة تعتبر أن ما يجرى هناك يمثل إبادة جماعية تستحق تدخل المجتمع الدولى وفرض العقوبات على السودان، وأردف ذلك فى اليوم التالى مباشرة بتقديم مشروع قرار جديد إلى مجلس الأمن يتضمن فرض منطقة حظر طيران فى أجواء دارفور، بالإضافة إلى حظر صادرات النفط السودانية وتكوين لجنة من الأمم المتحدة للتحقيق فى إدعاءات الإبادة الجماعية.

وإذا أردنا التدقيق فى أقوال باول واتهاماته نجد إنها تستند إلى تحقيق قامت به بعض الإدارات التابعة للقيادة الوسطى للقوات الأمريكية المتمركزة فى أوروبا، والتى جمعت بعض الشهادات من ١٠٥٦ لاجئ سودانى فى المعسكرات الواقعة داخل الحدود التشادية، الأمر الذى يوضح عدم دقة هذه الاتهامات، للأسباب التالية[٣٢]:-

١- إن عدد النازحين والمتأثرين بأزمة دارفور طبقاً لإحصائيات الأمم المتحدة يزيد عن مليون شخص، فكيف يمكن الاعتماد على شهادة عينة من ألف شخص فقط ثم تعميمها وإسقاطها على كافة الجهات والمعسكرات فى هذا الإقليم الشاسع الذى تبلغ مساحته نصف مليون كيلو متر مربع أى ما يزيد على مساحة فرنسا ويساوى نصف مساحة مصر.

٢- إن هذه الشهادات مطعون فى صدقيتها إذ إنها جرت فى المعسكرات التشادية وهى تمثل نسبة ضئيلة جداً من أعداد النازحين وتسيطر عليها قوات المتمردين، حيث يتم تلقين النازحين بهذه الشهادات فى إطار اللهفة الشديدة من جانب المتمردين على التدخل الدولى والنداءات المتكررة بتدخل عسكرى أمريكى وبريطانى، وهو الأمر الذى اكتشفته لجنة الأمم المتحدة التى زارت المعسكرات فى دارفور، وأعلنت أنه لا توجد هناك أى دلائل على الإبادة أو الاغتصاب الجماعى وكان منطلقها فى ذلك أن الشهادات التى وردت إليها وعددها ١٨ شهادة كانت متماثلة تماما بما يوضح جانب التلفيق والتلقين فيها.

٣- إن هذه الادعاءات تناقض ،وبشكل صارخ، التصريحات التى أدلى بها باول نفسه إبان زيارته لدارفور فى يوليو ٢٠٠٤ وكان مصحوبا فيها بفريق من المستشارين والقانونيين ومنذ ذلك الوقت لم تقع فى دارفور أحداث جديدة تستلزم إتخاذ مواقف جديدة، بل حدث تقدما فى الوضع الإنساني بشهادة الأمم المتحدة.

والشاهد أن هذا الموقف الأمريكى الأخير قد كشف عن إنحياز السياسات الأمريكية وأسقط عنها ورقة التوت التى كانت تتستر بها من خلال محاولة تغطية أهدافها وسياساتها بغطاء الأزمة الإنسانية فى دارفور، فموقف باول يذكرنا بموقفه الشهير أمام مجلس الأمن وهو يحاول جاهداً أن يقنع المجلس بفريّة أسلحة الدمار الشامل العراقية، رغم ضعف الشواهد التى قدمها ومعاناته فى محاولة إثباتها، ثم ثبوت كذب هذه الادعاءات فيما بعد بشكل فضائحى.

وهكذا يبدو أن ما يجرى بشأن دارفور يعيد تكرار نفس السيناريو الذى حدث فى الأزمة العراقية، وهذه المرة تجاه السودان من خلال التصعيد الإعلامى وتلفيق الاتهامات بما يخالف الواقع. وإن كانت الحالة السودانية تختلف بطبيعة الحال عما حدث فى العراق، فالمطلوب فى هذه الحالة ليس الغزو والاحتلال، ولكن تفكيك السودان من الداخل من خلال تجزئته فى عدة كيانات مع الاحتفاظ بالوحدة الشكلية للدولة السودانية فى إطار هش، لخدمة المصالح البترولية والاستراتيجية الأمريكية فى القرن الأفريقى وشرق أفريقيا وتقليل اعتمادها على نفط الخليج

وحصار مصر من الجنوب وخلق مرتكز استراتيجى جديد للولايات المتحدة فى القارة الأفريقية يساعدها على احتواء أزمات وتوترات الشرق الأوسط وسوف يكون بطبيعة الحال مساندا وداعما للمصالح الإسرائيلية التى يجرى إعداد المسرح وتهيئته لتمددها وازدهارها.

والشاهد أن الولايات المتحدة تسعى الآن لتجزئة شمال السودان من خلال الضغط على الحكومة السودانية واعتصارها لإجبارها على منح إقليم دارفور الصلاحيات التى جرى منحها للإقليم الجنوبى من قبل فى اتفاقيات نيفاشا وهى صلاحيات سياسية واقتصادية وأمنية كاملة توضع فى يد حكومة الإقليم بحيث لا تربطها بالحكومة المركزية إلا خيوط واهنة مثل خيوط العنكبوت ولا ينقصها ،إذا أرادت الانفصال سوى أن تعلن عنه فقط، وهكذا إذا تم الانتهاء من أزمة دارفور من خلال مثل هذا الحل، يجرى الانتقال لتطبيقه فى شرق السودان وبذلك يتحول السودان إلى إقطاعيات متجاورة تديرها حكومات إقليمية خاضعة للسيطرة الخارجية (الأمريكية) مع الإبقاء على الحكومة المركزية فى الوسط معزولة وفاقدة للسيطرة، وبذلك يتم تحقيق الهدفين معا: الإبقاء على الوحدة الشكلية لسهولة تحقيق المصالح الأمريكية، والتجزئة من الداخل لسهولة السيطرة، حيث أن هذه الأقاليم ستكون بالتأكيد متنازعة فيما بينها على الصلاحيات واقتسام الموارد وستكون منشغلة أيضا بصراعاتها الإثنية والثقافية والجهوية فى محاولتها للسعى على تأكيد هويتها الخاصة وتمايزها وذاتيتها، وهى كلها قضايا مفتعلة فالسودان كله مهمش ويعانى من أزمات عدة مزمنة ولا يمكن التفرقة فيه بين الشرق والغرب والوسط فكلهم فى الهم سودانيون. إلا أن هذا ما تخططه الولايات المتحدة ويتشبث به متمردو دارفور، بعضهم عن جهل وغفلة والآخرون عن سوء نية ورغبات ذاتية وشخصية لا صلة لها بالمصالح الحقيقية لأهل دارفور، ومن الواضح أن السياسة الأمريكية تؤتى أكلها الآن، حيث إلتقط متمردو دارفور رسالة باول على الفور، مما أدى إلى انهيار مفاوضات أبوجا دون حتى التوقيع على بروتوكول التعاون فى القضايا الإنسانية الذى جرى التوافق عليه من قبل، وكذلك رفض المتمردون اتفاق الترتيبات الأمنية الذى اقترحه وسطاء الاتحاد الافريقى، كما نجحت الولايات المتحدة وحلفاؤها فى تمرير قرار مجلس الأمن رقم ١٥٦٤ فى ٢٠٠٤/٩/١٩ بأغلبية ١١ صوتا وامتناع ٤ عن التصويت، ونص القرار على تكوين لجنة للتحقيق فى مزاعم الإبادة الجماعية والدعوة إلى نشر المزيد من مراقبى حفظ السلام الأفارقة فى الإقليم مع التهديد بحظر صادرات النفط السودانية إذا لم تلتزم الحكومة السودانية بمتطلبات القرار.

هوامش الدراسة

[١]محمد سليمان محمد، دارفور: حزب الموارد والهوية، المملكة المتحدة دار كيمبردج، للنشر، ص٥٨.

[٢] ثورة دارفور:أزمة السودان الجديدة، التقرير رقم ٧٦ عن أفريقيا،مجموعة الأزمات الدولية،ص٤ على الموقع الإلكترونى "www.crisisweb.org "

[٣] محمد سليمان محمد، مرجع سابق، ص٢٢.

[٤] ثورة دارفور: أزمة السودان الجديدة، مرجع سابق، ص٥.

[٥]محمد سليمان، مرجع سابق، ٥٨.

[٦] ثورة دارفور: أزمة السودان الجديدة، مرجع سابق، ص ٦.

[٧] أنظر، ندوة دارفور فى دبى.. الوالى عثمان كبر يضع النقاط فوق الحروف، جريدة الرأى العام السودانية، ٢٠٠٤/٧/٣٠.

[٨] جريدة البيان الإماراتية، ٢٠٠٣/٢/٢٧.

[٩] جريدة الرأى العام السودانية، ٢٠٠٣/٤/١٣.

[١٠] جريدة الحياة اللندنية، ٢٠٠٣/٤/٢٧، ٢٠٠٣/٥/١٠.

[١١] أنظر، هانئ رسلان، ماذا يجرى فى دارفور، جريدة الأهرام، ٢٠٠٤/١/٢٣.

[١٢] أنظر نص الاتفاق، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٩/٥.

[١٣] ثورة دافور: أزمة السودان الجديدة، مرجع سابق، ص ٢٤.

[١٤] الحياة اللندية، ٢٠٠٤/٢/١٠.

[١٥] جريدة الرأى العام السودانية، ٢٠٠٤/٢/١٩.

[١٦] جريدة الزأى العام السودانية، ٢٠٠٤/٢/٢١.

[١٧] جريدة البيان الإماراتية، ٢٠٠٤/٣/١٣.

[١٨] جريدة الحياة اللندنية، ٢٠٠٤/٢/٢٢.

[١٩] جريدة أخبار اليوم السودانية، ٢٠٠٤/٣/٦.

[٢٠] جريدة الخليج الإماراتية، ٢٠٠٤/٣/١٣.

[٢١] جريدة الحياة اللندنية، ٢٠٠٤/٣/١

[٢٢] جريدة الرأى العام السودانية، ٢٠٠٤/٢/٧

[٢٣] جريدة البيان الإماراتية، ٢٠٠٤/٣/٤

[٢٤] أنظر الموقع الإلكترونى "Horn of Africa"

[٢٥] الاتحاد الظبيانية، ٢٠٠٤/٥/٢٧

[٢٦] جريدة الحياة اللندنية، ٢٠٠٤/٢/١٨

[٢٧] جريدة الحياة اللندنية، ٢٠٠٤/٣/٢٤

[٢٨] جريدة أخبار اليوم السودانية، ٢٠٠٤/٣/٢٨

[٢٩] السودان: الآن فى دارفور أو أبدا لا، تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم ٨٠ عن أفريقيا، على الموقع الإلكترونى (www.crisisweb.org)، ص ٦

[٣٠] المرجع السابق

[٣١] جريدة الحياة اللندنية، ٢٠٠٤/٧/١٨

[٣٢] راجع، هانئ رسلان، أمريكا وأزمة دارفور: تكرار السيناريو العراقى، الطبعة العربية من جريدة الأهرام المصرية، ٢٠٠٤/٩/١٨

ملحق (١)

نص اتفاق نجامينا ٨ أبريل ٢٠٠٤*

اتفاق إنساني لوقف إطلاق النار حول النزاع بدارفور

تم برعاية كريمة من صاحب الفخامة السيد إدريس ديبى، رئيس جمهورية تشاد، رأس الدولة، مسنوداً برئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، وبحضور مراقبين ومسهلين دوليين.

إن جمهوريــة السودان وحركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة، المسماه أدناه بالأطراف، اتفقت على ما يلى:

ديباجة عامة:

- مقتــنعون بضرورة إقامة حياة سياسية وديمقراطية بدارفور، كفيلة بأن تضمن لسكان الولاية حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- مقتــنعون بــأن حــلاً شاملاً وعدالاً ودائماً، متفاوض عليه سلمياً وحده من شأنه حل مشاكل دارفور.
- مقتنعون بأنه يجب تصور آلية من أجل حل سياسي فى أقرب وقت ممكن.

١. تلتزم الأطراف بتضافر جهودها بغرض إرساء سلام شامل ونهائى فى دارفور.

٢. اتفقــت الأطــراف على الاجتماع، تحت رعاية الوسيط التشادى، فى مدة لا تتجاوز أســبوعين، للتفاوض لإيجاد حل لمشاكلهم والتفاكر فى إيجاد حل شامل ودائم لمشكلة دارفــور فــى إطــار مؤتمــر يضم كل ممثلى دارفور وخاصة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

٣. تســاهم الأطــراف فى تهيئة جو مناسب للمفاوضات وفى إيقاف الحملات الإعلامية العدائية.

المسألة الإنسانية:

- مقتــنعون علـــى واقع أن أول تسوية سلمية ودائمة لمشكلة دارفور تمر عبر الحوار الصريح والملخص.

---

* عن جريدة الشرق الأوسط اللندنية.

- عاقدون العزم على التخلص من اللجوء إلى القوة كوسيلة لتسوية مشكلة دارفور.

إن حكومـــة جمهورية السودان وحركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة المشار إليها كأطراف اتفقت على ما يلي:

المـــادة الأولـــى: قــررت الأطراف وقف الخصومات فيما بينها، وأعلنت على وجه الخصـــوص وقفاً لإطلاق النار لمدة خمسة وأربعين يوماً قابلة للتجديد تلقائياً، إلا إذا اعترض أحـــد الأطـــراف على ذلك. وأن يكون إيقاف إطلاق النار فعلياً على الأرض، جواً وبراً، من أجـــل الســـماح بمســـاعدة إنسانية سريعة، وبدون قيد، للسكان المحتاجين بدارفور من ناحية ،والوصول إلى حل عادل ودائم لمشكلة دارفور من ناحية أخرى.

المـــادة الثانـــية: أن يكون وقف إطلاق النار بين كل الأطراف في مهلة ٧٢ ساعة بعد التوقيع على هذا الاتفاق. وأثناء وقف إطلاق النار، على كل طرف أن:

- يمتنع عن أي عمليات تجنيد.
- يمتنع عن أي عمل عسكري وأيه عمليات استطلاع.
- يفك الاشتباك ويمتنع عن أي انتشار، أو تحرك أو عمل يتجاوز الأرض الواقعة تحت سيطرتة بما قد يتسبب باستئناف القتال.
- يـــتوقف عـــن زرع الألغـــام والاشـــارة الى مواقع المناطق الملغمة وتعيين المناطق الخطرة..
- يمتنع عن التزود أو تلقي السلاح والذخائر.
- يمتنع عن أيه عمليات عنف أو تجاوز تجاه السكان المدنيين.
- يتوقف عن أيه أعمال تخريبية.
- يتوقف عن أيه مضايقات إزاء التحرك الحر للأفراد والممتلكات.
- يوقف التحركات والأعمال العدائية بكل أشكالها بما فيها الحملات العدائية.
- يؤمن إيصال المساعدات الإنسانية.
- يمتـــنع عن أي نشاط عسكري آخر، حسب تعليمات لجنة وقف إطلاق النار أو اللجنة المشتركة الذي من شأنه أن يعرض وقف إطلاق النار للخطر.

المـــادة الثالـــثة: قررت الأطراف تشكيل لجنة لوقف إطلاق النار، مكونة من ضابطى صـــف مـــن ذوى الرتـــب الرفيعة من الأطراف والوساطة التشادية والمجتمع الدولى بشرط احترام سيادة جمهورية السودان.

المادة الرابعة: إن للجنة وقف إطلاق النار مهمة:

- التخطيط والتثبت وضمانة تنفيذ قواعد واحتمالات وقف إطلاق النار.
- تحديد ممرات حركة القوات من أجل تخفيف مجازفة التعرض للحوادث.
- تنظيم إدارة عمليات نزع الألغام.
- تلقى وتحليل والنظر فى الشكاوى المتعلقة بإمكانية انتهاك وقف إطلاق النار.
- إعداد الإجراءات المناسبة لتلافى وقوع مثل هذه الأحداث فى المستقبل.

علـــى الأطـــراف أن تـــزود فوراً، وبناء على طلب لجنة وقف إطلاق النار أو ممثل المفـــوض بكـــل المعلومات المطلوبة من أجل تنفيذ بنود هذا الاتفاق شريطة أن تبقى هذه المعلومات سرية.

يحـــق للجنة مراقبة وقف إطلاق النار ولأعضائها أن يتجولوا فى كل مناطق دارفور دون قيد أو شرط.

- تحديـــد المواقـــع الـــتى احـــتلها مقاتلو المعارضة المسلحة والمراقبة والسيطرة على الميلشيات المسلحة.

على لجنة وقف إطلاق النار أن تطلع اللجنة المشتركة- التى تضم الأطراف والوساطة التشـــادية والمجـــتمع الدولـــى- على ما أنجزته من مهام بشرط احترام سيادة جمهورية السودان.

المـــادة الخامســـة: قررت الأطراف إطلاق سراح كل أسرى الحرب وكل الأشخاص المعتقلين بسبب النزاع المسلح بدارفور.

المـــادة السادســـة: تؤكـــد الأطراف الموقعة بأن كل العناصر المسلحة الموجودة تحت رعايتها، تحترم هذا الاتفاق، وتجمع قوات المعارضة فى مواقع يتم تحديدها، وتلتزم حكومة السودان بالسيطرة على الميلشيات المسلحة.

المـــادة الســـابعة: اتفقـــت الأطـــراف على أن تلتقى فى أسرع وقت ممكن، بإشراف الوســـاطة التشادية والمجتمع الدولى، لمناقشة النقاط التى ظلت معلقة، خاصة تلك التى تتعلق بتكوين اللجنة المشتركة ولجنة وقف إطلاق النار المشار إليها فى المادتين الثالثة والرابعة من هذا الاتفاق.

المـــادة الثامـــنة: تلـــتزم الأطراف بتسهيل توصيل المساعدة الإنسانية وتهيئة الظروف الملائمـــة لـــتقديم المساعدة العاجلة للأشخاص المهجرين وغيرهم من ضحايا الحرب المدنيين اينما وجدوا فى منطقة دارفور، طبقاً لما نص عليه فى الملحق المرفق بهذا الاتفاق.

المـــادة التاســـعة: فى حالة عدم احترام بنود هذا الاتفاق من قبل أحد الأطراف ، يقوم الطرف الآخر باللجوء إلى لجنة وقف إطلاق النار وإذا دعت الضرورة إلى اللجنة المشتركة.

المـــادة العاشـــرة: بالامكـــان تعديل هذا الاتفاق بعد موافقة الأطراف ، وتستطيع هذه الأطـــراف أن تجدده لمدة خمسة وأربعين يوماً شريطة أن يتم ذلك خلال مدة لا تتجاوز إحدى وعشـــرين يوماً قبل انتهاء هذا الاتفاق ، ويمكن لكل طرف أن يشعر لجنة وقف إطلاق النار برغبته فى تجديد هذا الاتفاق إذا اتفقت الأطراف على ذلك.

المـــادة الحاديـــة عشر: يسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه، وهو مصاغ باللغة العربية والفرنسية والإنجليزية، ولكل نفس القوة القانونية .

حرر بنجامينا بتاريخ ٨ أبريل ٢٠٠٤م

- عن حكومة جمهورية السودان

الشريف أحمد عمر بدر؛ وزير الاستثمار

- عن الوساطة التشادية:

ناقوم ياماسوم؛ وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الإفريقى

- عن حركة تحرير السودان

منى أركو مناوي؛ الأمين العام

- عن الاتحاد الإفريقى

سام ب. ايبوك

- عن حركة العدل والمساواة

نصر الدين حسين دفع الله ؛ رئيس الحركة ، محمد صالح حامد ؛ نائب الأمين العام

ملحق (٣)

نص البيان المشترك بين حكومة السودان والأمم المتحدة*

السبت ٣ يوليو ٢٠٠٤

آخذين فى الاعتبار عميق قلقنا على الأوضاع السيئة فى دارفور.

نحذر من قسوة الظروف التى تواجه النازحين فى دارفور واللاجئين فى تشاد والتى ما لم تعالج مشاكلهم بشكل عاجل فإن الوضع سيتدهور إلى مستوى كارثى.

ومؤكدين على ضرورة الوقف العاجل للهجمات التى تستهدف المدنيين فى دارفور، والتى تشنها بشكل خاص الجنجاويد والمجموعات الخارجة عن القانون، ومؤكدين على أمن المنطقة ، وتضامناً اتفاق وقف إطلاق النار الانسانى الموقع بين الحكومة وحركتى "تحرير السودان" و"العدل والمساواة" فى مايو الماضى.

وبوصفنا معنيين بالحاجة إلى وقف انتهاكات حقوق الإنسان كافة .

نرى ضرورة التسريع فى استئناف المحادثات بين حكومة السودان وحركتى العدل والمساواة وتحرير السودان وأهمية التوصل إلى اتفاق نهائى يعالج جذور الصراع.

وبالتركيز على الأثر الإيجابى لتطبيق اتفاقية السلام فى الجنوب فى استقرار الصراع فى دارفور، وتأسيس السلام المستدام فى السودان كافة.

ومع الاعتراف بالتحسن الراهن فى مجال تدفق المساعدات الإنسانية لدارفور الذى وفرته حكومة السودان والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية ومراقبو الاتحاد الإفريقى، مع الترحيب بزيادة المساعدات مستقبلاً للنازحين بواسطة السلطات المحلية والوطنية والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

---

* ترجمة غير رسمية للبيان المشترك بين حكومة السودان والأمم المتحدة حول زيارة الأمين العام للأمم المتحدة للسودان فى الفترة من ٢٩ يونيو الى ٣ يوليو عن صفحة الرأى العام السودانية بموقعها على الانترنت، الأحد ٤ يوليو ٢٠٠٤ .

http://www.rayaam.net/news/news10.htm

١. بعمل أقصى ما يمكن لتوفير الاحتياجات الإنسانية لمواطنى دارفور واللاجئين السودانيين فى تشاد من خلال خطة للعمل الإنسانى تنفذ فى ٩٠ يوماً.

٢. المساعدة فى الانتشار السريع لمراقبى وقف إطلاق النار الموفدين من قبل من الاتحاد الإفريقى.

٣. الاستعداد لمواصلة المساعدة والتوسط فى الجنوب ودارفور.

٤. الالتزام باستصدار قرارات من مجلس الأمن لاحقاً يكون الغرض منها المساعدة فى إنفاذ الاتفاقات التى يتم التوصل إليها فى الجنوب ودارفور وحتى ذلك الوقت ستواصل الأمم المتحدة الاستعدادات التى بدأتها لدور محتمل لحفظ السلام عند التوقيع على الاتفاقات.

وتلتزم الحكومة السودانية بـ

١-فى القضايا الإنسانية:

بتنفيذ قراراتها بإلغاء "التضييق " على العمل الإنسانى فى دارفور ، وإزالة كل المعوقات التى تحول دون العمل الإنسانى وتتضمن :

- تعليق التقييد المفروض على تأشيرات الدخول للعاملين فى المجال الإنسانى كافة والسماح للعاملين فى المساعدات الإنسانسة بالتحرك بحرية فى دارفور.
- السماح بتسجيل مؤقت للمنظمات غير الحكومية من خلال نموذج يحدد المهمة يوفره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (OCHA) ليعمل بدلاً عن التسجيل السابق الذى يسمح بالعمل لـ ٩٠ يوماً .
- إلغاء كل القيود على استيراد واستخدام المساعدات الإنسانية من نقل وشاحنات وطائرات ومعدات اتصال.

٢-فى مجال حقوق الإنسان:

- اتخاذ إجراءات صارمة لرفع الحصانات.
- إجراء تحريات عاجلة حول حالات الانتهاكات، خاصة تلك التى أشارت اليها الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى ومصادر أخرى.
- التأكيد على أن توفر للجنة التحقيق المستقلة التى شكلها الرئيس فى مايو المساعدات اللازمة للعمل وأن تجد توصياتها التنفيذ الكامل.

• التأكـيد على أن الأفراد والمجموعات المتهمة بانتهاكات حقوق الإنسان سيواجهون محاكمة دون تأجيل.

• السماح بنشر مراقبين لحقوق الإنسان.

• إنشـاء نظـام نزية يحترم التقاليد المحلية ويسمح للنساء اللاتى تعرضن للانتهاكات بتقديم دعاوى ضد المجرمين المحتملين.

٣- فى الأمن:

• نشـر قوات من الشرطة فى معسكرات النازحين كافة وفى مناطق الهجمات المحتملة، على أن تتمتع القوات بالقوة والمصداقية والاحترام.

• تدريب وحدات الشرطة على حماية حقوق الإنسان وتحميلهم مسؤولية الحفاظ عليها.

• التأكيد على عدم وجود أى مليشيات فى المناطق حول معسكرات النازحين.

• البدء فوراً فى نزع سلاح الجنجاويد والمجموعات الخارجة عن القانون.

• التأكـيد علـى القيام بأعمال سريعة لإعادة بناء الثقة بين سكان دارفور المعرضين للهجوم، وأن أى عـودة للنازحيـن يجـب أن تتم بأسلوب طوعى فى إطار اتفاقية وقف إطلاق النار الإنسانى.

٤- فى مجال الحل السياسي للصراع فى دارفور:

• اسـتئناف المحادثات السياسية فى دارفور فى أقرب وقت ممكن والتوصل إلى تسوية شاملة ومقبولة لدى أطراف الصراع.

• الترحيـب بـدور مساعد من المجتمع الدولى لإنقاذ اتفاق السلام المحتمل فى دارفور تاسيساً على أن السلام فى دارفور يدعم السلام فى الجنوب.

٥- آلية التنفيذ:

وفى سبيل ذلك فقد تم وضع آلية للتنفيذ كالآتى:

أ. اتفقت حكومة السودان والأمم المتحدة على إنشاء لجنة رفيعة المستوى لإنفاذ هذه الاتفاقية.

ب. فوضت حكومة السودان والأمم المتحدة وزير الخارجية من الجانب السودانى وممثل الأمم المتحدة فى السودان (SRSO) من الأمم المتحدة والشركاء لرئاسة الآلية .

ج. الآلـية المشـتركة (JIM) ستتابع عن كثب التطورات وترفع تقارير دورية حول تطورات إنفاذ هذه الاتفاقية بين الأمم المتحدة والسودان.

ملحق (٣)

النص الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٦ حول دارفور*

فى السبت ٣٠ يوليو ٢٠٠٤

استرجاعاً للبيان الرئيسى في ٢٥ مايو ٢٠٠٤ م، والقرار ١٥٤٧ بتاريخ ١١ يونيو ٢٠٠٤ والقرار ١٥٠٢ بتاريخ ٢٦ أغسطس ٢٠٠٣ فيما يتعلق بتسهيل وصول العاملين الانسانيين إلى المحتاجين وترحيباً بالدور القيادى للاتحاد الإفريقى فى معالجة قضية دارفور والتعبير عن الجاهزية للدعم الكامل لهذه الجهود، والترحيب كذلك ببيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقى الصادر فى ٢٧ يوليو ٢٠٠٤م (٢٠٠٤/٦٠٢). توصل مجلس الأمن إلى الآتى:

* التأكيد على الالتزام بسيادة ووحدة التراب والاستقلال السودانى، فيما يتفق مع بورتكول مشاكوس ٢٠ يوليو ٢٠٠٢، والاتفاقات الملحقة المرتكزة على البورتكول والتى وقعت عليها حكومة السودان.

* الترحيب بالبيان المشترك بين الحكومة السودانية والأمين العام للأمم المتحدة فى ٣ يوليو ٢٠٠٤ المتضمن تشكيل آلية مشتركة لتنفيذ الاتفاق والقيام بخطوات ملموسة من أجل تحسين وصول المساعدات الإنسانية.

* الأخذ فى الاعتبار تقرير الأمين العام حول السودان فى ٣ يونيو ٢٠٠٤م والترحيب بتعيين الأمين العام ممثل خاص للسودان، وجهوده حتى الآن.

* ويؤكد المجلس قلقه العميق تجاه الأزمة الإنسانية الراهنة وتفشى انتهاكات حقوق الإنسان التى تتضمن الاعتداءات على المدنيين مما يعرض حياة المئات إلى الخطر.

* إدانة كافة أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولى الإنسانى بواسطة أطراف الأزمة وبالخصوص بواسطة الجنجويد بما فى ذلك الاعتداءات على المدنيين دون تمييز ، والاغتصاب والنزوح القسرى وأعمال العنف خاصة التى تتعلق بالتمييز الاثنى،

---

* ترجمة غير رسمية للنص الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٦ حول دارفور ، عن صفحة الرأى العام السودانية بموقعها على الانترنت ، السبت ٣١ يوليو ٢٠٠٤.
http://www.rayaam.net/news/news10.htm

والتعبــير عــن اقصى درجات القلق من مآلات الصراع فى دارفور على السكان المدنيين بما فــيهم الطفال والنساء والنازحين واللاجئين ، ونستدعى فى هذا الإطار أن الحكومة السودانية تحملــت مســؤولياتها الساســية تجــاه احترام حقوق الإنسان مع الحفاظ على النظام والقانون وحماية مواطنيها داخل حدودها وأن تحترم الأطراف كافة القانون الدولى الإنسانى .

بحــث الطراف كافة لأخذ الخطوات الضرورية لدرء ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولى الإنسانى والتصميم على ان لا تكون هناك حصانة للمنتهكين.

- ويرحــب المجلــس بالــتزام الحكومــة السودانية بإجراء تحقيقات حول الفظائع ومحاكمة المسؤولين عنها.
- التشــديد علــى تعهــد الحكومة السودانية بقيام القوات المسلحة السودانية فوراً لنزع سلاح مليشيات الجنجويد.

ويســتدعى كذلــك فى هذا الاطار القرارات ١٣٢٥/٢٠٠٠ بتاريخ ١٣ أكتوبر حول النساء والسلام والأمن والقرارات ١٣٧٩/٢٠٠١ بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠٠١ و ١٤٦٠/٢٠٠٣ بتاريخ ٣٠ يــناير ٢٠٠٣ و ١٥٣٩/٢٠٠٤ بــتاريخ ٢٢ ابــريل ٢٠٠٤ حول الأطفال فى النزاعات المســلحة و ١٢٦٥ /١٩٩٩ بــتاريخ ٧ ســبتمبر ١٩٩٩ و ١٢٩٦/٢٠٠٠ بتاريخ ١٩ ابريل ٢٠٠٢ حماية المدنيين فى النزاعات المسلحة ليعبر المجلس عن:

- القلــق بشــأن تقارير خرق اتفاق وقف إطلاق النار الموقع فى انجمينا فى ٨ أبريل ٢٠٠٤ وتكرار مطالبة أطراف اتفاق وقف إطلاق النار كافة الالتزام ببنود الاتفاق.
- الترحيــب باجتماع المانحين التشاورى الذى انعقد فى يونيو ٢٠٠٤ والذى ألقى الضوء على الاحتــياجات الانسانية الطارئة فى السودان وتشاد وأعاد تذكير المانحين الايفاء بتعهداتهم التى قطعوها.
- التذكــير بأن أكثر من مليون شخص بحاجة الى مساعدات إنسانية طارئة تزداد معاناتهم مع حلــول موســم الأمطــار مما يصعب وصول المساعدات الانسانية ودون تحرك عاجل يعالج مشكلات الأمن وإمكانية الوصول والمشكلات اللوجستية ويوفر القدرات والتمويل والاحتياجات ستصبح حياة مئات الآلاف فى خطر.
- التعبــير عــن التصميم لعمل كل ما يمكن فعله من أجل وقف الكارثة الانسانية بما فى ذلك اتخاذ قرارات إذا استدعى الأمر.

- الترحيب بالجهود الدبلوماسية الدولية الجارية الآن لمعالجة الوضع فى دارفور.
- التشـــديد علـــى ان أيه عودة للاجئين والنازحين الى ديارهم يجب ان تتم طوعياً وبالمساعدة بوجـــود الأمـــن الكـــافى مع التعبير عن القلق بسبب ٢٠٠ ألف لاجئ عبروا الى دولة تشاد المجـــاورة، والـــى نشـــاط الجـــنجويد عبر الحدود الى تشاد، مع الاشارة كذلك للاتفاق فى الحكومتين التشادية والسودانية لتشكيل آلية مشتركة لتأمين الحدود.

* التقرير:

الوضع فى السودان يشكل تهديداً للسلام العالمى وللأمن والاستقرار فى المنطقة بحسب الفصل السابع من نظام الأمم المتحدة.

*مطالب:

١.دعـــوة حكومـــة الســـودان للايفـــاء الفورى بكل تعهداتها الواردة فى بيان ٣ يوليو ٢٠٠٤، متضـــمنة بشـــكل خاص تسهيل الإغاثة الدولية للكارثة الإنسانية والوصول إلى لمتضررين، وبتسريع التحقيقات المستقلة حول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الول الانسانى بالتعاون مع الأمـــم المتحدة، وبتوفير ظروف أمنية جيدة لحماية السكان المدنيين وعمال الإغاثة وباستئناف المحادثـــات السياســـية مـــع المجموعـــات المنسقة من إقليم دارفور، خصوصاً حركة العدل والمساواة "ت ح" وحركة تحرير السودان وجيش تحرير السودان "سجحة".

٢.تعزيـــز نشر المراقبين الدوليين بمن فيهم قوة الحماية المقترحة من الاتحاد الافريقى، لإقليم دارفـــور تحـــت قـــيادة الاتحاد الافريقى وحث المجتمع الدولى لمواصلة دعمه لهذه الجهود، والترحيـــب بالـــتطور الذى حدث بنشر المراقبين من قبل حكومة السودان والأطراف الأخرى طـــبقاً لإتفاقية انجمينا لوقف إطلاق النار. واتفاقية أديس أبابا فى ٢٨ مايو ٢٠٠٤ حول أطر تشكيل بعثة رقابة لمراقبة وقف إطلاق النار.

٣.حـــث الدول الأعضاء لتقوية فريق الرقابة الدولية بقيادة الاتحاد الإفريقى بما فى ذلك حماية القـــوة بـــتزويدها بالأفراد والمساعدات المالية والدعم والنقل والاتصالات والشاحنات ومعار الرئاســـة الضرورية لعمليات المراقبة، والترحيب بالمساهمة التى تمت من الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة لدعم العملية.

٤.الترحيـــب بـــالعمل الـــذى قـــام به المفوض السامى لحقوق الإنسان ابتعاث مراقبين لحقوق الإنسان إلى لسودان ودعوة الحكومة السودانية للتعاون مع المفوض فى نشر هؤلاء المراقبين.

٥.مناشدات أطراف اتفاقية انجمينا لوقف إطلاق النار فى ٨ أبريل ٢٠٠٤ للتوصل الى اتفاقية سياسية دون تباطؤ مع التعبير بأسف شديد إلى فشل قادة المتمردين فى المشاركة فى محادثات أديس أبابا فى ١٥ يوليو والدعوة إلى تجديد المحادثات تحت رعاية الاتحاد الإفريقى ووسيطة حـــامد العابد للتوصل إلى حل سياسي للتوتر في دارفور وحث مجموعات المتمردين لإحترام وقــف إطـــلاق النار والإنهاء الفورى للعنف والدخول فى محادثات سلمية دون شروط مسبقة والعمل بأسلوب بناء وإيجابى لحل النزاع.

٦.مطالـــبة الحكومـــة الســـودانية بالإيفاء بتعهداتها تجاه نزع سلاح مليشيات الجنجويد وتقديم قـــيادات الجنجويد للعدالة وأتباعهم الذين يرتكبون أعمال تنتهك حقوق الإنسان والقانون الدولى الإنســـانى وغـــيرها من الأعمال الوحشية والطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تقديم تقرير للمجلس بعد ٣٠ يوماً ومن ثم شهرياً، حول أداء الحكومة فى هذا الإطار، والتعبير عن التعميم الترصـــيد على إتخاذ قرارات مستقبلاً بما فى ذلك إجراءات بموجب المادة "١٤١" من ميثاق الأمم المتحدة ضد حكومة السودان فى حالة عدم إيفاءها التزاماتها.

٧.تـــتخذ الـــدول الإجـــراءات اللازمة بمنع بيع أو دعم للمجموعات غير الحكومية، الشخصية والاعتبارية السلاح، بما فى ذلك الجنجويد العاملة فى ولايات شمال وجنوب وغرب دارفور، أو استخدام أراضيها أو الناقل البحرى والجوى الذى يحمل أعلامها أو أى مواد من هذا القبيل بمـــا فـــيها الذخائر والمركبات العسكرية والمعدات العسكرية، وأدوات المظلين، أو قطع غيار المعدات "سالفة الذكر" سواء كانت أصولها من أو خارج تلك البلاد.

٨.قـــرار بـــأن تـــتخذ الـــدول الإجراءات اللازمة لمنع أى تزويد للمجموعات غير الحكومية والأفـــراد المعرفيـــن فـــى الفقـــرة " ٧" العاملين فى ولايات شمال وجنوب وغرب دارفور، تـــزويدهم بمســـاعدات أو تدريب فنى يتعلق بمدهم بتصنيع أو اصطلاح أو استعمال للأدوات الواردة فى الفقرة "٧" أعلاه.

٩.قرار الإجراءات الواردة فى الفقرة ٧ و٨ أعلاه لا تنطبق على:

- الدعـــم والتدريب الفنى والمساعدات المتعلقة بالمراقبة والتحرى ودعم عمليات السلام بما فيها العملـــيات الـــتى تـــتم بقيادة المنظمات الإقليمية التى تعمل بتعريف من الأمم المتحدة أو من الأطراف ذات الصلة.

-الدعم بالمعدات العسكرية "غير الليثال" الموجهة فقط للعمليات الإنسانية ومراقبة حقوق الإنسان أو للحماية والمساعدات والتدريب الفنى المتعلق بذلك والدعم بـ:

الملابس الواقية، بما فيها "الفلاك" جاكيت لموظفى الأمم المتحدة، ومراقبة حقوق الإنسان وممثلى وسائل الإعلام والعاملين فى المجال الإنسانى.

١٠. التعبير عن العزم على إتخاذ تعديل أو تجديد للإجراءات المفروضة تحت الفقرة ٧ و٨ عند التقرير بأن الحكومة السودانية أوفت بإلتزاماتها الموضحة فى الفقرة ٦.

١١. تجديد الدعم لاتفاقية نيفاشا الموقعة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية والتطلع لتنفيذها وصولاً لسودان موحد ومسالم يعمل بتناغم مع الدول الأخرى من أجل التنمية، ودعوة المجتمع الدولى للتحضير لمواظبة التدخل بما فى ذلك الدعم اللازم للسلام والتنمية الاقتصادية فى السودان.

١٢. حث المجتمع الدولى على توفير مزيد من المساعدات المتاحة للمتأثرين لتخفيف شدة الكارثة الانسانية فى اقليم دارفور ومطالبة الدول الاعضاء بالايفاء بتعهداتها التى قطعتها تجاه المحتاجين فى دارفور واللاجئين فى تشاد.

١٣. الطلب الى الأمين العام تنشيط آلية عمل الوكالات الإنسانية للنظر فى الإجراءات الإضافية التى يحتاجها المتأثرون لتجنب الكارثة على أن ترفع تقارير دورية حول التطورات.

١٤. تشجيع ممثل الأمين العام الخاص للسودان والخبير المستقبل للجنة حقوق الإنسان للعمل معاً ومع حكومة السودان لدعم التقصى المستقل حول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولى بدارفور.

١٥. تمديد عمل اللجنة السياسية الخاصة والبعثات الخاصة المشكلة بموجب القرار ١٥٤٧ لـ ٩٠ يوماً إضافية حتى العاشر من ديسمبر ٢٠٠٤ والطلب للأمين العام للتعاون مع اللجنة لأداء مهامها.

١٦. التعبير عن الدعم الكامل لبعثة وقف إطلاق النار بقيادة الاتحاد الافريقى والطلب من الأمين العام مساعدة الاتحاد الافريقى فى هذا الاطار وفقاً للبيان المشترك والتحضير لانفاذ الاتفاقية المرتقبة فى دارفور والتقرير الى المجلس بذلك.

مواقع معلومات منشورة على شبكة المعلومات الدولية بشأن قضية دارفور بالسودان

١- منظمة العفو الدولية www.amnesty.org

٢- موقع الاتحاد الافريقي www.africa-union.org

٣- موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر www.icrc.org

٤- منظمة هيومان رايتس ووتش www.hrw.org

٥- www.allafrica.com

٦- www.irinnews.org

٧- www.bbc.co.uk

ويضاف إلى ما سبق ما نشرته الصحف العربية اليومية الصادرة فى عواصم عربية وأجنبية مثل صحيفة الحياة وصحيفة الشرق الأوسط وهما على شبكة المعلومات الدولية .

التعريف بالمشاركين في الحلقة النقاشية:

- أ.د/ إجلال رأفت – أستاذ متفرغ– قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
- أ.د/عراقى الشربينى – أستاذ علوم سياسية – معهد البحوث والدراسات الأفريقية
- د/جمال عبد السلام – لجنة الإغاثة الإنسانية – اتحاد الأطباء العرب
- أ/حسام بهجت – باحث وناشط فى مجال حقوق الإنسان
- أ/سمير حسنى – مدير إدارة أفريقيا والتعاون العربى الأفريقي،جامعة الدول العربية
- أ.د/ نادية مصطفى – مدير مركز البحوث والدراسات السياسية.
- أ/ هانىء رسلان – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية –الأهرام
- أ/ هبة رؤوف عزت – مدرس مساعد – قسم العلوم السياسية– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
- د/هيام الببلاوى – رئيس قسم النظم السياسية – معهد البحوث والدراسات الأفريقية

مركز البحوث والدراسات السياسية

مركز البحوث والدراسات السياسية وحدة ذات طابع خاص لها استقلالها الفنى والمالى والإدارى ملحقة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

ووفقا للائحة، يختص المركز بتشجيع وإجراء الأبحاث التى تعبر عن اهتمامات مجموعة الباحثين فى مجالات علم السياسة وتلك التى تحتاج إليها الجامعات والهيئات الوطنية، وإجراء البحوث والدراسات بشأن المشكلات السياسية ذات الأهمية الوطنية، فضلا عن تجميع البيانات والإحصاءات التى يحتاج إليها البحث السياسى، كما ينظم دورات تدريبية فى منهج البحث فى العلوم السياسية.

رئيس مجلس إدارة المركز:

د.كمال المنوفى | عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

مدير المركز:

د.نادية محمود مصطفى | أستاذ العلوم السياسية بالكلية.

أعضاء مجلس الإدارة

" وفقا للترتيب الأبجدي "

د.أحمد يوسف أحمد	مدير معهد البحوث والدراسات العربية ئ
د. حسن نافعة	أستاذ قسم العلوم السياسية – قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة القاهرة
د.زينب محمود سليم	أستذ الإحصاء – قسم الإحصاء – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
د.سمعان بطرس فرج الله	الأستاذ غير المتفرغ بقسم العلوم السياسية–كلية الاقتصاد والعلوم السياسية–جامعة القاهرة .
د.عبد الملك عودة	الأستاذ غير المتفرغ بقسم العلوم السياسية–كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة .
د.عبد المنعم سعيد على	مدير مركز للدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام
د.عليّ الدين هلال دسوقى	وزير الشباب.
د. كمال المنوفى	رئيس مجلس إدارة المركز وعميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
سفير.د.محمد عز الدين	مساعد وزير الخارجية لشئون المؤتمر الإسلامي وعدم الانحياز.
لواء أ.ح.محمود عبد المقصود شلتوت	مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بأكاديمية ناصر العسكرية العليا.
د. نادية محمود مصطفى	مدير المركز والأستاذ بقسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
د. نازلى معوض أحمد	الأستاذ بقسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.
د.نجوى أمين الفوال	مدير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

قائمة كتب المركز

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
١	دراسات فى السياسة الخارجية المصرية	د.على الدين هلال (محرر)
٢	اتجاهات حديثة فى علم السياسة	د.على عبد القادر (تقديم)
٣	تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية	د.على الدين هلال (محرر)
٤	تحليل السياسات العامة فى مصر	د.على الدين هلال (تقديم)
٥	القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر	د.أمانى قنديل (محرر)
٦	النظم المحلية فى الدول الاسكندنافية	د.السيد عبد المطلب غانم
٧	الثورة والثورة المضادة فى نيكاراجوا	د.نادية محمود مصطفى
٨	الأقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربي	د.نيفين عبد المنعم سعد
٩	التجديد السياسى والواقع العربي المعاصر	د.سيف الدين عبد الفتاح
١٠	تحليل السياسة الخارجية	د.محمد السيد سليم
١١	انتخابات الكنيست الثانى عشر فى إسرائيل	د.على الدين هلال (محرر)
١٢	الإدارة المصرية لازمة طابا	د.أحمد حسن الرشيدى (محرر)
١٣	تقويم السياسات العامة	د.السيد عبد المطلب (محرر)
١٤	تدريس العلوم السياسية فى الوطن العربي	د.عبد المنعم سعيد (محرر)
١٥	التحولات السياسية الحديثة فى الوطن العربي	د.مصطفى كامل السيد (محرر)
١٦	العلاقات المصرية-السودانية	د.أسامة الغزالى حرب (محرر)
١٧	حكم هيئة تحكيم طابا	د.أحمد صادق القشيرى
١٨	التبادل الطلابى بين مصر والدول الأفريقية	د.رجاء سليم
١٩	مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٩٢	د.هناء خير الدين د.أحمد يوسف أحمد (محرران)
٢٠	الأيديولوجية والتنمية فى أفريقيا	د.حمدى عبد الرحمن
٢١	العالمية والخصوصية فى دراسة المنطقة العربية	د.نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٢٢	البحث الامبيريقى فى العلوم السياسية	د.ودودة بدران (محرر)
٢٣	النظام السياسى المصرى: التغير والاستمرار	د.على الدين هلال (محرر)
٢٤	سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير	د.أحمد يوسف أحمد (محرر)
٢٥	مصر وتحديات التسعينات	د.عبد المنعم سعيد (محرر)
٢٦	معجم النظم السياسية الليبرالية	د.حسن نافعة
٢٧	سياسة التعليم الجامعى فى مصر	د.أمانى قنديل (محرر)
٢٨	الوطن العربي فى عالم متغير	د.نازلى معوض (محرر)
٢٩	التوظف الحكومى فى مصر	د.السيد عبد المطلب غانم(محرر)
٣٠	الدور السياسى للأزهر (١٩٥٢-١٩٨١)	د.ماجدة على صالح ربيع
٣١	الانعكاسات الدولية والإقليمية لازمة الخليج	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٣٢	الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء	مجموعة باحثين
٣٣	اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية	د.ودودة بدران (محرر)
٣٤	الدولة والنظام العالمى: مؤثرات التبعية ومصر	د.أحمد ثابت
٣٥	تطور علاقة مصر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٨٩-١٩٩٠)	د.ودودة بدران (محرر)
٣٦	تصميم البحوث فى العلوم الاجتماعية	د.ودودة بدران (محرر)
٣٧	حرب الخليج والسياسة المصرية	د.مصطفى علوى (محرر)
٣٨	حتى لا تنشب حرب عربية عربية أخرى	د.مصطفى كامل السيد (محرر)
٣٩	حدود مصر الدولية	د.أحمد عبد الونيس شتا (محرر)
٤٠	قضايا نظرية فى السياسة المقارنة	د.عبد الغفار رشاد (محرر)
٤١	الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط	د.هالة سعودى (محرر)
٤٢	التحولات الديمقراطية فى الوطن العربي	د.نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٤٣	مصر وأمن الخليج بعد الحرب	د.مصطفى علوى (محرر)
٤٤	جامعة الدول العربية	أ.جميل مطر وآخرون
٤٥	الكويت من الإمارة إلى الدولة:دراسة فى نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانونى وعلاقاتها الدولية	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٤٦	السياسات الخارجية للدول العربية (ط ١)	د.بهجت قرنى د.على الدين هلال (محرران)
٤٧	دليل تقييم كفاءة التنظيم فى المنظمات العامة	د.أحمد رشيد
٤٨	العلاقات العربية –الأفريقية	د.اجلال رأفت (محرر)
٤٩	المفاوضات العربية-الإسرائيلية ومستقبل السلام فى الشرق الأوسط	د.مصطفى علوى (محرر)
٥٠	النظام العالمى الجديد	د.محمد السيد سليم (محرر)
٥١	ماذا يعنى خريج علوم سياسية	د.على الصاوى
٥٢	التحول الديمقراطى فى المغرب	د.أحمد ثابت
٥٣	اتجاهات جديدة فى الإدارة بين النظرية والتطبيق	د.عطية حسين أفندى
٥٤	الجماعة الأوروبية ألمانيا ومصر	د.ودودة بدران (محرر)
٥٥	السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربي	د.جلال عبد الله معوض
٥٦	الأمم المتحدة فى ظل التحولات الراهنة فى النظام الدولى	د.حسن نافعة (محرر)
٥٧	معجم المصطلحات السياسية	د.على الدين هلال (مشرف) د.نيفين مسعد (محرر)
٥٨	أمن الخليج العربي: دراسة فى الإدراك والسياسات	د.عبد المنعم المشاط (محرر)
٥٩	التطور السياسى فى مصر ١٩٨٢-١٩٩٢	د.صفى الدين خربوش (محرر)
٦٠	الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير	د.كمال المنوفى د.حسنين توفيق (محرران)
٦١	التعليم والتنشئة السياسية فى مصر	د.كمال المنوفى (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٦٢	منظمة المؤتمر الإسلامي فى عالم متغير	د.محمد السيد سليم (محرر)
٦٣	الدور الإقليمى لمصر فى الشرق الأوسط	د.عبد المنعم المشاط (محرر)
٦٤	المرأة المصرية والعمل العام:رؤية مستقبلية	د.علا أبو زيد (محرر)
٦٥	إصلاح الأمم المتحدة	د.حسن نافعة
٦٦	الحركات الإسلامية فى عالم متغير	د.علا أبو زيد (محرر)
٦٧	المصالحة العربية الرؤى-الآليات-احتمالات النجاح	د.صفى الدين خربوش (محرر)
٦٨	السياسة والنظام المحلى فى مصر	د.السيد عبد المطلب غانم(محرر)
٦٩	ظاهرة العنف السياسى من منظور مقارن	د.نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)
٧٠	النخبة السياسية فى العالم العربي	د.على الصاوى (محرر)
٧١	التحليل السياسى الامبريقى: طرق البحث فى العلوم السياسية	مجموعة مترجمين
٧٢	مصر والقوى الكبرى فى النظام الدولى الجديد	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٧٣	الانتخابات الإسرائيلية "الكنيست الرابعة عشر ١٩٩٦" ومستقبل التسوية	د.عبد العليم محمد
٧٤	قضايا الخصخصة فى مجلس الشعب	د.عزة وهبى
٧٥	تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣-١٩٩٧	د.على الدين هلال
٧٦	منظمة المؤتمر الإسلامي: دراسة قانونية-سياسية فى ضوء قانون المنظمات الدولية	د.أحمد الرشيدى
٧٧	المؤسسة التشريعية فى الوطن العربي	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٧٨	الحماية الدولية للاجئين	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٧٩	مصر ومشروعات النظام الإقليمى الجديد فى المنطقة	د.نادية محمود مصطفى (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٨٠	القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٨١	تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣- ١٩٩٩(ط ٢)	د.على الدين هلال
٨٢	مصر ودول الجوار الجغرافى فى التسعينيات	د.نازلى معوض أحمد (محرر)
٨٣	العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامى	د.نادية محمود مصطفى د.سيف عبد الفتاح(محرران)
٨٤	السياسات الخارجية للحركات الإسلامية	د.نيفين عبد المنعم مسعد د.عبد العاطى محمد
٨٥	تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣-١٩٩٩(٣)	د.على الدين هلال
٨٦	الليبرالية الجديدة	د.نازلى معوض أحمد (محرر)
٨٧	قضايا العلاقات المصرية-التركية	د.جلال عبد الله معوض
٨٨	مصر ودول الجوار الجغرافى فى التسعينات(ط٢)	د.نازلى معوض أحمد (محرر)
٨٩	الخبرة السياسية المصرية فى مائة عام	د.نازلى معوض أحمد (محرر)
٩٠	إحياء النظام الإقليمي العربي	د.أحمد الرشيدى
٩١	المدرسة المصرية فى السياسة الخارجية (مجلدان)	د. مصطفى علوى (محرر)
٩٢	السياسات الخارجية للدول العربية (الطبعة الثانية)	د.علىّ الدين هلال د. بهجت قرنى (محرران)
٩٣	العدوان على العراق:خريطة أزمة ومستقبل أمة (الطبعة الأولى)	د. نادية محمود مصطفى د. حسن نافعة (محرران)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٩٤	حول دلالات عملية الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها: إسرائيل فى مفترق طرق	د. نادية محمود مصطفى أ. جلال الدين عز الدين (محرران)
٩٥	الفكر السياسى المصرى المعاصر	د.علا أبوزيد (محرر)
96	مصر والأمة: ماذا بعد العدوان على العراق	د. عمرو دراج د. نادية محمود مصطفى
٩٧	إسرائيل من الداخل:خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل	د. نادية محمود مصطفى أ. هبه رءوف(محرران)
٩٨	تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٢-١٩٩٩ (الطبعة الخامسة)	د. على الدين هلال
٩٩	الدور الإقليمى لمصر فى مواجهة التحديات الراهنة	د. نادية محمود مصطفى د. زينب عبد العظيم (محرران)
١٠٠	ماذا بعد إنهيار عملية التسوية السلمية	د. نادية محمود مصطفى (محرر)
١٠١	بيان تطور الحل العسكرى الإسرائيلى ومراجعة السياسة الإسرائيلية تجاه التسوية السلمية ٢٠٠٠ -٢٠٠٤ : قراءة فى وثيقة جنيف وتداعياتها.	د. نادية محمود مصطفى أ. أمجد جبريل (محرران)
١٠٢	استراتيجية التواصل مع فلسطينيى ٤٨	إعداد: أ.د/أحمد جراد- أ.د نادية مصطفى أ.د نادية مصطفى (محرر)

رقم الإيداع :١٧٨٦٢/٢٠٠٤
الترقيم الدولى : I.S.B.N
977-223-938-8